وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر -بسكرة-

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

المنحى الوظيفي في الدراسات اللسانية الجزائرية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الآداب واللغة العربية، تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالبة:

لويزة سويعلي

إشراف الدكتورة:

ليلى كادة

السنة الجامعية: 1433/ 1434هـ

2013/2012م

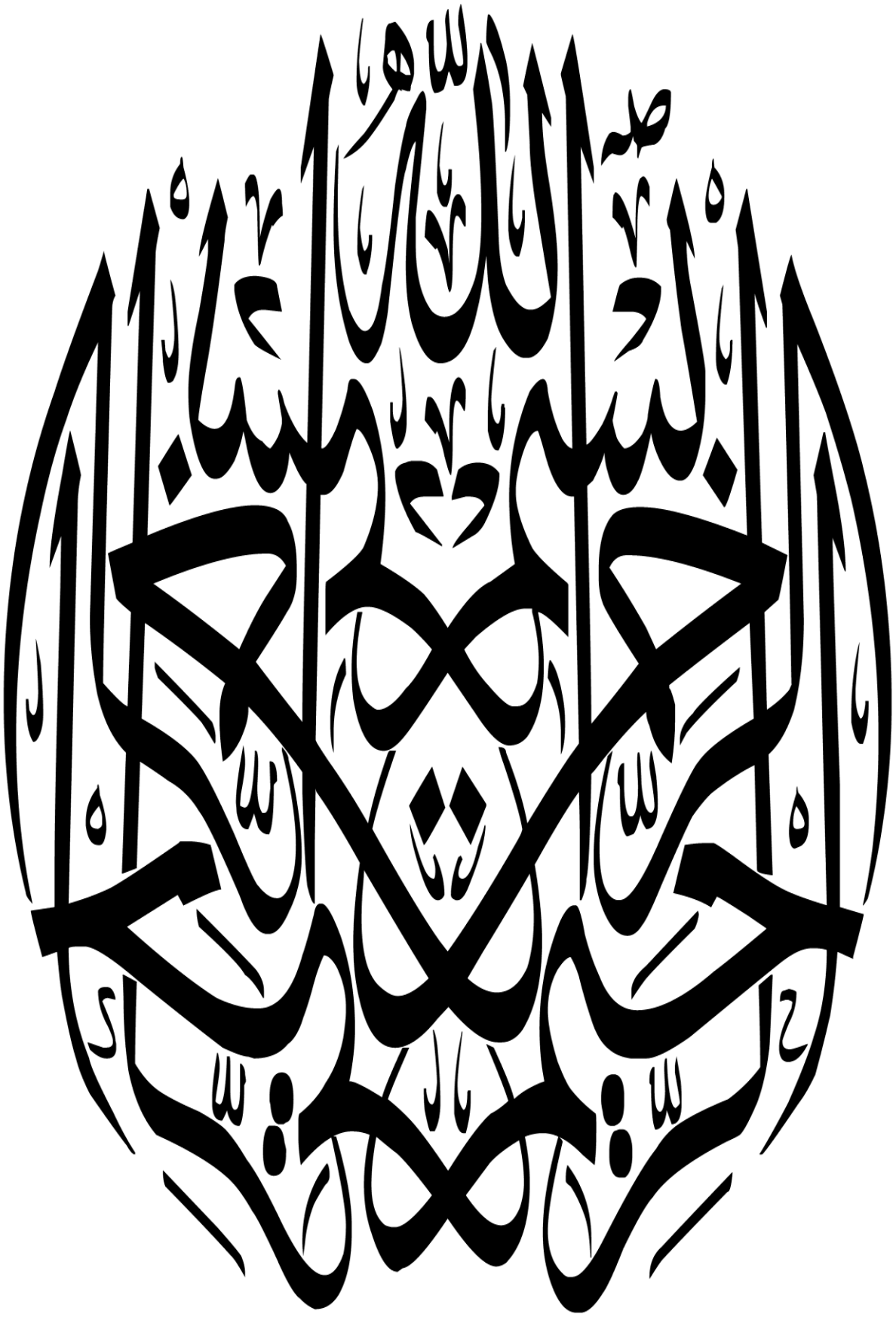
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثير ا على عظيم فضله ووافر نعمته على توفيقه لنا في إتمام هذا البحث، ونسأله مزيدا من التوفيق والنجاح بإذنه تعالى.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان والامتنان إلى فضيلة الدكتورة "ليلى كادة" التي تفضلت بتأطير هذا البحث، والتي وجهتنا وبنصحها أرشدتنا، جعله الله في ميزان حسناتها.

كما لا يفوتنا تقديم الشكر الجزيل إلى كل من كانت له يد العون، ليرى هذا العمل النور، سائلين المولى عز وجل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

وإلى كل من ساهم بالكلمة الطيبة والدعاء على مساندتنا خلال مسارنا الدراسي.

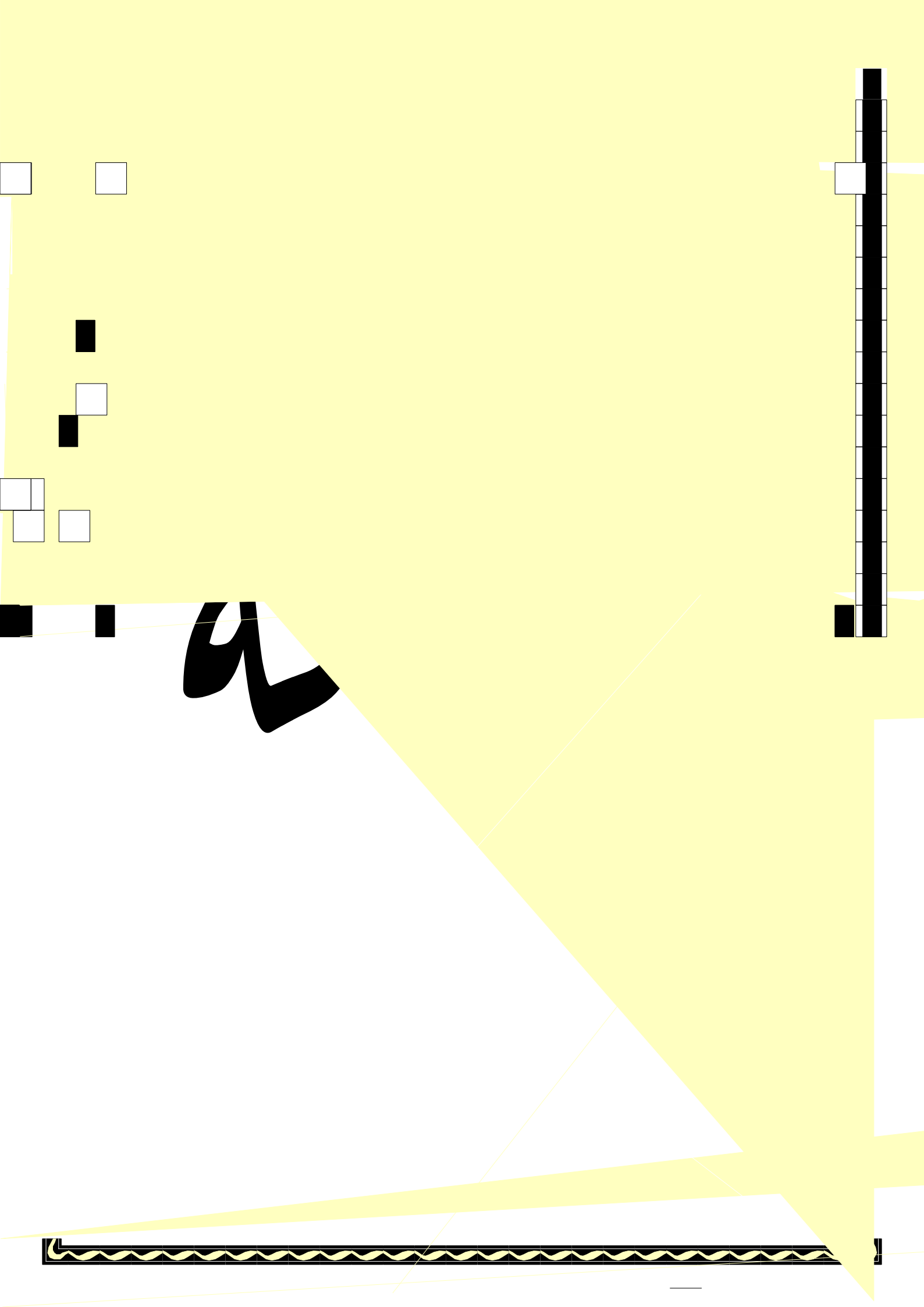

يزخر تراثنا العربي بالكنوز والدُرَرِ الثمينة التي لا يتوصل إليها إلا من يتلذذون بنفائس الأمور، وما من شك أن اللغة العربية تعد من أهم البحور الزاخرة التي تأخذ بلفيف الألباب والأقحاح من الباحثين العرب قديما وحديثا، فتفرغ لها قلوبهم شوقها وتصرف لها أعنة الاجتهاد، ولعّل من أبرز الجهود التي خاضت في خضم هذا البحر؛ ما أرساه "عبد القاهر الجرجاني" في نظرية النظم التي جاءت في كتابه "دلائل الإعجاز"، والتي تمثل عصارة الفكر العربي في أزهى عصوره. حيث أولت هذه النظرية اهتماما كبيرا بالمعاني التي هي روح التراكيب، لارتباطها بالنّحو ارتباطا لا يمكن فصمه.

فأصبحت نظرية النظم منطلقا لكل من أتى بعد الجرجاني، ونورا يهتدي به كل من سلك منحاه، كـــ"السّكاكي" الذي ورث هذه النظرية وطوّرها منهجيا، مبينا الفروق بين السياقات التركيبية المختلفة التي تستعمل وفق أنماط مقامية متباينة، استجابة لمقتضيات الحال. فهذه الدراسات على ندرتها يظهر فيها المنحى الوظيفي بشكل جلي. كما جاء في عبارة أحمد المتوكل: «إن المبادئ المنهجية التي اعتمدها اللغويون القدامى تشابه من قريب أو بعيد المبادئ المنهجية التي تحكم الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر»[1]. وهذا ما جعل غير العرب من علماء الدنيا يعترفون بذلك أمثال تشومسكي، ومارتيني بتصريحه بمساهمة البحوث العربية في بناء ما يسمى "علم اللسانيات الحديث". فالمنحى الوظيفي العربي يتجلى في المزج بين النحو وعلم المعاني.

ممّا يحيلنا إلى العلاقة بين البنية والوظيفة عند المحدثين، لمّا انصبت الرؤية العلمية الحديثة على الحد بالوظيفة أكثر من الحد بالبنية الشكلية الصورية، فإن اللغة وحدها الكفيلة بإعطاء المرء مقوماته الإنسانية عبر تمكنه من إجراء العملية التواصلية، وليس شيء من هذا ممكن بغير الإنجاز الوظيفي للغة.

وقد أفرز هذا التصور تفكيرا وظيفيا عميقا وخصبا ألقى الضوء على الظاهرة اللغوية، التي هي موضوع علم اللسان، فقد أراد أصحابه كسر الحواجز بين الدراسات

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، 1989م، ص: 84.

النحوية، والدراسات الدلالية بدراسة اللسان (اللغة) أثناء تحقيقه، وعلاقته بالمتكلمين المستعملين له، بخروج اللفظ من المخزون المعجمي إلى الأداء التداولي.

فقد تأثر بهذا الاتجاه الوظيفي في اللسانيات، فئة من المفكرين اللسانيين العرب، حاولوا ربط هذا المنهج –الوظيفي– الجديد بنظرية النحو العربي وجهود النحاة القدامى. فكان من بين هؤلاء الدكتور "تمام حسان" والدكتور "أحمد المتوكل"، حيث تجلت معالم الوظيفية عند الأوّل في كتابيه "مناهج البحث في اللغة"؛ الذي كان بمثابة التنظير لمدرسة وظيفية عربية تستقي مادتها الأولى من التراث العربي، والأفكار اللسانية الغربية. و"اللغة العربية معناها ومبناها"؛ إذ كانت محاولة من " تمام" لتطبيق ما جاء في الكتاب الأوّل على اللغة العربية، وإعادة النظر في بعض القضايا اللغوية والنحوية.

وفي هذا الصدد يرى "أحمد المتوكل" أن المبادئ المنهجية التي اعتمدها اللغويون القدامى؛ تشابه من قريب أو من بعيد المبادئ المنهجية التي تحكم الدرس اللغوي الوظيفي المعاصر، فقد تبنى "المتوكل" "نموذج النحو الوظيفي" عند "سيمون ديك"، وعمل على إثراء الدراسات اللغوية بأفكار هذا المنهج، من خلال بحوثه القيمة وكتاباته المتعددة.

وتفاديا لإحداث الانفصام بين الدرس اللغوي العربي والدرس اللساني الغربي، جمعت هذه الدراسة بين التراث والحداثة موظفة أحدث النظريات اللسانية للكشف عن خبايا التراث العربي بطاقاته الإبداعية الكثيفة، والتي تعد من ثمرات الدراسات الوظيفية ونقصد هنا "**نظرية النحو الوظيفي**". فللنحو الوظيفي؛ هو الذي يهتم بوظيفة اللغة الأساسية وهي التواصل، الذي يرى أنّ موضوع اللسانيات؛ هو وصف القدرة التواصلية لدى المتكلم والسامع.

فهذه الدراسات تجاوزت البنيوية الصورية، التي تعد النسق (البنية) مغلقا على نفسه، التي لم تتجاوز حدود البنى اللغوية، فهي تمثل المنحى الشكلي "الصوري" الذي يدرس البنيات اللغوية معزولة عن واقع إنتاجها. مما أدى إلى اعتناق اللسانيات الوظيفية، التي قد احتوت السياق اللغوي وسياق الموقف، وفي تفاعل مستمر بين

الداخل والخارج، أو بين التركيب أو النص والموقف، أو بين المبنى والمعنى، أو بين الشكل والوظيفة.

وفي هذا المخاض اللساني تغيّر مجرى الدراسات واهتمامها، حتى تحولت وجهتها إلى نحو النص بينما كانت الجملة قبل هذا محل اهتمام ودراسة. وهذا ما أقر في النفس طرح التساؤلات التالية: **ما الخلفية الفكرية للاتجاهين الشكلي والوظيفي؟ ما أسس التفريق بينهما؟ إلى أي مدى استطاعت اللسانيات الوظيفية أن تتجاوز اللسانيات البنيوية؟ وهل هناك مجال للالتقاء؟، وما مدى نجاح وفعالية هذا الاتجاه اللساني باتخاذه منهجا للتحليل؟ وهل يمكن أن تكون الوظيفية أو المنهج الوظيفي بديلا عن الاتجاهات ومناهج التحليل اللساني اللغوي الأخرى؟ وإن كان الأمر كذلك فما هي نوازع البقاء التي خولت لها الاستمرارية والثبات؟ هل اعتماد النحو وعلم المعاني في دراسة وتفسير التراكيب اللغوية هو إجراء وظيفي؟.**

وإلى أي مدى تكمن ضرورة شحن التراكيب الكلامية السياقية النحوية –النحو على وجه العموم– بالأبعاد الدلالية والوظيفية والتداولية؟. وقبل هذه التساؤلات يجب طرح التساؤل الآتي: أين تظهر ملامح المنحى الوظيفي في التراث العربي؟. ما ماهية النحو الوظيفي وما علاقته باللسانيات التداولية؟ ما هي مبادئه الوظيفية؟ ما مفهوم الوظيفية عند تمام حسان وأحمد المتوكل؟ وأين تظهر معالمها؟ وكيف يمكن اعتماد النموذج الوظيفي الذي تبناه المتوكل في تحليل النّصوص العربية؟.

وما دامت الكتابات اللسانية الوظيفية الجزائرية هي مدونة هذا البحث، المتجسدة عموما في كتابات أربع كتّاب جزائريين ممن ينحون المنحى الوظيفي دون تخصيص في ذلك على التوالي: أنموذج صالح بلعيد، وأنموذج عبد الجبّار توامة، وأنموذج يحي بعيطيش، وأنموذج صلاح الدين ملاوي. الذين شكل التراث العربي متنفسا لهم، وذلك من منطلق الشغف والتنقيب عن قراءة جديدة تتماشى مع الطروحات الفكرية المعاصرة. فتراهم يضفون آليات التحليل الوظيفي من أجل الولوج إلى أسرار النّص التراثي والكشف عن خفاياه، وهذا ما يبعث في النفس جملة من التساؤلات لعل أبرزها:

ما السمات الوظيفية للدراسات اللسانية الجزائرية؟ وما الخصوصيات التي تميّزت بها هذه الدراسات؟

للإجابة على هذه التساؤلات سيق البحث بالعُنْوان الآتي:

"**المنحى الوظيفي في الدراسات اللسانية الجزائرية**". وموقع تلك الدراسات من اللسانيات الحديثة والمعاصرة،. ومن خلاله –العنوان– يمكن التعرف على تقنيات وأدوات التحليل الوظيفي التي مارستها الدراسات الوظيفية الجزائرية ، وتطبيقها على كل النصوص على تباينها في كل المجالات ، ويمكن رفع الستار عن الاتجاه الوظيفي الذي يحمل بذور التداول بالاهتمام بعملية التواصل. فوقع تسليط الضوء على اللسانيات الوظيفية باعتبارها أولى محطات ما بعد البنيوية، مرورا على المسرح التداولي.

واختيار تلك النماذج الأربع تحديدا لتكون مدونة للبحث، تبرره جهوده التي قدمتها خدمة للغة العربية ومناهج البحث فيها، ولم يكن اختياري تحديدا للدراسات الوظيفية الجزائرية من باب العبث أو الصدفة، إنما كان نتيجة للجدية التي اتسمت بها دراسات هؤلاء الباحثين. فالكتابات الجزائرية ذات المنحى الوظيفي في واقعها دراسات لسانية جديرة بالإعجاب، فقد أعادت صياغة الدرس اللغوي بمفاهيمه ومصطلحاته وفقا لمصلحة منهج اللغة والناطقين بها أي البعد الوظيفي للغة المستعملة. ولا يتأتى ذلك ما لم يتدارك التراث، والظفر بالدرس الحديث فاشتملت هذه الدراسة الوظيفية على ثنائيات عدة منها: القديم الحديث، المعنى و المبنى، الشكل و الوظيفية، وهذه المقابلات ثمنت البحث وقيمته زد على ذلك شرف الغاية؛ خدمة اللغة العربية لغة الكتاب العزيز المنان، وشرف الوسيلة إذ جمع أولئك الدارسون الجزائريون الوظيفيون الكثير من مبادئ اللغة وأسرارها، واستطاعوا الكشف عن البعد الوظيفي اللغة العربية ألفاظا وتركيبا، معنى ومبنى، مع تفاعل هذه النواحي جميعا.

وما هذه إلا عينة من الميزات العامة لنتاج كتابات الباحثين الجزائريين، فكانوا يخرجون عن كل باب من أبواب اللغة الموروثة بمفهوم جديد، وتجربة جديدة، ومصطلح جديد، فلم يكونوا ناقلين للنص اللغوي فحسب؛ بل كانوا يفككونه ويعيدون تركيبه بما يتلاءم ورؤيتهم اللغوية الوظيفية ، جاعلين من ذلك النّص تمهيدا لدراستهم

للظاهرة اللغوية، وكان من نتيجة ذلك أن توحدت لغة البحث عندهم من خلال استيعاب الجديد للقديم. فحرّكوا بذلك روافد اللغة المكنوزة المستقرة، محققين بذلك فتحا لغويا جديدا، استطاعوا به أن يحققوا تكافئ معادلة الأصالة والمعاصرة.

واختيار اللسانيات الوظيفية تحديدا مجالا للدراسة تبرره المقاصد والأغراض الآتية:

-ميولنا إلى دراسة التراث العربي لإظهار كنوزه، والنظر في مدى مواكبتها للبحث اللغوي الحديث والمعاصر في العالم.

-محاولة البحث في موضوع الوظيفية لكونها توّجها لسانيا حديثا، وسعيا للاستفادة من الموروث اللغوي العربي، واستثماره في ميدان اللسانيات عامة واللسانيات الوظيفية والتداولية.

-ضرورة معرفة الأدوات اللغوية المستعملة في التحليل الوظيفي قديما، ومقاربتها بالتحليل الوظيفي المعاصر للغات الطبيعية سواء العربية منها قديما والأجنبية حديثا.

-تحديد واستقراء السمات والملامح الوظيفية للكتابات الوظيفية الجزائرية.

-تتبع مسار واقع الدراسات اللغوية التي ارتضت الاتجاه الوظيفي، وبيان أهمية الجنوح إلى هذا الاتجاه، وترقب نتائج تطبيقها على الدراسات اللغوية النحوية منها والبلاغية.

-ويضاف إليها بعد ثالث وهو تتبع مسيرة ونتائج المنهج اللغوي الوظيفي ومنه التحليل الوظيفي، الذي سعى اللسانيون العرب المحدثون والمعاصرون إلى تطبيقه على اللغة العربية- في الكتابات اللسانية الوظيفية الجزائرية خاصة- التي تمثل قطبا مهما ورئيسيا في الساحة اللغوية. **فهل كللت الوظيفية بالنجاح على غرار البنيوية الوصفية التي طالما غزت الكتابات اللسانية العربية إلى وقت قريب؟.**

ويهدف هذا البحث إلى المساهمة في إرساء معالم درس وظيفي جزائري، وليس فقط الكشف عن الجانب الوظيفي في حد ذاته، وإعطاء بطاقة فنية عن اللسانيات الوظيفية الغربية ومنها العربية ؛ إنما الهدف في جوهره كشف العلاقة المعرفية والمنهجية بين لسانيات التراث من البلاغة العربية والنّحو والأسلوب، واللسانيات

الحديثة والمعاصرة المتمثلة في الوظيفية اللسانية، بمحاولة إيصال فنون البلاغة والنّحـــو والأسلوب، بالمنهج الوظيفي اللساني الغربي والعربي المعاصر.

وقد اقتضى موضوع البحث أن يكون المنهج المتّبع هو المنهج الوظيفي ومنه التحليلي؛ الّذي يركّز على التحليل اللغوي لتراكيب اللغة، وعلى وصف وتفسير العبارات اللغوية المعينة في حالة تأدية أغراض بعينها في مقامات محددة، بالنظر إلى الوظيفة الأساسية للّغة التي هي التواصل، وذلك بمراعاة علاقة البنيات بالوظائف، التي تؤديها في الكلام، فبحسب المعاني المقصودة والأغراض المرجوة تكون البنيات.

وتماشيا مع الأهداف وموضوع البحث كان لزاما تتبع التقسيم الآتي للبحث: **مقدمة**، وفصلين: فكان **الفصل الأول** عرضا لغويا نظريا عن ماهية الوظيفية وأبعادها في اللسانيات الغربية والعربية. بالحديث أولا عن الوظيفية في اللسانيات الغربية، ثم الوظيفية في اللسانيات العربية. مسبوق بتمهيد موجز تناولنا فيه المفاهيم الأساسية للإتجاه الشكلي الصوري ومبادئه.

وكان **الفصل الثاني** مخصصا لنماذج من الدراسات اللسانية الجزائرية الوظيفية "التحليل اللساني في ضوء المبادئ المنهجية لنظرية النحو الوظيفي". واخترت لذلك: أنموذج صالح بلعيد، و أنموذج عبد الجبّار توامة، و أنموذج يحي بعيطيش، و أنموذج صلاح الدين ملاوي. وقد **ختمنا** البحث بجملة من النتائج التي اتّضحت لنا بعد هذه الدراسة النظرية التحليلة، باعتمادها في رسم مسار البحث على آليات المنهج الوظيفي في الكتابات اللسانية الجزائرية.

أما **مصادر ومراجع** البحث فهي ما بين لسانية لغوية ونحوية، وكتب البلاغة، بحسب ما تقتضيه مفاصل هذا البحث ، فكان لأمهات الكتب العربية حضور مثل: كتاب ابن هشام "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، و" دلائل الإعجاز" لـ"عبد القاهر الجرجاني"، مفتاح العلوم "السكاكي"، الخصائص لـ "ابن جني"، وغيرها. ولم يغفل هذا البحث عن استغلال ما هو مبثوث في المكتبة الحديثة من مباحث ودراسات مثل: كتب "عبد السلام المسدي" المختلفة ككتابه "اللسانيات وأسسها المعرفية" ، وكذلك إصدارات "تمام حسان" المختلفة؛ "اللغة العربية معناها ومبناها"، "البيان في روائع القرآن"،

وكتابات "أحمد المتوكل" التي منها "اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)"، أما المراجع التي بنى هذا البحث بعده الوظيفي واعتمدها في الفصل الثاني، ما جاء به من كتب صالح بلعيد مثلا: كتابه " التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني"، وعبد الجبّار توامة في أطروحته الدكتوراه " القرائن المعنوية في النحو العربي" وغيرها ككتاب "زمن الفعل قرائنه وجهاته"، وكتابه "التعدية والتضمين"، ويحي بعيطيش في أطروحته للدكتوراه " نحو نظرية وظيفية للنحو العربي"، بالإضافة إلى بعض المقالات الوظيفية القائمة على التحليل الوظيفي البحت التي صدرت للباحث "ملاوي صلاح الدين" أضف إلى تلك المقالات أطروحته في الدكتوراه " التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي" التي عادل فيها بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة والمعاصرة.

ومن **الصعوبات** التي واجهتني في البحث:

- صعوبة الفصل بين ما هو بنيوي ووظيفي لاعتماد كل منها على النسق (البنية).
- تشعب محتوى الكتابات اللسانية العربية القديمة منها والحديثة فالمعاصرة بوجه عام والكتابات الجزائرية بوجه خاص ، ما بين دراسات لسانية لغوية من بنيوية بحتة، وأخرى وظيفية، وتداولية ، التي ينبغي العمل فيها على كل المستويات اللغوية على الرغم من تداخلها وهذه تعتبر صعوبة في حد ذاتها.

وختاما أبوء بنعمة العزيز المنّان، على توفيقي في إنجاز هذا البحث الذي يعتبر حافزا قويا يدفعنا إلى المزيد من البحث والاجتهاد، ولا سيما بعد اقتراح موضوع هذا البحث من قبل الأستاذة المشرفة الدكتورة "**ليلى كادة**" وتشجيعها لي، فقد تحملت أعباء هذا البحث إشرافا وتوجيها، فكان ذلك دافعا معنويا وقناعة جديدة محفزة جعلتني أكثر تعلقا بعملي هذا، فجزاها الله عني خير الجزاء. وللسادة أعضاء اللجنة الموقرة جزيل التقدير والاحترام على ملاحظاتهم السديدة التي أنا –بإذن الله– عاملة بها. وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وعليه أنيب.

الطالبة

الفصل الأول

ماهية الوظيفية

وأبعادها في اللسانيات

الغربية والعربية

1) الوظيفية في اللسانيات الغربية.

كثيرة هي النظريات اللسانية المتأثرة بالفلسفة التحليلية[1]، أي الفروع اللسانية ذات الاتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر اللغوية، فمنها: اللسانياتُ الملفوظية، التي حدّدت لنفسها مهمة تجاوز اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية التحويلية. وما يميّزها عنهما مفهومها الموّسع للغة عموما، ولعلم الدلالة خصوصا، فهي لا تفصل الإنتاج اللغوي عن شروطه الخارجية، ولا تدرس اللغة الميتة المعزولة بوصفها نظاما من القواعد المجردة، كما تفعل البنيوية، حينما تعد الكلام والفرد المتكلم والسياق غير اللغوي عناصر خارجية عن اللغة، ومن تم تقوم بإقصائها من مجال الدراسة.

وممّا تجدر الإشارة إليه؛ أن البحث في اللغة تجاوز بدوره مرحلة حاسمة بعد دي سوسير "De saussure"، فصار الاهتمام بالمواضيع التجريدية الفلسفية، منذ أواخر القرن العشرين، التي أصبحت من الاهتمامات الأساسية للسانيات المعاصرة، و«انبعث الطرح الفلسفي للقضايا اللغوية في صلب هذا العلم، فاستوعبت مسائله علاقة اللغة بالإنسان؛ فأصبحت تُعنى باللغة في ذاتها، وباللغة من حيث هي وليدة الفكر، وبالفكر من حيث هو مفرز اللغة»[2]، فلم يعد الدارسون المعاصرون مقيدين معرفيا ومنهجيا بالأطر المفاهيمية، أي أن البحث اللغوي قد شهد انقلابا من الناحية المعرفية "المفهوم" و"المنهجية"، أيام كان الولاء لشعار"دراسة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها".

1- **الفلسفة التحليلية:** نسق فلسفي حديث، يشكل أرضية معرفية فلسفية لنشوء آخر نظرية لسانية، وهي نظرية "النحو الوظيفي" وتنطلق من مسلمة أن فهم الإنسان لذاته ولعالمه يرتكز في المقام الأول على اللغة، فهي التي تعبر عن هذا الفهم. ومن أبرز التيارات الفكرية التي أطرت تصور المدرسة التحليلية: الوضعية المنطقية، وفلسفة اللغة العادية، والظاهرية اللغوية. ينظر: محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، (د،ط)، (د، ت)، ص: 43 .

2- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م، ص: 17- 18.

ولا ننسى هنا أن النحو التوليدي التحويلي لتشومسكي "N. chomesky" أدرج فيما بعد المستوى التداولي، بالإضافة إلى المستويات اللغوية المعروفة، وذلك كونه يحدّدها ويكون سببا في وجودها وهي خدم له، وهذا من أهم مبادئ الدراسة الوظيفية. فتشومسكي يقر بأن للمتكلم قدرتين: قدرة نحوية، وقدرة تداولية. [1] فهذا الاعتراف قد يكون من تداعيات ظهور الاتجاه الوظيفي الذي بدت معالم وجوده مع مدرسة براغ 1926م، وراح يتطور إلى أن اكتسى صبغة التداولية مع سيمون ديك في 1978م من خلال مشروعه الوظيفي، وهذا ما سنتناوله في فقرات لاحقة.

بعد أن نعرج أولا عن ماهية الوظيفية لغويا، ثم مهما يكن من أمر سنحاول من خلال ما يسعه بحثنا هذا أن نتطرق إلى الأطر المعرفية والمنهجية للدراسة الوظيفية "اللسانيات الوظيفية"، وأفكارها، ومبادئها، وذلك بعرض سمات الدرس الوظيفي عند الغربيين والعرب؛ مبرزين مظاهر التداخل والتخارج بينهم.

1 ـ 1 ـ ماهية الوظيفية:

أ ـ الوظيفية لغة:

إن الباحث والمتتبع لمصطلح الوظيفية التي تنسب إلى الوظيفة؛ في المعاجم العربية، فإنه يجد طيفا لطيفا من المعاني تنسج في فلك الجذر اللغوي (و، ظ، ف).

يقول ابن منظور (ت711هـ)؛ في لسان العرب: «**وظف:** الوظيفة من كل شيء: ما يقدر له من كل يوم من رزق، أو طعام، أو علف، أو شراب وجمعها الوظائف والوُظُفُ. ووظف الشيء على نفسه ووظفه توظيفا. ألزمها إياه، وقد وظفت له توظيفا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجل.

والوَظِيفُ لكل ذي أَربع ما فوق الرُّسْغ إلى مَفْصِل الساق. **ووَظِيفا يدي الفرس:** ما تحت رُكْبَتَيْه إلى جنبيه ووظيفا رجليه ما بين كعبيه إلى جنبيه. **وقال ابن الأَعرابي:**

1- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، 1989م، ص: 30.

الوظِيفُ من رُسْغَي البعير إلى ركبتيه في يديه وأَما في رجليه فمن رُسغيه إلى عُرقوبيه والجمع من كل ذلك أَوْظِفة ووُظُف ووظَفْت البعير أَظِفُه وَظْفاً إذا أَصبت وظِيفَه»[1].

وقيل: الوظيف مُسْتَدَقُّ الذِّراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما. والجمع الأَوْظِفة، وفي حديث حدّ الزنا: فنزع له بوَظِيف بعير فرماه به فقتله، قال: وظيف البعير خُفُّه وهو له كالحافر للفرس».[2]

(وظف) الوَظِيفُ: مُسْتَدَقُّ الذِّراعِ والسّاقِ مِنَ الخَيْلِ ومِنَ الإِبِلِ ولَفْظَةُ مِن الثانيَةِ مُسْتَدْرَكَةٌ وكذا نَصُّ الصِّحاحِ من الخَيْلِ والإِبِلِ وغَيْرِها **وقال ابنُ الأَعْرابيِّ** : هو من رُسْغَي البَعِيرِ إلى رُكْبَتَيْهِ في يَدَيْهِ وأَمَّا في رجْلَيْهِ فمِنْ رُسْغَيْه إلى عُرْقُوبَيْهِ وقالَ غيرهُ: الوَظِيفُ لِكُلِّ ذِي أَرْبَعٍ: ما فَوْقَ الرُّسْغِ إلى مَفْصِلِ السّاقِ ووَظِيفَا يَدَي الفَرَسِ: ما تَحْتَ رُكْبَتَيْهِ إلى جَنْبَيْه ووَظِيفَا رِجْلَيْهِ: ما بَيْنَ كعَبْيَهْ إلى جَنْبَيْهِ. جمع: أَوْظِفَةٌ. **والوظيفة:** كسفينة ما يقدر لك في اليوم.

ومنه قَوْلُ الأَصْمَعِيِّ: يُسْتَحَبُّ من الفَرَسِ أَنْ تَعْرُضَ أَوْظِفَةُ رِجْلَيْهِ وَتْحَدبَ أَوْظِفَةُ يَدَيْهِ ويُجْمَعُ أيضاً على وُظُف بضَمَّتَيْنِ. **وقالَ أَبُو عَمْرٍو: الوَظِيفُ:** الرَّجُلُ القَويُّ عَلَى المَشْيِ فِي الحَزْنِ ومن المَجازِ: جاءَت الإِبلُ على وظَيفٍ واحِدٍ: إذا تَبِعَ بَعْضُها بَعْضاً كأَنَّها قِطارٌ كلُّ بَعيرٍ رَأَسُه عندَ ذَنَبِ صاحِبِه. ووَظَفَه أي: البَعِيرَ يَظِفُه: إذا قَصَّرَ قَيْدَه»[3].

وجاء يظفه أي يتبعه، عن ابن الأعرابي. ويقال: وظف فلان فلانا يظفه وظفا إذا اتبعه، مأخوذ من الوظيف، ويقال إذا ذبحت وظيفة فاستوظف قطع اللحوم والمرئ والودجين أي استوعب ذلك كله، هكذا قال الشافعي في كتاب الصيد والذبائح، وقوله:

أَبْقَتْ لَنَا وَقْعَانُ الدَّهْرِ مُكْــرَمَةٌ مَاْ هَبَّتْ الرِيْحُ وَالدُّنْيَا لَهَاْ وُظُفٌ.

1- أبو الفضل جمال الدين ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1997م، مج 6، مادة (و، ظ، ف)، ص: 460.

2- المرجع نفسه.

3- محب الدين أبي فيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ- 1994م، مج 12، باب الغين- باب الفاء، ص: 525- 526.

أي دول، وفي التهذيب هي شبه الدول مرة لهؤلاء ومرة لهؤلاء جمع الوظيفة».[1]

«**وظف: (الوَظِيفَةُ)**: ما يُقَدَّرُ للإنسان في كلِّ يوم من طعامٍ أو رزق. وقد (وَظَّفْتُهُ) تَوْظيفاً».[2]

وانطلاقا من تلك المحاور الرئيسة في العرض المعجمي لمادة (وظف)؛ ننهي إلى عدِّ الوظيفة من الأدوات التماسك المعنوي، والدلالي، والشكلي بصورة عامة.

وحاصل النظر فيما مضى أن الوظيفة تأتي عموما بمعنى:

الأول: الوظيفة بمعنى الدور الذي تؤديه اللغة كظاهرة اجتماعية وهو التواصل.

الثاني: الوظيفة بمعنى العلاقة التي تقوم بين عناصر الجملة كعلاقة الإسناد في الدراسة الوظيفية للجملة، وكالعلاقات المقترحة في إطار الجهاز الوظائفي المعقد عند سيمون ديك وتعنى بدورها الوظائف الثلاثة[3]: **الوظائف الدلالية:** وظيفة المنفذ ووظيفة المتقبل ووظيفة المستقبل ووظيفة المستفيد وغيرها. **والوظائف التركيبية** : وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول. **والوظائف التداولية:** وظيفة المبتدأ، وظيفة المحور، وظيفة البؤرة، وظيفة المنادى، وظيفة الذيل. وكالعلاقات التي تقوم أيضا بين العناصر اللغوية في البنية النحوية للتعبير الفونيم، المورفيم، الكلمة، المركب وغيرها.

وفي دراستنا هذه نركز على الوظيفة التي تعني الدور المنوط ببنيات اللغة ككل وهو **التواصل**، الذي يحقق مقاصد المتكلمين، والتأثير بذلك في السامع "المتلقي"، دون أن ننسى أن في نية هذا الأخير اكتشاف مقاصد المتكلم والتأثير فيه هو كذلك، معتمدا في ذلك على العناصر المفضية إلى التواصل أو العملية الاتصالية، التي تتحقق عن طريق الاستعمال اللغوي "المنجز اللغوي، أو الخطاب".

1- محب الدين أبي فيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، ص: 525- 526.

2- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق مصطفى ديب البغا، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ط4، 1990م، ص: 459.

3- ينظر مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، مج 5، ع 1، أفريل- يونيه، 2003م، ص: 14.

ب-الوظيفية اصطلاحا:

نسبة إلى الوظيفة، كقولنا مدرسة لغوية نسبة إلى اللغة، وتعني ارتباط بنية اللغة بوظيفة التواصل والبيان، ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة وتابعة لها، و«تقوم فرضية الوظيفية على اعتبار الوحدات اللسانية من خلال دورها الذي تلعبه في التواصل»[1].

وهي أيضا «معنى الشيء الذي يدل عليه»[2]. أو هي: «المنزلة التي يتبوؤها أي جزء من أجزاء الكلام في التركيب في البنية التركيبية للسياق الذي يرد فيه»[3]. و«الوظيفي منسوب إلى الوظيفة، وهو ما يهتم بدراسة مختلف الوظائف في السياق الكلامي، بدءا بالصوت فالصرف فالتركيب، فما يتعلق بالجمل من حيث أنواعها، وما يطرأ عليها من استفهام أو نفي أو تأكيد [...] وما يطرأ على أركانها من تقديم أو تأخير أو حذف»[4].

ومنه، ما تهتم به الدراسة الحقة للنحو؛ هو: «هذا الذي يُشكل كُلا متكاملا تدرس فيه وظائف الحروف والأدوات بوصفها تحمل معنى خاصا كالربط والتعليق، ووظائف الكلمات داخل التركيب من إسناد وتعدية [...] ووظائف الجمل العامة، كتأديتها لمعنى أسلوبي يندرج ضمن الخبر أو الإنشاء، لتُكَون الوظيفة النهائية وهي الدور الذي تلعبه الجملة في أداء الوظيفة الإبلاغية العامة للغة، في إطار ما يعرف بالربط بين المقال والمقام»[5].

نفهم من هذه النصوص أن الوظيفية أولا تعني الوظيفة أو الدور الذي يؤديه الشيء، وأن معنى ذلك الأخير يكمن في تأديته لوظيفته. أي حيث خصائصه الوظيفية

1- محمد الحنّاش، البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1401هـ- 1980م، ص: 96.

2- محمد العيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، (د، ط)، 1982م، ص: 266.

3- محمد الهادي الطرابلسي، عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، (د، ط)، 1985م، ص: 132-133.

4- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت ــ لبنان، ط2، 1406ه-1986م، ص: 27-28.

5- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994م، ص: 36-37.

في الخطاب المنجز اللغوي. فالوظيفية تعني الدور "الوظيفة" الذي تقوم به الوحدات اللسانية "العناصر اللغوية" كالمبتدأ، الفعل، مثلا داخل التركيب، وذلك بحسب ترتيبها، وإذا اعترى ذلك التركيب تغيير "تقديم أو تأخير"؛ تتغير وظيفة تلك الوحدة ومنه تتغير دلالة ذلك التواصل. ولا ننسى في هذا المقام؛ دور السياق المهم في تقوية وظيفية (تقوية المعنى ومنه تقوية الوظيفة التواصلية) أي وحدة لسانية تركيبية داخل البنية الواحدة.

حيث أن الباحث الوظيفي يجب أن تكون نظرته الوظيفية للبنيات التركيب اللغوية نظرة حاذق عارف؛ لمختلف المستويات اللغوية ووظيفتها الصوتية، الصرفية، التركيبية، وذلك لاختلاف الأنماط التركيبية للجمل الذي هو بصدد دراستها وما يطرأ عليها من عوارض لغوية، نحوية، صرفية،...إلخ.

وجدير بالذكر، أن الدراسة النحوية تشمل جملة من الدراسات بما فيها دراسة الوظائف النحوية على المستوى التركيبي، المتمثلة في مختلف العلاقات الكامنة داخل التركيب التي منها المعنوية واللفظية، المعتمدة على جملة من القرائن التي تكون بدورها معنوية ولفظية أيضا. التي تعطينا في الأخير الوظيفة العامة للتركيب ككل.

وفي موضع آخر نجد الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح يفسر الوظيفة بالعمل أو الدور المؤدى "التبليغ"، والوظيفية عنده نسبة إلى هذا، حيث يقول: «أخص شيء تمتاز به هذه المدرسة عن غيرها هو اعتمادها الأساسي على العمل "أو الدور" الذي تؤديه العناصر اللغوية في عملية التبليغ ولهذا سميت النزعات المتفرعة عنها "ومنها مدرسة مارتيني الفرنسية" بالوظيفية»[1].

فالدكتور يقرّ بأن الميزة الخاصة بمدرسة براغ ؛ هي اهتمامها بالعناصر المفضية إلى العملية التواصلية، أي في مدى حصول الفائدة من عملية التخاطب المتداولة بين المتكلم والمتلقي، وكذلك في مدى حصول العملية التأثيرية بينهما، فهنا

1- عبد الرحمن الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات، مج 2، 1972م، ع 1، الجزائر، ص: 54.

تكمن وظيفية العناصر اللغوية التي بمعنى الدور الذي تؤديه عند مدرسة براغ، وهي الميزة التي تميزها عن باقي المدارس اللسانية.

في حين أنّه هناك اتجاهات لغوية أخرى بدأت تبرز مع ظهور مدرسة براغ وتحاول أن تفسر مظاهر اللغة من كل جوانبها، ومن هذه الاتجاهات الاتجاه الوظيفي الذي أشرنا إليه والذي يعتبره بعضهم نقيضا للاتجاه التحويلي. وباعتباره موقفا نقديا جاء كردة فعل على الاتجاه الشكلي الصوري. وفي هذا المقام يبين لنا يحي أحمد النقطة التي تميز الاتجاه الوظيفي من بين الاتجاهات الأخرى بأنه: «يربط اللغة بالوظيفة التي تؤديها من جانب، وبالبيئة الاجتماعية وتضافر العناصر من جانب آخر»[1].

فالباحث يقوم بمناظرة بين الاتجاه الوظيفي والاتجاهات الأخرى، حيث نجد الوظيفيين يركزون في دراستهم على الأشكال الوظيفية بالإضافة إلى معانيها، ويأخذون اعتبارا للمقام "السياق" الذي وجدت عليه تلك الأشكال الدلالية، وعلاوة على ذلك نظرتهم الوظيفية للقول "الجملة"، مقابل تركيز البنيويين والتحويليين على الأشكال الدالة والنظام اللغوي، فهما يمثلان ال تيار الشكلي الصوري الذي يقف في مقاربته للغات الطبيعية عند بنيتها الذي لا يكاد يتعداها. ومن هنا فالنحو العربي كله وظيفي، وليس هناك نحو وظيفي وآخر غير وظيفي مطلقا.

خلاصة القول؛ إن تحقيق الوظيفة الإبلاغية والتواصلية للنظام اللغوي الوظيفي للغة المجرّد، وذلك على حسب المناسبة أو الموقف الذي من أجله أئتلف هذا النظام. لنرجع إلى المقولة الشهيرة التي قوامها لكل مقال مقام.

1- يحي أحمد، "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع3، الكويت، 1989م، ص: 72.

ب-1- اللسانيات الوظيفية:

إن إنتاج اللغة في منظور اللسانيات الحديثة ينطلق من الأسس الاجتماعية، ثم يجنح إلى الفردية، باعتبار أن مهمة اللسانيات منحصرة في «الكشف عن القوانين الداخلية لهذا النظام، سواء أكانت قوانين ثابتة أو قوانين متطورة»[1].

أي أنه مع تطور الدراسات اللسانية، تجاوزت اللسانيات الحديثة الاهتمام باجتماعية اللغة إلى دراستها على مستوى الأفراد، حيث انتقلت من دراسة "اللسان" إلى دراسة "الكلام" خلافا لما رسمه "سوسير" بجمعه بين اللسان والكلام وتشكيله لثنائية اللغة والكلام، وهذا جزء أساس من اهتمام اللسانيات التداولية.

ولهذا أصبح ما يميز البنيوية؛ هو سبب فشلها وتراجعها، حيث أن «الانتقادات الموجهة إليها كانت تمهيدا لظهور اتجاهات فكرية، ونقدية أطلق عليها:"ما بعد البنيوية" ونقصد تحديدا الوظيفية» [2]، ذلك أن إدراك حقيقة اللغة عند الإنسان يستلزم معرفة وظيفتها ودورها في عملية التواصل اللغوي اليومي، لذلك اتخذ فلاسفة اللغة العادية مقولة: "المعنى هو الاستعمال" وبذلك أصبح السؤال عن المعنى سؤالا عن الاستعمال "التداول" اللغوي في سياق أو مقام محدود، فمن خلال الاهتمام بالطبيعة الدلالية للجمل ووظيفتها، انتقل اهتمام الباحثين من دراسة البنية للغة وحدها إلى دراسة العلاقة بين البنية اللغوية ووظيفتها أي التركيز على معنى الدلالة والخروج بثنائية البنية والوظيفة التي أصبحت من أهم انشغالات الوظيفيين.

فتُحسب اللسانيات الوظيفية على أنّها اتجاه متفرع عن النظرية البنيوية المتولدة عن الموقف النقدي من النظرية التاريخية، حيث تعود إلى مجموعة بحوث لسانية، لم تستقر في زمن معين، ولا عند دارس بعينه، إذ بمقدور الدارس أن يرصد بداياتها "إرهاصاتها الأولى" وبروزها إلى الوجود ، وتشكل ملامحها انطلاقا من أعمال حلقة

1- رومان جاكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، تر علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2002م، ص: 13.

2- ينظر إيناس عياظ، "إستراتيجية التلقي الأدبي في الفكر النقدي المعاصر"، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ماجستير، 2000م-2001م، ص: 152.

براغ: "Cercle linguistique de praques"[1]. واستنادا إلى ما قدمته المدرسة النسقية بلندن، كما أن «من نتائج الدراسات الوظيفية في السبعينيات من القرن العشرين النحو الوظيفي، الذي يهتم بوظيفة "التواصل" "La communication" وهي وظيفة اللغة الأساس»[2].

فنظرية النحو الوظيفي هي من أهم القضايا المعاصرة التي لا يخلو بحث لساني عربي من إثارتها.

يقول عبد السلام المسدي في الوظيفية في نظرتها لوظيفية اللغة: «محدد اللغة وظيفيا أنها أداة الإنسان إلى إنجاز العملية الابلاغية في صلب المجتمع» [3]. ويُعبر في موضع آخر عن إحدى الأفكار التي تقوم عليها اللغة من وجهة نظر وظيفية ويعنى بدراستها التيار الوظيفي، والتي تعتبر أهم مبادئه وأولاها: «اللغات الطبيعية بنيات تحدد خصائصها "جزئيا على الأقل" ظروف استعمالها في إطار وظيفتها الأساسية وظيفة التواصل»[4].

فقد استهل الباحث حديثه أولا؛ عن معنى وظيفية اللغة وتحديدها من خلال الدور الذي تؤديه، من أجل تحقيق وظائفها الأساسية التبليغ والتواصل الاجتماعي، باعتمادها على أطراف الخطاب والعناصر المفضية لذلك. ثم تحدث عن طبيعة تحديد اللغات الانسانية واختلافها بحسب جملة الوظائف التي تؤديها خاصة منها وظيفتها الأساسية التواصل اللغوي. فعبد السلام المسدي بعبارة أخرى يتحدث عن تيار وظيفي يحاول

1- أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، (د، ط)، 1988م، ص: 25.

2- دفة بلقاسم، "التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية ديوان -كأني أرى- للشاعر عبد القاهر الحصني أنموذجا"، مجلة المخبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع 5، مارس 2009م، ص: 9- 10.

3- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986م، ص: 31.

4- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1985م، ص: 8.

وصف بنية اللغات الطبيعية بربطها بما تؤدّيه هذه الأخيرة من وظائف داخل المجتمعات البشرية.

نال المنهج الوظيفي شهرة واسعة في الدراسات اللغوية المعاصرة، بل أصبح محل استقطاب كما أشرنا لكثير من الباحثين والدارسين، وهذا بعد أن أثبتت الدراسة الوظيفية موضوعيتها العلمية وواقعيتها اللغوية في كثير من أفكارها ومبادئها المنهجية. وبهذا نقول أن الدراسة الوظيفية قد حولت مسار الدرس اللساني، الذي كان يعتبر اللغة مجرد تراكيب أو أشكال لغوية دالة، إلى اعتبار اللغة خطابا متعلقا بأطراف التواصل اللغوي ذو أبعاد وظيفية تداولية. وهذا ما سيتم تبيانه خلال الفقرات اللاحقة المتمثلة في مراحل تطور الاتجاه الوظيفي، وتفرعه إلى مدارس لسانية كلها ذو نظرة وظيفية متلاحمة تخدم وتكمل بعضها بعضا.

ب-2- المدارس الوظيفية:

أولا مدرسة براغ:

وكان من بين نتائج التأثير العميق لآراء "سوسير" تزايد حركية الدراسة اللغوية. فمن المدارس اللغوية التي تأثرت بثنائياته وآرائه في اللغة؛ "حلقة براغ" التي ظهرت عام 1926م.[1]

وتعد مدرسة "براغ"،"Prague school" أفضل من يُمثل الاتجاه الوظيفي في دراسة اللغة؛ وقد نشأت في أحضان نادي براغ اللساني "Prague Circle" الذي أنشـــأه العالم التشكي "فيلام ماثيزيوس "Vilem Mathesius" وبعض معاونيــه سنة 1926م. وعُرفت بالمدرسة الوظيفية أو الفونيمية، وبلغت ذروتها في الثلاثينيات [2] وتحديدا عندما انظــم إليها سنة 1928م ثلاثة لسانيين روس وهم: [3] رومان جاكبسون،

1- ينظر إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007م، ص: 21.

2- ينظر أحمد مومن ، اللسانيات النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 2002م، ص: 136.

3- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصبة، الجزائر، 2001م، ص: 103.

وسيرج كرسفسكي، ونيكولاي تروبتسكوي، ومنذ 1930م ازداد توسع المدرسة لينظم إليها لفيف من اللسانيين الفرنسيين: أندري مارتيني، وإميل بنفنست، وتينير وغيرهم من لسانيين أوربيين. ومازال نفوذها إلى الآن عندما قام لسانيون بعد وفاة ماثيزيوس بإحيائها من جديد رسميا في نوفمبر 1992م، ومن أبرزهم بيتر سغال "Petr Sgall"، وايفا هاجيكوفا "Eva Hagicova"[1]، وواصلت أفكار مدرسة براغ ازدهارها في أمريكا "نيويورك، هارفارد" ممثلة في أعمال رومان جاكبسون.[2]

تكوّنت في هذه الحلقة دراسات لغوية بفضل نشاطات مجموعة من اللغويين الروس والتشيكيين، وكان المنظر الأول لهذه المجموعة "نيكولاي تروبسكوي"، فشملت نشاطات هذه المدرسة المجالات التالية: الصوتيات الوظيفية الآنية، والصوتيات الوظيفية التاريخية والتحليل الوظيفي والعروضي، وتصنيف التضاد الفونولوجي، والأسلوبية اللسانية الوظيفية ودراسة الوظيفة الجمالية للغة ودورها في الأدب والمجتمع والفنون.

حيث انصبّت اهتمام هذه الحلقة على الدراسة الفنولوجية الصوتية، ففرقوا بين الفونيم ككيان صوتي له قيمة تمييزية في البنية اللغوية، وبين الصوت الذي يمثل تنوعا في رتبة هذه الوحدة.

وقد طبع اتجاههم اللغوي بالطابع السويسري، تبنوا فيه المنهج الوصفي بدلا من المعياري أو التاريخي، في دراسة اللغات، وقد غلب عليهم أمران هما: الاهتمام بالصوتيات ثم الاهتمام بالوظائف اللغوية، أو المهام التي تؤديها اللغة[3]، وذلك تبعا لنظرة "سوسير" الذي يفرق بين اللغة كنظام قائم، وبين الكلام كاستعمال وظيفي لهذا النظام، أي اهتمامه بالبنية الداخلية للغة.

أطلق مؤسسو مدرسة "براغ" على منهجهم الخاص بالدراسة الصوتية اسم الصوتيات الوظيفية، ويتولى هذا الفرع من اللسانيات الحديثة دراسة المعنى الوظيفي

1- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، الاتجاهات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص: 70.

2- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص: 104.

3- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص: 22.

للنمط الصوتي، ضمن نظام اللغة الشامل، واستخراج كل الفونيمات، وضبط خصائصها، وتحديد كيفية توزيع ألفوناتها[1]، حيث ميز هؤلاء اللغويون بين علم أصوات اللغة الفونيتيك الذي يتعلق بالتحليل الفيزيائي والفيزيولوجي لأصوات اللغة، وبين الفونولوجيا علم أصوات اللغة الوظيفي، الذي يهتم بتحديد المميزات الصوتية.

ومن أعمال حلقة براغ؛ التمييز بين علم الأصوات العام، وعلم الأصوات الوظيفي الذي يقوم على مفهوم الفونيم "Fonéme"، وقد صقلت أعمالهم بأنها تهتم بالوجهة الوظيفية للجملة، لاهتمامها بدراستها ضمن التواصل بعده وظيفة أساسية في النشاط اللغوي [2]. لذلك سميت المدرسة الوظيفية انطلاقا من تحديدها لمنهجها باعتبارها **اللغة نظاما وظيفيا** يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل.

فإذا كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل؛ فإن دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك، أي أنه إذ كان لكل عنصر لغوي دور وظيفي في التواصل؛ فإنه ينتمي إلى اللغة، وكل ما ليس له مثل هذا الدور فهو خارج عنها، وبعبارة أوضح فإن العناصر اللغوية هي التي تحمل صفة الإعلامية، أما التي لا يمكن أن نعتبرها غير ذلك فلا يعتد بها، وبهذا فقد اعتمدت مدرسة براغ هذا المنطلق لتدريس الأصوات، ومنه فقد ضبطت منهجا وظيفيا للتمييز بين ما هو وظيفي فيها وما ليس وظيفيا.

وتعتقد مدرسة براغ «أن البنى الصيايتة، والقواعدية، والدلالية محكومة بالوظائف التي تؤديها في المجتمعات التي تعمل فيها» [3]. وذلك باعتبار اللغة تراكيب مختلفة في بنياتها، وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة، لأن كل تركيب جيء به للتعبير عن سياق معين محدود، وذلك بحسب التلفظ به أي بحسب تنغيمه داخل مجتمع ما، لتحقيق أهداف تواصلية محددة. لذا يجب أن تكون دراسة تلك البنى دراسة وظيفية محضة.

1- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص: 137.

2- دفة بلقاسم، "التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية، ص: 9.

3- عبد القادر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، ط2، 1990م، ص: 40.

فهذا القول يعارض ما جاء به دي سوسير والبنيويون، في أن دراسة البنيات اللغوية تكمن في دراستها في حد ذاتها بغض النظر عن الظروف الخارجية للغة باعتبارها نظاما مجردا مستقلا أو باعتبارها بنية مغلقة، وفي مقابل ذلك نجد وجهة النظر الوظيفية، حول ثنائية البنية والوظيفة، والسياق الذي تؤدي فيه البنية وظيفتها، والوظيفة التي تؤديها تلك البنية في السياق.

فالباحث فيها يحاول دائما أن يكشف ما إذا كانت كل القطع الصوتية التي يحـــتوي عليها النص تؤدي وظيفة في التبليغ أم لا [1]. حيث أن القطع الصوتية تمثل التراكيب المختلفة في البنية، بالتالي سوف تتغير معانيها الدلالية ومنها تتغير وظيفتها التواصلية، وذلك حسب طريقة التبليغ أي حسب تنغيمه المتعارف أو المصطلح عليه داخل المنظومة الاجتماعية، ومنه الخروج بالباحث والتأدية به إلى البحث عن ملابسات تلك القطع الصوتية غير اللغوية، وفي مدى تأديتها وتحقيقها لوظيفة العملية الابلاغية.

فمهمة الباحث تتجلى في البحث عن العناصر اللغوية التي لها دور "وظيفة" هام في التمييز بين المعاني الوظيفية، فإن جميع البنيات اللغوية الصوتية منها والدلالية محكومة الوظائف التي تؤديها داخل المنجز اللغوي "الخطاب" أو النص، وهي وظائف ذات طابع اجتماعي متمثل في جملة الظروف غير لسانية "ملابسات القول" التي تحقق العملية الابلاغية والتواصلية.

وبرع نيكولاي تروبتسكوي في ميدان الصوتيات الوظيفية، وله فيها مؤلَف شهير مبادئ الفونولوجيا 1939م، حيث يعد هذا الكتاب المرجع الأول الذي يبّين معالم الدراسة الوظيفية للغة، وبخاصة المستوى الفونولوجي منها، إذ أرسى تروبتسكوي في كتابه هذا «دعائم نظام دقيق لتصنيف الأصوات الوظيفية، وبعبارة أخرى فإنّه يقدّم لنا نظاما يمكننا من معرفة النظام الصوتي في لغة ما»[2].

1- خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2000م، ص: 86.

2- جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ط)، 1996م، ص: 111.

كما اعتنى بتطوير مفهوم الفونيم وأضفى عليه صبغة علمية وعملية في آنٍ واحد وعرفه بقوله: «الفونيم هو أولا وقبل كل شيء مفهوم وظيفي»[1].

والمتعارف عليه أن الفونيم؛ هو أصغر وحدة لغوية صوتية مجردة تفرق بين كلمة وأخرى، ومثال ذلك: قام، نام. ويقصد به أيضا كل صوت لغوي تتضمنه لغة ما مثلا في العربية: ب، ت، ث، ج، ح، خ، فبتغير الصوت اللغوي في المثال السابق من القاف إلى النون، تحول المعنى الدلالي من فعل القيام إلى فعل النوم.

وقدّم لنا أيضا مفهوما للتضاد الفونولوجي، الذي يقصد به التضاد الفونولوجي الحاصل بين صوتين مختلفين، يمكن أن يميز بين عدة معانٍ دلالية فكرية في لغة معينة.

أمّا بالنسبة إلى رومان جاكبسون فله مقدمة في تحليل الكلام، ومبادئ اللغة، وقد أبدع في عدة مجالات منها: الفونولوجيا، ف ألف فيه رومان جاكبسون كتابا أسماه "Essais de linguistique générale" "محاولات في اللسانيات العامة" وهناك من ترجمه إلى "مبادئ في اللسانيات العامة"، وهو أهم مؤلفاته يضم إحدى عشرة مقالة، وخصص قسما كبيرا منه للدراسة الفونولوجية، واشترك مع صديقه "تروبتسكوي" في نقطة أساسية تتجلى في التمييز بين الفونتيكا والفونولوجيا، إذ اعتبر أن «لفظة الفونولوجيا تطلق على مجموعة الوظائف اللغوية التي يؤديها الصوت، في حين تهدف الفونتيك إلى جمع المعلومات حول المادة الصوتية الخاصة من حيث خصائصها الفيزيائية والفيزيولوجية»[2].

فاعتمد رومان جاكبسون في بيانه للخصائص الفونولوجية للأصوات اللغوية على التحليل السمعي، مستخدما أجهزة خاصة تساعده على دراسة الموجات الصوتية، وبذلك استطاع أن يحدد الاختلافات الواردة بين الوحدات الفونولوجية.

1- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، 1997م، ع 7، ص: 10.

2- فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص: 31.

ويعتمد جاكبسون من جهته «على وظائف الكلام (في نظرة المتكلم من كلامه) ونظرة السامع وعلى الرسالة والسياق وعلى الاتصال بين المرسل والمتقبل وعلى معقد الكلام code وكلها تساهم في تحديد الوظيفة الانفعالية أو التعبيرية أو اللفظية الإنشائية أو الشعرية أو وظيفة الحد أو الربط للمعاني فيما بينها» [1]. فقد جمع جاكبسون هاته الوظائف الستة في مخططه الشهير؛ ليبين كيف يتم تداول المعاني المقصودة بين المرسل والمرسل إليه من خلال المنجز اللغوي "رسالة، خطاب، نص"، بما فيها اللغوية وغير اللغوية لتحقيق العملية الابلاغية والتواصلية.

كما أولى الاهتمام بمجال الأسلوبية، وعلم النفس اللغوي، وعلم الدلالة، والذي أكد على ضرورة مراعاة التطور الصوتي، التطور اللغوي عند الأطفال والمعاقين، أو كيفية اكتساب الطفل بعض الأصوات، وكيفية فقدانها بمرض الحبسة الذي يؤدي إلى العجز عن نطق الأصوات. والتي قارنها بفقدان القدرة على التعبير بالكلام وفهمه. ومحاولته دراسة التحول الحاصل في الفونيمات.

ومن بين أهم إسهامات أندري مارتيني التي لا يمكن تجاهلها؛ هي الاتجاهات الوظيفية الرئيسة الثلاث والتي تتجسد فيما يلي [2]: اتجاه الفونولوجيا "علم الأصوات العام"، اتجاه الفونولوجيا الزمنية (اتجاه اللسانيات العامة)، أما القطب الذي تدور عليه رحى الوظيفية فيتمثل في التقطيع المزدوج.

وهي الاتجاهات التي تصور مفاهيمه ونظرياته التي أسس عليها اللسانيات الوظيفية على المستوى التركيبي للغة، وذلك في العديد من مؤلفاته نذكر منها: اللسانيات الآنية، ومبادئ في اللسانيات العامة، واللغة والوظيفة. ويعد مارتيني الامتداد الطبيعي لتروبسكوي، لأنه ينظر إلى اللفظة من حيث استقلالها تركيبيا وموقعيا داخل نفس التركيب من خلال الوحدات الوظيفية والتي استخدمها في نظريته لعلم التركيب المتمثلة في فكرة التقطيع المزدج.

1- محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر ، (د، ط)، (د، ت)، ص: 72.

2- ينظر محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص: 69- 70.

إن حلقة براغ اهتمت بالنظر إلى النسق الأدبي لا باعتباره نسقا صلبا مغلقا، بل بالمرونة والانفتاح، وحاولوا ربطه بالسياق الثقافي العام، ومن ثم بالبعد الاجتماعي، [...] لأن الاقتصار على دراسة الاشكال أو الصيغ اللغوية بمفردها وبمعزل عن السياق تعد ناقصة؛ فأي فهم عميق لمعنى اللغة ووظيفتها في الحياة البشرية، هو عبارة عن فهم للبنية الشكلية للعبارات المختلفة، وعلاقة هذه العبارات بالمواقف التي تستخدم فيها داخل مجتمع ما، فالصيغة تستخدم في إطار مجموعة من الأحداث؛ بل تحدث في مواقف معينة لتأدية وظائف لغوية معينة»[1].

نفهم من هذا أن للبنيات اللغوية علاقة حميمة بالسياق غير اللغوي علاوة عن السياق اللغوي، أي أنه لكل مقال مقام، لأنه لا يمكن تصور قولا طبيعيا بعيدا عن السياق الذي جيء فيه أو قيل من أجله، لأنه إذا خرج هذا القول عن سياقه اللغوي أصبح ذا محامل كثيرة، أي أصبح ذا معاني جديدة، وبالتالي فالسياق يعتبر مفتاحا لفتح مغاليق المعاني، فمن خلاله يمكننا التطلع إلى آفاق لغوية جديدة تكسبنا معاني دلالية وفكرية ذات وظائف متعددة لا تنفك عن الخروج عن الطابع الاجتماعي الثقافي، ومنه يمكن القول أننا حققنا العملية الابلاغية.

إذن حلقة براغ تدرس وظيفة الملفوظات في الإطار اللغوي داخل المحيط الاجتماعي. وما تجدر الإشارة إليه هنا وهو صفوة حديثنا؛ إلى أن أعمال حلقة براغ كانت أميل إلى العمل التطبيقي، بحيث حاولت توظيف مبادئ النظرية الألسنية في مجالات تطبيقية كمسألة الاتصال واكتساب اللغة والفونولوجيا، وأمراض الكلام، وقد كان لأعمال هذه المدرسة أثرها العميق في تطور اللسانيات بشكل عام والتأسيس للاتجاه الوظيفي أو اللسانيات الوظيفية مما جعلها إطار محمولي وأرضية خصبة لما تلاها من الدراسات الوظيفية.

1- ينظر علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، أبو الهول للنشر، القاهرة، ط 1996م، ص: 11.

1 -الأفكار والمبادئ التي إنبنت عليها المدرسة الوظيفية (مدرسة براغ):

أولا: الأفكار التي انبنت عليها وظيفة اللغة.

يمكننا في بداية تقديمنا لأسس هذه النظرية ومنهجها من تحديد اللغة كما تبدو لأحد أعلامهما لنتمكن من تحديد مُنطلقاتها:

فاللغة أداة تواصل تحلل بواسطتها التجربة البشرية تحليلا يختلف من مجموعة إلى أخرى، عن طريق وحدات ذات دلالة وشكل صوتي هي: [1] اللفاظم "Monèmes"، وتقطع هذه اللفاظم بدورها إلى وحدات مميزة متتالية هي الصواتم "Phonèmes"، فعددها محدود في كل لغةٍ، كما أنها تختلف أيضا من لغة إلى أخرى من حيث طبيعتها وعلاقة بعضها ببعض. ونستخلص من هذا التعريف مجموع من المنطلقات المبدئية:

أ -اللغة وسيلة اتصال:

وهو اعتبار اللغة أداة تسهل عملية التواصل الإنساني، واتخاذها مقياس لتحليل النظام اللغوي ووصفه [2]. فاللغة هي مجموع الخبرات المتراكمة عند جماعة إنسانية في بيئة لغوية معينة في زمان ومكان محددين، وبالتالي تتمحور وظيفتها في الإبلاغ والتفاهم والتواصل بين أفراد المجتمع اللغوي.

وهي من أهم مبادئ هذه النظرية اعتبارها للغة كجهاز ونظام وظيفي مجرد يتكون من وسائل تعبيرية تؤدي وظيفتها غاية في تبادل الفهم والافهام. فغاية اللغة عند المدرسة هي تحقيق التواصل المقصود بين المتكلم والتأثير في السامع، بمعنى أن اللغة محكومة بظروف ومواقف خارجية غير لغوية "سياق غير لغوي"، المتمثلة في البيئة الاجتماعية. فالمدرسة الوظيفية تنظر إلى المعنى المقصود أساسا لتحليل النصوص اللغوية، حيث أن المعنى يتغير بتغير المبنى، أي كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى.

1- ينظر عبد القادر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ص: 41.

2- المرجع نفسه.

ب- خطية اللغات (التزامن):

تعرّف اللغات الطبيعية على أنها عبارة عن سلسلة من العلامات الخطية المتتالية يتبع بعضها البعض. كالصواتم واللفاظم[ ] .

ج- ازدواجية تقطيع اللغات:

وهي ظاهرة كلية تشترك فيها مختلف الأنظمة اللغوية، وميزة تُسهل للمتكلم أن يستعمل نفس العلامات في خِطاباته المختلفة، وهو أساسي عند مارتيني: فهو يرى أن اللسان البشري مزدوج التقطيع ومنه يقطع اللغة إلى وحدات "Monèmes" ثم إلى وحدات دنيا "Phonèmes"، وهي محدودة في كل لغة.

هذه هي أهم الأفكار التي انطلق منها الوظيفيون واعتبروها داعية إلى تحديد مبادئ اللسانيات الوظيفية.

ثانيا: المبادئ البنيوية (الوظيفية) المعتمدة في تحليل اللغة.

وتتميز الدراسة الوظيفية للغة بتفرعها إلى مستويين المستوى الصوتي والمستوى التركيبي. فهذا بيانهما:[1]

أ -المستوى الصوتي قوامه:

-الانطلاق في التعامل مع اللغة، من مبدأ اعتقادها ظاهرة طبيعية وواقعا فعليا خاضعة لظروف مبدأ التواصل.

-الاهتمام بالمبدأ التزامني في الدراسة اللغوية.

-لمرتبة الصوت قيمة في الوظيفية التراتبية "الرتبة"، فلا يمكن معرفة الوحدات الصوتية لكل من رَسَمَ وسَمَرَ مثلاً إلا باختلاف مواقع الحروف .

-استثمار مفاهيم دي سوسير في الدراسة الوظيفية للصوت اللغوي المتمثلة في ثنائيات لغوية مثل التقابل، والنظام، والعلاقات التركيبية والاستبدالية، وثنائية اللغة والكلام المقابلة لثنائية النص والجملة في علم اللغة النصي، وغيرها.

[ ] - فالصواتم يتلو الواحد منه الآخر في اللفاظم، واللفاظم يتبع بعضها البعض في الجمل، ولا مجال للتلفظ بصوتين أو أكثر أو بلفظين أو أكثر في آن واحد، فكلام المتكلم هو بمثابة الخط المكون من نقط متتابعة . ينظر عبد القادر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ص: 46.

1- ينظر طيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص: 105.

-الاهتمام بتحليل البنية الأولية البسيطة للغة وهي الفونيم من أجل العثور على سماتها الوظيفية. ويعتبر الفونيم في تصور تروبتسكوي أصغر وحدة فونولوجية في اللسان المدروس[1].

-تصنيف الوحدات الصوتية في اللغة الواحدة ووضعها في نظام اندراجي يسمح بالنظر إليها من حيث هي وقائع صوتية ذات وظائف وسمات مميّزة.

-الكشف عن العلاقات التي تنطوي على وظيفة في النظام الفونولوجي للغة الواحدة، مثل: علاقات التقابل بين مجموعة الحروف الشفوية (م،ب،و،ف)، أو بين الحروف الصفرية (س، ص، ز) في اللسان العربي.

-التمييز بين التنوعات الصوتية variation التي هي مجرد تحقيقات نطقية لفونيم واحد، والتغيرات التي تصيب الفونيمات؛ بحيث تقتضي تغيير الدلالة للكلمة وذلك عند تبديل فونيم مكان فونيم آخر في السياق ذاته.

-دراسة التغيرات التي تتم في ظل علاقات التأثير والتأثر داخل البنية المتكاملة والمتموضعة في إطارها التزامني.

ب- المستوى التركيبي يقوم على:

-الاهتمام بتحليل البنية التركيبية وتفكيك الملفوظ "المونيم" إلى وحدات دنيا متتابعة مفيدة.

-اتخاذ المعنى مقياس في تحليل النصوص اللغوية، ويتغير المعنى بتغير اللفظ.[2]

-تحديد الأجزاء "Segment"، التي تمثل في الحالتين اختيار توخاه المتكلم، إما للحصول على دال بعينه، وإما لتبليغ رسالة بعينها:

✓ - وذلك يكون باستعمالنا طريقة التحليل بالتعويض "La commutation"، الذي يقتضي في هذه النقطة مقابلة مونيم بغيره، لإبراز الوحدات الدنيا التي تساهم في

1- يُعرف الفونيم على أنه: "الوحدة الفونولوجية التي لا تقبل التجزؤ إلى وحدات فونولوجية أخرى أصغر منها في لغة معينة". ينظر أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص: 142.

2- اعتبار المعنى في الوصف اللغوي طريقا محفوفا بالمخاطر. عبد القاهر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ص: 46.

تمييز الوحدة "أطفال" مثلا عن غيرها باستبدالنا لفونيم "ط" بفونيمات أخرى مثل: /ن،/ ق، ينتج لنا من ذلك مونيمات أخرى بمعانٍ أخرى: كأنفال، وأقفال.

- ✓ – ويكون ذلك في اعتماد المستغيث إرسال رسالته عبر قول أو متوالية وحدات معنوية؛ مثل قوله: " كُسرت شوكة اليهودي"عوض "كُسرت شوكة الفلسطيني".

وهذا كله يتم على حسب مبتغى المتكلم في اختياره لإحدى هذه المونيمات أثناء خطابه "أو نقل تجربته"، والتي يصل بها إلى المعنى الذي يريده من وراء هذا الاختيار.

2- النظرة الوظيفية للجملة:

التي تعد من أبرز توجهات مدرسة براغ؛ التي تتكون الجملة عندها من مسند ومسند إليه داخل النسق التركيبي لها، بتقدم الأول وتأخر الثاني، حيث يتغير ترتيب هذين الأخيرين داخل نسق الجملة حسب اهتمامات المتكلم وتركيزه على أحد طرفي الإسناد، باعتبار اختيارات هو.

قد عبّر ماثيوس عن أفكاره في شكل ثنائيات متمايزة تتعلق بالطرفين الأساسيين للجملة، وتأثير كيفية ترتيبهما في الوظيفة التي تؤديها الجملة. وهذه الثنائيات هي ثنائية الموضوع "topic"، والتعليق "comment"، أو البؤرة "focus" وثنائية المتقدم "theme"، والمتأخر "rheme"، وثنائية المسلّمة "given"، والإضافة "new". فالمتقدم هو الشيء المتحدث عنه الذي يفترض المتكلم معرفة المخاطب له، والمتأخر هو الجزء المتمم للجملة الذي يضيف إلى معلومات المخاطب السابقة معلومات جديدة تتصل بالمتقدم، والمسلّمة هي ما يقدمه المتكلم من معلومات يدركها السامع من مصدر ما في المحيط (أي المقام، أو النص السابق)، والإضافة ما يقدمه المتكلم من معلومات لا يدركها السامع من مصادر أخرى»[1]. ففي الجملتين:

- ✓ – دين الحق هو الإسلام.
- ✓ – الإسلام هو دين الحق.

1- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص: 71.

فالمعنى الإسنادي مشترك بين الجملتين، فكلتا الجملتين مترادفتين يعودان بنفس الفائدة الحاصلة منهما، إذ أنهما تركيبين ذو سياقيين مختلفين، إذ تم التغيير في الرتبة، (التقديم والتأخير) في التراكيب الاسنادية التي ترد على ألسنة المتكلمين، والمقصودة نحو السامعين والتأثير فيهم. وبالتالي فبتغير التركيب الكلامي تغير المعنى المقصود المحكوم بالوظيفة التي يريد المتكلم أن يؤديها أو المقصودة من خطابه، فوظيفة الجملة الأولى أي الغرض الإبلاغي هي الإعلام من دين الحق، وفي الجملة الثانية هي التعريف بالإسلام.

فـــ"دين الحق" في الجملة الأولى "مسند، خبر مقدم" هو حقيقة مسلم بها ومتعارف عليها بين المتخاطبين، أمّا في الجملة الثانية كلمة "الإسلام" "مسند إليه، مبتدأ" وكأنّها أضافت لنا معلومة جديدة بأنه دين الحق والتأكيد عليها بضمير الشأن "هو". وهذا ما تحدث عنه وجاء به ماثيوس. فالجملة الثانية هي التي يعتد بها الوظيفيون بأنها هي من حققت الغرض الابلاغي أو العملية الابلاغية. أي المحافظة على قرينة الرتبة.

فهذه تراكيب مختلفة في بنياتها؛ وهي تؤدي عند الوظيفيين وظائف مختلفة، بحيث يغدو كل تركيب هو «قوة تعبيرية متميزة مستمدة من الدور الذي يؤديه كل أسلوب في الحياة الاجتماعية»[1]. أي أن كل تركيب هو تعبير عن اختيار لغوي يناسب سياق التلفظ بداية، ويحقق أهدافا تواصلية محددة.

ومن هذا السياق نقول أن الجمل السالفة الذكر لا تعد مترادفة. لأن دراسة التراكيب اللغوية بمعزل عن محيطها لا يحقق أغراض التعبير والتواصل وغاياتهما المقصودة، فكل تركيب يركز على جانب معين من الحدث الكلامي، لأنها مرتبطة بالظروف الخارجية الملابسة للقول التي تنتجها كما ترد صورتها حال النطق بها، فليس هناك ترتيب مسبق في انتاج الكلام، وكأن هذا الأخير عبارة عن تلفظ عفوي ينتج حال مصادفة المتكلم لحدث أو لموقف ما اللغوي منه وغير اللغوي. وكأن هذا ما يقابل النظرة النفسية حول عملية إنتاج الكلام.

1- يحي أحمد، الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، ص: 72.

ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها؛ حول القديم من الجديد من المعلومات داخل التركيب هو استخدام أداة التعريف "ال" في:

قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُوْلاً، فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُوْلَ﴾[1].

فقد أشارت كلمة "رسولا" الخالية من أداة التعريف إلى مرجع غير معروف في حين كان دخول "ال" على كلمة رسول الثانية سببا في تحديد المقصود بالرسول. فهنا جاءت الإحالة ب"ال" إلى المحيل عليه كلمة "رسولا"، مما يعني أن للإحالة دور في عملية الربط الدلالي علاوة عن النحوي، فهي عبارة عن علاقة دلالية بين المحيل والمحيل عليه، وبيان الوظيفة الدلالية "المعاني الدلالية" في كلام المتخاطبين، بين المتكلم وتأثيره في السامع، وما مدى تأثير هذا الأخير أيضا في المتكلم من خلال اكتشافه لمقاصده، باعتماده على العناصر المفضية إلى العملية التواصلية.

وقد أكّد هاليداي "Halliday" بأن «الذي يحدد وضع المعلومة ليس بنية الخطاب بل المتكلم»[2]. ومعنى هذا القول أن الملقي "المتكلم" هو المسؤول عن العملية الابلاغية، وذلك بتحديده للمعلومة المسلمة الجديدة بداية عند تلفظه للخطاب الملقى نحو المتلقي "السامع".

وفي ختام هذه النظرة لقد كان إسهام مدرسة براغ في "**المنظور الوظيفي للجملة**"، قد قطع شوطا بعيدا، في محاولة لإدراك أبعاد توزيع المعلومات في الجملة حسب قواعد محددة، بذلك «أصبح مصطلح "موضوع" يدل على ما يجب الاخبار عنه، ومصطلح "المحمول" يشمل كل ما يقال عن ذلك الموضوع»[3].

1- سورة المزمل، الآية : 16.

2- براون ج ب، وج يول، تحليل الخطاب، تر محمد الزليطني منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997م، ص: 225.

3- فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، سلسلة اللغويات الجرمانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ- 1998م، ص: 30- 31. ينظر فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر سعيد حسن بحيري، الناشر مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص: 26.

فتتكون الجملة في المنظور الوظيفي من قسمين: مسند "الموضوع"، والمسند إليه "المحمول"، وذلك بتقدم المسند غالبا عن المسند إليه في النسق التركيبي المألوف والمتعارف عليه. ولكن فإن هذا النسق يتغير بتغير الرتبة في الوحدات اللسانية داخل الجملة، أي هو راجع لاختيار المتكلم في إعطاء الأولوية والاهتمام لإحدى تلك الوحدات. وكأن ذلك الاختيار يرجع على شكل سؤال عند الوظيفيين: من هو دين الحق؟ أو ما هو الإسلام؟. أي العناية بالجملة بكل احتمالاتها التي تفضي إلى زيادة المعنى وتقويته.

فالمسند أو الموضوع؛ ما كان معلوما لدى السامع في مقام تواصلي، والمسند إليه "المحمول" هو ما يضيفه المتكلم من معلومات جديدة تسهم في تنامي الخبر. باعتبار أنهما عنصرا معاملات على حسب نظرة الوظيفيين حولهما.

إذن النظرة الوظيفية للجملة تقتصر على مدى تزويد المتكلم بأساليب مختلفة، بالإضافة إلى اختياراته هو؛ التي تكون موافقة وملازمة لظروف مقامية مختلفة.

3-الدراسات الصياتية والصرفية:

كان للوظيفيين اهتمام كبير بدراسة الأصوات فاق أي اهتمام آخر، وكان لهم الفضل في التمييز بين علم الأصوات، وعلم الصياتة، وهذا التركيز على الدراسات الصياتية لم يقتصر على أتباع مدرسة براغ بل ينطبق أيضا على مدرسة فيرث، ولاسيما في مراحلها المبكرة[1].

وربما كان من أهم إنجازات مدرسة براغ في مجال الدراسات الصياتية ما يسميه اللساني الروسي نيكولاي تروبتسكوي بالسّمات المميزة "distinctive features". أولى تروبتسكوي اهتماما كبيرا بالعلاقات الاستبدالية بين الصيتات، فوازن بينها معتمدا في تمييز بعضها من بعض على السمات التي تميز إحداها من الأخرى. وأشار إلى أنواع من التقابلات التي تقع بين الصيتات نذكر منها[2]:

1- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص: 74- 75.

2- المرجع نفسه، ص: 76- 77.

1- التقابل الخاص "private opposition"، وذلك حين يكون المميز بين الصيتتين سمة واحدة كما في التقابل بين التاء، والدال اللذين نقول في التمييز بينهما أن الدال /د/ مجهورة، والتاء /ت/ مهموسة.

2- التقابل التدرجي "gradual opposition"، وذلك حين يكون الاختلاف بين الصيتات ناشئا عن سمة التدرج كما في الفرق بين الصيتة القصيرة الكسرة العربية، ومقابلتها الأطول ياء المد.

1 التقابل المتكافئ "equivalent opposition"، وذلك حين يكون للصيتة سمة مميزة ليست في الصيتات الأخرى، كما في التاء /ت/، والكاف /ك/.

على الرغم من اختلاف هذه التقابلات؛ التي سوف ينتج عنها تغير في المباني بدءا بالبنية الصوتية وصولا إلى البنية التركيبية، ومنه تغير في المعاني الفكرية والدلالية، وبالتالي تغير في الوظائف الصوتية والتركيبية المحكومة بالطابع الاجتماعي، إلا أنها تمثل النسق الصوتي العام المنوط بالدور أو الوظيفة العامة التي يؤديها نظام اللغة الوظيفي؛ وهو تحقيق العملية الابلاغية والتواصلية.

فعلاوة عن الوظيفة السمات التمييزية بين الوحدات اللسانية "الصيتات" التي اكتشفها تروبتسكوي، فهناك وظيفة ملازمة لها وهي «الوظيفة المحدِّدة "Demarcative function" التي تبين الحدود بين مبنى لغوي، وآخر في السلسلة الكلامية، وتعزز التماسك في المبنى اللغوي الواحد كي يبدو موحدا. وإذا كانت الوظيفة التمييزية تنشأ عن مقابلة الصيتات بعضها ببعض، فإن الوظيفة المحددة تنشأ عن استخدام السمات فوق المقطعية "suprasegmental features" التي تتعلق بسلسلة صياتية مكونة من صيتتين فأكثر، وذلك كالنبر "stress"، والنغمة "tone"، والطول "length"»[1].

ويؤكّد بعض الفونولوجيين على التقابلات الممكنة للسمات المميزة لمختلف الصيتات المتمثلة في الفونيمات والمورفيمات، وذلك في دراستهم الصياتية والصرفية؛ أن: «النسق الصوتي لا يساوي مجموع العناصر الصوتية المترابطة فيما بينها بعلاقات

1- محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، ص: 77.

تقابل، بل إن هذه التقابلات ذاتها هي المكونة لواقع النسق، [...] وعلى هذا فإن الذات المستمعة يمكنها أن تتعرف على الفونيمات فقط؛ عندما تكون هذه الأخيرة متمايزة فيما بينها، في حين أن نفس هذه الفونيمات يستحيل التعرف عليها في ذاتها»[1].

فالفونيمات حسب هذه النظرة لا تعرف إلا بما يقابلها من فونيمات أخرى مجاورة لها داخل النسق التركيبي، فإذا كان الكلام أداة للتعبير عن الأفكار والمشاعر، فإن نسق هذه الفونيمات هي الجانب الصوتي لتلك الأداة.

حاصل النظر؛ أنه لتحقيق دينامية الاتصال لا بد من مراعاة اختيار النسق التركيبي للجملة بغض النظر عن اختيار النسق الصوتي، أي كيفية ترتيب الوحدات اللسانية أو العناصر اللغوية فيها، بالإضافة إلى مراعاة اختيار السياق الخارجي، والبنية الدلالية للجملة.

إن مدرسة براغ قد تجاهلت البعد التداولي للغة، لأنها لم تخصص في نموذجها الوصفي مستوى إجرائيا يكون دوره التمثيل لأثر المقام في صياغة الجملة، فيكون تأثيره أوضح في فهم معنى التركيب. فلم تتجاوز الحدود الشكلية البنية للظاهرة اللغوية. ولهذا السبب تعد غير كافية منهجيا لتمثيل النظريات الوظيفية، على الرغم من دعوتها المبكرة إلى أن الدراسة الوظيفية للجملة هي المنهج السليم في وصفها وتفسيرها.

ثانيا مدرسة لندن النسقية:

تختلف المدرسة اللغوية الإنجليزية عن غيرها من المدارس؛ في أنها صاغت تأثرها بـــ"فردينان دي سوسير"، في إطار الرد على بعض مقولاته الأساسية، وفي مقدمتها تأكيده على جانب الانتاج الفردي للكلام، والذي ينفي عنه صفته الاجتماعية.

ويرجع هذا الموقف لدى مدرسة لندن لأصول قديمة، مؤكّدا أن اللغة لا تعد انعكاسا للعامل الاجتماعي، والثقافي، والنفسي، وهي تمثيل لهذه العناصر مجتمعة، وقد انتقلت هذه الفكرة إلى لندن وتداولها اللغويون، فيرى العالم اللغوي الأمريكي "سابير" أن

1- عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط2، 2004م، ص: 22.

ينظر زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، ديسمبر 1976م، ص: 66.

دراسة اللغة في معزل عن السياق الثقافي والحضاري، لا يؤدي إلى شيء فيما يتعلق بالمستوى الدلالي[1]. هذه الفكرة التي وجدت صداها عند العالم اللغوي "فيرث" أستاذ اللسانيات بجامعة لندن. فاللغة عند "فيرث" ترتبط ترابطا عضويا بالمحيط الاجتماعي[2]، أي أنه رفض بناء فكره اللغوي على خلاف ما ذهب إليه "دي سوسير" أي ما يسمى بالثنائيات، ذلك أنه وجد صعوبة في تحقيقها من الناحية العملية، فقد كان شديد الحرص على وصف اللغة، باعتبارها نشاط معنوي في سياق اجتماعي معين.

فالدراسات الوظيفية تستند إلى ما قدمته المدرسة النسقية بلندن، المتأثرة بأعمال حلقة براغ، حيث ترى أن اللغة ظاهرة بشرية متكاملة، وإن تناولها في مستوياتها الجزئية من صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية، يفقدها طابعها التواصلي الذي يميزها، لذلك دعت إلى إغفال أبعادها الاجتماعية، والثقافية، والنفسية، والتاريخية، وطورت في هذا الميدان سياق المقام "Contexte de situation" الذي يدرس اللغة في سياقها المادي واللغوي، لأنها ظاهرة اجتماعية وسيميائية "Symiotique"، وينبغي تحليلها انطلاقا من هذه الأسس اعتمادا على آراء دوسوسير، وهيلمسيلف، ومالينوفسكي، وفيرث، ومارتيني [3].

وقد تأثر تحليل النص البريطاني كثيرا بالمنهج الوظيفي اللغوي، الذي بدأه الباحث هاليداي، والذي تأثر بدوره بمدرسة براغ اللغوية، فنهجه اللغوي النظامي يؤكد على وظائف اللغة الاجتماعية، وعلى التركيب المعلوماتي والموضوعي للكلام والكتابة وهو القائل: «إن قيمة أي نظرية في قواعد استخدامها فقط»[4].

وهو بهذا السبب، يربط قواعد اللغة على مستوى الجملة أو شبه جملة، بالقيد والوضعية لدى استخدام اللغة، ونقصد بذلك بالتحديد الإطار الاجتماعي "الظرف والمناسبة"، والحقل "غرض الاتصال" والطريقة "قناة الاتصال" وكل ما يؤثر على

1- إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص: 28.

2- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص: 173.

3- دفة بلقاسم، التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية، ص: 9.

4- حسن مرضي حسن، مدخل إلى فهم اللغة والتفكير، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، (د، ط)، (د، ت)، ص: 121.

خيراتنا في نظام لغوي معين، ويلخص هذا قوله: «إن المعنى هو نتيجة العلاقة بين نظام اللغة وإطار الإستخدام»[1].

ونستطيع القول أن ما ميز مدرسة لندن بشكل عام والبريطانية بشكل خاص، واهتمامه بعدة مجالات لا زالت تستقطب اهتمام العديد من الأخصائيين ألا وهي المكون الاجتماعي، وسياق الموقف، ونظرية الدلالة ومنهج تحليل اللغة، والتحليل الفونولوجي، والأنظمة المتعددة بالإضافة إلى تطوير فنيات الترجمة وأساليب تدريس اللغات الوطنية والأجنبية.[2]

غير أنّ مفهوم السياق عند "فيرث" غير مقتصر على الاستعمال اللغوي للكلمة وترتيبها داخل التركيب اللغوي، أي بمراعاة قرينة المجاورة في ذلك. بل يتعداه إلى الاعتناء بمقتضى الحال ومناسبته؛ أي بالمواقف الثقافية، العاطفية، والاجتماعية، المختلفة والتي تنتج فيها اللغة، وهو ما اصطلح عليها بسياق الحال.

إن اهتمام "فيرث" بفكرة سياق الحال المرتبط بالعوامل المحيطة بالحدث اللغوي، والسياق اللغوي المتعلق بالمستوى التركيبي والبنيوي والصوتي للغة، وتمييزه بين السياقين ناتج عن توزع الحدث اللغوي من خلالها بين اختصاصات عدة، مما مكنه من توظيف الوصف البنيوي للوصول إلى المعنى، كما قدم منهجا متكاملا لدراسة اللغة؛ يأخذ بعين الاهتمام جميع الجوانب المتعلقة بالحدث اللغوي، ويؤسس للسانيات بنيوية تحيد عن مبدأ الفصل بين اللغة والكلام، وتعترف بالتداخل الحاصل بينهما، حفاظا على الصلة الوثيقة بين البنية اللغوية والعوامل المحيطة بالحدث اللغوي.

1- حسن مرضي حسن، مدخل إلى فهم اللغة والتفكير، ص: 121.

2- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ص: 186.

ثالثا نظرية النحو الوظيفي:

من أهم النظريات اللسانية ذات الوجهة الوظيفية التداولية نظرية النحو الوظيفي التي جاء بها اللساني "سيمون ديك "Simon Dick" [1] في أواخر السبعينات من القرن الماضي، سنة 1978م بالتحديد، والتي عملت على تطوير أدواتها الإجرائية، بمعنى نماذجها الوصفية والتحليلية، واستطاعت أن تستقطب أسماء كثير من الباحثين في ساحة الدرس اللغوي الغربي المعاصر.

ولقد لقيت من الصدى والتجاوب الشيء الكثير، مما حذا بأصحاب بعض النظريات اللسانية الأعرق، مثل النظرية التوليدية التحويلية، إلى إعادة النظر في أسس نظريتهم ومبادئها، أو تركها والتحول عنها إلى التيارات الوظيفية [2].

وسبب ذلك أنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد الثغرات التي خلفتها النظريات اللسانية غير التداولية مثل المدرسة البنيوية والتحويلية، كعدم الأخذ بعين الاعتبار سياق الحال، وملابسات الخطاب وغيرها، وإدراج ذلك كله ضمن تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها. فتلك هي الأفكار والمبادئ المنهجية التي مكنتها من التغطية الكلية للمبادئ الوظيفية المتداولة على ألسنة المتكلمين، لأنها موجودة في كل تراث لغوي غربي كان أم عربي، يؤمن بالوظيفية التواصلية الابلاغية للغات الطبيعية.

إن نظرية النحو الوظيفي تعتبر من أقوى النظريات تأثرا بالفلسفة التحليلية، تماشيا مع معطياتها العلمية والمنهجية، إضافة إلى أنها ذات توجه وظيفي في الدراسات اللغوية المعاصرة.

وبفعل إلحاح اللسانيين الوظيفيين على أن الوظيفة هي سبب وجود البنية، وأنّ هذه الأخيرة تعتبر تابعة وخادمة لها، «راحت الأنحاء الوظيفية تبحث في طرائق تأليف الكلام وقواعد ربط المفردات في جمل، ليؤدي المعنى العام للجملة أغراض المتكلمين ومقاصدهم»[3]. فلا شك في أن أهم هذه الأنحاء هو النحو الوظيفي لسيمون ديك، الذي

1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 9.

2- روبنز، "موجز تاريخ علم اللغة"، تر أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997م، ص: 361- 362.

3- André Martinet, Elément de linguistique générale, Armand colin, 1976, P 33.

تبعه وطوعه الباحث اللساني أحمد المتوكل للنحو العربي، واتخذه إطارا نظريا وأرضية خصبة لأبحاثه المتعددة. وهذا ما سيتم توضيحه لاحقا.

1 2- الوظيفة عند أندري مارتيني:

يعتبر أندري مارتيني أحد أبرز مؤسسي اللسانيات البنيوية الأوروبية، وخاصة ما تعلق بالجانب التركيبي للغة؛ أي مستوى التركيب في الجمل، وفي هذا يظهر تأثره باللغويين في مدرسة براغ الذين كانوا ينحون منحى وظيفيا في دراسة الجملة، وذلك بما أسموه الوجهة الوظيفية للجملة [1]. ويعترف مارتيني باتفاقه مع مدرسة براغ في كثير من الآراء بانتمائه إليها، حيث يقول: «وأحب أن أقول إنني عندما قرأت عن مدرسة براغ شعرت أنني متفق معها في كثير من النقاط [...]، فأحب أن أقول إنني من مدرسة براغ اللسانية، ولكنني في الوقت نفسه أختلف عنها في بعض القضايا اللسانية»[2]. كما يقر بمساهمة الكثير من البحوث العربية في بناء اللسانيات العامة 1960م، واللسانيات الآنية 1970م، واللغة والوظيفية 1970م.

1 -الأفكار والمبادئ المنهجية الوظيفية عند مارتيني:

أولا مفهوم الوظيفية عند مارتيني: عرّف أندري مارتيني اللسان في إطاره الوظيفي مؤكدا على وظيفته التواصلية. فهو يرى أن الوظيفة الأساسية للسان البشري هو ما يسمح لأي إنسان أن يجسد تجربته الشخصية ويتواصل مع غيره من الناس. وهنا يقر بأن الوظيفة الأساسية للغة هي التواصل، ولا ينفي الوظائف الأخرى التي تؤديها.

ثانيا: مبدأ التقطيع المزدوج: وهو القطب الذي تدور عليه رحى الوظيفية، ويتمثل في:

أ- **التقطيع الأول:** ويتناول الكلمات في صورتها اللفظية ومن حيث مضمونها. فبفضله يمكن الحصول على تراكيب غير محدودة من العبارات انطلاقا من عدد محدود من المقاطع. فالتقطيع هو تصور "تجريد" تعزل من خلاله القطع لتظهر كوحدات وتكتب على شكل تسلسلي [3].

1- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، ص: 19.

2- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا، 1989م، ص: 288.

3- ينظر عبد الرحمن الحاج صالح، مفهوم البنية والوظيفة عند البنويين والوظيفيين الأوروبيين، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، 2003- ــ2004م.

ب- التقطيع المزدوج: وهو التقطيع الذي لا يعنى فيه إلا بالصورة اللفظية، فاستبدال مقطع صوتي بمقطع من نفس النوع، لا يؤدي في كل حالة إلى نفس التغيير المعنوي؛ فنقل "ـــــا" من سال إلى زال، لا يغير صورة المدلولات «التي هي مختلفة في أصلها عكس ما هو الحال عليه في التقطيع الأول حيث يكون كَتَبْتُ، كتبتَ، كتبتِ، نفس اللفظة "كتب" ألصقت بها أصوات مختلفة: ضمير المتكلم والمخاطب والمخاطبة» [1]. وإن كان هذا الأخير يؤدي إلى إنجاز عشرات من المقاطع الصوتية "فونيمات"، فهو يؤدي بالخصوص إلى عشرات الآلاف من الدلالات المختلفة، وعكس ما يراه جاكبسون، فإن مارتيني لا يرى من الضروري إدخال تقطيع ثالث يهم الخصائص التي تميز الحروف.

التقطيع الأول تُبلَّغُ وفقه أحداث التجربة إلى الغير، حيث تحلل هذه التجربة إلى وحدات متلاحقة لكل منها دال ومدلول، وتسمى هذه الوحدات باللفاظم "les monèmes" وهي التي عن طريق التأليف بينها يمكن لنا التواصل، والتقطيع الثاني يحدّد الوحدات التي لا تقبل أن تتجزأ إلى وحدات أصغر ذات دلالة، وتسمى هذه الوحدات بالفونيمات "les phonèmes" أي "الحروف".

ثالثا علاقة البنية بالوظيفة عند مارتيني: يصنّف مارتيني الوحدات اللغوية انطلاقا من وظائفها إلى مونيمات، وهو تصنيف وظيفي للوحدات اللغوية "اللفاظم، المونيمات "، لإيجاد مقاييس موضوعية لضبط الوظائف، ونتج عن ذلك ثلاثة أصناف هي:

1- اللفاظم المستقلة أو المونيم المكتفي: مثل الظروف في اللغة العربية، وهو وحدة دالة تتضمن في بنيتها دليل وظيفتها مثل: اليوم، غدا [...] ويمكن أن ينتقل المونيم من موقع إلى آخر وذلك لاكتافئه بذاته» [2]، كما في قولنا: غدا أسافر، أو أسافر غدا، فكلمة غدا هنا مستقلة بنفسها وتغيير موقعها لا يغير في المعنى.

1- محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت)، ص: 69- 70.

2 - Martinet, Eléments de linguistique générale, p111

2- اللفاظم الوظيفية أو المونيم الوظيفي: وهو الذي يساعد على تحديد وظيفة عناصر أخرى مشاركة له في الوظيفة العامة للتركيب، ولا يمكن لها أن تستقل بنفسها بالسياق الذي ترد فيه؛ كوظيفة حروف الجر ووظيفة حروف العطف في العربية.

3- اللفاظم التابعة أو المونيم التابع: وهو مونيم تتحدد وظيفته بتعلقه بغيره ولا يستقل في التركيب. وكارتباط اللفظم بآخر وظيفي ومرتبته، أو الإعراب في اللغة العربية.

-تصنيف وظيفي للوحدات اللغوية "المركبات النحوية"، ونتج عن ذلك أربعة أصناف:[1]

4- التركيب المكتفي والإسنادي: الأوّل يتركب من مونيمين فأكثر، وتتحدّد وظيفته بدلالته الكلية كتركيب، يتركب من وحدات ذات علاقة وثيقة، ولا ترتبط وظيفته بموقع في الكلام مثل: "انهزمت إسرائيل قبل الهدنة"، "قبل الهدنة انهزمت إسرائيل ". أمّا التركيب الإسنادي هو النواة التي ينبني عليها الملفوظ، ويتكون من عنصرين أساسيين لا يمكن حذف أحدهما، وهما: المسند والمسند إليه. و يمكنه أن يشكل خطابا بمفرده مثل: التركيب الإسنادي "انتصر المجاهدون"، في قولنا "انتصر المجاهدون في فلسطين أمس".

5- الإلحاق: وهو كل ما يضاف إلى النواة الإسنادية من عناصر تركيبية. فالالحاق عند مارتيني ضربان؛ الحاق بالعطف، والحاق بالتبعية، ويختلف الأوّل عن الثاني؛ من حيث التطابق الوظيفي للعناصر الملحقة، ففي الثاني تختلف وظيفة العنصر التابع عن وظيفة العنصر المتبوع. ويشمل الالحاق؛ النعت، المضاف إليه، والمفعول، والمعطوف.[2] فنجد أنّ الالحاق يشبه مفهوم الفضلة في النحو العربي وهو على نوعين:

-**الإلحاق بالعطف:** مثل الملحق "هداية" في قولنا: "العلم نور وهداية".

- **الإلحاق بالتعلق (التبعية):** ويشمل وظائف نحوية مختلفة، النعت والمضاف إليه، والمفعول به وغيرها، مثال ذلك الملحقان: "نافعا" و"كتابا" في قولنا: "اشترِ كتابًا نافعًا".

1- طيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص: 111- 112- 113.

2- ينظر أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص: 117.

6- المزج: وهو الربط بين دالين ليصبحا دالا واحدا، مثال ذلك في اللغة الفرنسية مزج "a" و"le"، "au" دال تربط في دالان، وهو غير قابل للتحليل». [1] أي يحدث عندما تكون هناك قطعة صوتية ممزوجة، وذلك عند وجود مدلولين متداخلين في دال واحد ممّا يعيق عملية التحليل إلى قطع متوالية، ومثال ذلك في العربية؛ البناء للمجهول وجمع التكسير، كما في صيغة "أطفال" التي لا يمكن تحليل علامة الجمع فيها إلى قطعة صوتية محدّدة، وتكون بذلك خارجة عن القاعدة الوظيفية التي تقول بأن: «اللغة مزدوجة التقطيع [...] وتخصص لكل دال مدلول يمكن عزله عن غيره وضبط حدوده».[2]

فالمونيمات "الكلمات: اسم، فعل، حرف" تشكل قسما مفتوحا لوحدات متغيرة ومتجددة، بينما تشكل الموفيمات "الفونيمات" قسما مغلقا وحداته محدودة.

نخلص من هذا التصنيف إلى أن النّحو عند مارتيني هو تحديد وظيفة كل عنصر وعلاقته بباقي العناصر في الكلام.

ويمكننا أن نسخلص مما كتبه أندري مارتيني في ثلاثة اتجاهات رئيسية ذات علاقات حميمة فيها بينها كما يلي[3]:

- **اتجاه الفونولوجيا "علم الأصوات العام":** ويعتني بضبط بالأصوات العامة ووصف صورها "الفونولوجيا الوصفية".
- **اتجاه الفونولوجيا الزمنية:** العلم بتطور الأصوات عبر الزمان؛ "اتجاه اللسانيات العامة".
- **أما الفونولوجية العامة "علم الأصوات العامة":** فإن مارتيني يرجع المردودية الوظيفية التي هي وظيفة لسانية إلى اختلاف الأصوات، انطلاقاً من التمييز الهام بين الظواهر الصوتية والفونولوجية "الحرفية الوظيفية".[4]

1- الطيّب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، ص: 113.

2- عبد القادر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ص: 46.

3- ينظر محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص: 70.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: 70- 71.

هكذا يميز مارتيني بين الكلمات الوظيفية، فيكون التمييز بين الأدوات التي لها الصدارة وبين الأدوات المتممة التي تأتي في آخر الكلمة أو بين الصيغ الصرفية التي تعين الهيئة أو الجهة أو العدد أو أدوات التعريف والتنكير.

رغم ما كتبه مارتيني وما حققه من مكانة علمية بين اللسانين باحثين وعلماء، خاصة فيما تعلق بعلم الأصوات الوظيفي وبالدراسة التركيبية، فقد رأوا أنها بلغت مرحلة متميزة من مراحل تطورها لدى مرتيني. إلا أننا نجده محل انتقاد؛ وذلك في كون ما كتبه أمورا سطحية يتشبث فيها برأيه وبأفكاره، بخلاف علماء اللغة المعاصرين الآخرين من أمثال جاكسون وتشومسكي فقد رأى أنهما كتبا أمورا عميقة تشهد بعبقريتها.

1 3- النموذج الوظيفي عند رومان جاكسون:

1- المبادئ الوظيفية عند جاكسون: نحاول أن نقتصر على المبادئ التي نرى أن لها علاقة بدراستنا وهي:

أولا العلاقة بين البنية والوظيفة:

يركّز جاكبسون في دراسته الشعر على أهمية العلاقة بين الدال والمدلول أو بين الإشارة والمعنى، ويرى أننا لا نستطيع أن نحلل اللغة دون الرجوع إلى دلالة الأشكال، كما لا نستطيع الفصل بين مستويات الدراسة اللغوية "الشكل والدلالة"، وهو لا ينظر إلى الأشياء في حد ذاتها معزولة؛ بل ينظر إلى العلاقات القائمة بينها.[1]

فإذا مال التواصل البلاغي نحو التواصل الشعري، فإن الصورة البلاغية تتحول إلى صورة شعرية. وهذا يتضمن تغييرا في الوظائف، ففي حين يرتبط التواصل البلاغي مثل التواصل اليومي بوظيفة مقصدية ملموسة لا بوظيفة لسانية فإن؛ الغرض من التواصل الشعري بحسب جاكبسون؛ ليس إلا غرضا في ذاته "الغائية الذاتية". ومن هذه الزاوية فإن التواصل الشعري؛ لا يرتبط بعناصر خارج اللغة. [2] فالوظيفة

1- Roman jakobson, Essais de linguistique général, Paris, minuit, 1973, P123.

2- هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، تر وتق وتع محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، بيروت، لبنان، 1999م، ص: 102.

الشعرية لا تلغي الوظائف الأخرى، بل تكتفي بالهيمنة عليها، فالواقع أن النص الشعري يحتوى عناصر شعرية وإخبارية. وبالتالي ينبغي ترتيب الصور اللسانية حسب الهيمنة الوظيفية.

ثانيا ثنائية التفكير الألسني:

يرى جاكبسون أن العلاقة الثنائية تسيطر على مختلف المستويات اللغوية، فكما نجدها في الأصوات نجدها في الدلالة وفي غيرها.[1] ومن العلاقات الثنائية التي أقرها؛ التزامن والتعاقب، المحور الاستبدالي والحور النظمي، الانتقاء والتنسيق " انتقاء الكلمات والتنسيق بينهما في الجملة، اللغة وما وراء اللغة، فالهدف من اللغة هو التواصل وما وراء اللغة هو الشرح المبهم من الكلمات، الخطاب الخارجي والخطاب الداخلي بين مرسل ومستقبل، أو أن يمثل أحدهما الدورين.

ثالثا التفريق بين النحو والدلالة:

يرى جاكسون أن النحو يهتم بعلاقات البنية الخطية أو التركيب فيما بينه، أي يهتم بمحور التتابع "التسلسل المنطقي"، وتعتمد الدلالة على إبراز الفوارق بين التراكيب، أي يهتم بمحور الاستبدالات.[2]

2 -نظرية التواصل والوظائف اللغوية عند رومان:

هناك فرق واضح بين حلقة الكلام عند سوسير ومخطط التواصل الكلامي عند جاكسون، فبينما نلاحظ تجاهل سوسير البعد التبليغي، نجد جاكبسون قد اهتم به اهتماما كبيرا في نظرية التواصل عنده، [3] فهو يعتبر التبليغ والتواصل من وظائف اللغة التي تتعدد بتعدد الأغراض المستعملة لتحقيقها، فاللغة تُدْرَسُ عند جاكبسون في إطار وظائفها وتستلزم تحقيق العوامل الستة المؤلفة لكل تواصل كلامي، هذه العوامل هي: المرسل، المرسل إليه، الاتصال بينهما، المرسلة "نص الرسالة"، المدونة التي تنتج فك الرموز.

1- ينظر فاطمة طبّال، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، ص: 33.

2- المرجع نفسه، ص: 62.

3- ينظر المرجع نفسه، ص: 63.

ولعّل ما يسهل العملية التواصلية اليومية؛ هو حضور الأطراف المتخاطبة لحظة التخاطب، والخضوع للقواعد والقوانين التي تفرضها اللغة، إذ يعدل كل طرف من كلامه حسب ما يستدعيه الموقف التواصلي، وحسب ما يطرأ عليه من عناصر تشويشية، إلى جانب هذا النوع من التواصل يقف نمط آخر يبنى على مخالفة نمط التواصل اليومي، إلى حد ما إنَّه التواصل الأدبي، الذي يشغل حيزا من حياتنا، وقد أسندت إليه وظائف متعددة كالوظيفة الشعرية، «فكل رسالة لفظية عند جاكبسون تقوم بهذه الوظيفة ولا تكاد تغيب عن أية رسالة ولكنها بدرجات متفاوتة»[1].

3- عوامل التواصل الكلامي عند جاكبسون:

تنجم عن كل عامل من عوامل التواصل "مكونات عملية التبليغ" الستة؛ وظيفة لغوية مختلفة، غير أن المرسلات "نصوص الرسائل" ذاتها كثيرا ما تؤدي وظائف مختلفة، حسب بنيتها الكلامية التى تكون دائما مرتبطة بالوظيفة الأساسية، وتعدّد وظائف اللغة لا يعني أنها متساوية الأهمية بل هي جميعا متفرعة عن الوظيفة الأساسية للغة وهي التواصل،[2] وقد حدّد جاكبسون للغة ستة وظائف مختلفة ترتبط بستة عناصر أو مكونات تتحكم في عملية التبليغ، هي كالآتي:

1- الوظيفة المرجعية "الإحالية": وهي التي نجدها في كل تواصل وفي كل الخطابات ووجودها قد يكون عفويا، وفيها يحيل المتكلم بحطابه على واقع، وهذه الإحالة هي تواصل بين المخاطبين، وبهذا يمكن القول أن الوظيفة المرجعية وظيفة تواصلية، ويحققها عنصر السياق، وذلك باستخدام الدليل كوسيلة للتمثيل أو الإخبار أو الشرح.

2- الوظيفة التعبيرية "الانفعالية": وتتجلى في طريقة الأداء و التأثير في العواطف، ويحققها عنصر المرسل، وذلك بموقفه أو تفاعله مع ما يقوله أو ما يخبر عنه.

1- الطاهر بومزبر، التواصل اللساني والشعرية مقاربة تحليلية لنظرية جاكبسون، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص: 52.

2- ميشال زكريا، الألسنية قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط2، (د، ت)، ص: 85- 86.

3- الوظيفة الشعرية "الإنشائية": وتنجزها اللغة أثناء الخطاب المشحون بدلالات داخلية.[1] ولا تميز الشعر فقط بل وكل الفنون الجمالية، والرسالة هي غايتها والموّجه إليها مباشرة.

4- الوظيفة الإفهامية "الندائية": وتقوم على المرسل إليه، وتتم بتوجيه خطاب لشخص آخر، أو إثارة انتباهه، بأمره بالقيام بعمل ما، أو ندائه وهو مدعو لأن يرد.

5- الوظيفة الإنتباهية "اللغوية": وهي تتجلى في الكلمات التى تدل على إبقاء الاتصال بين المرسل والمرسل إليه، ومن هذه الكلمات "آلو/ Allo" ، كلمة هاه، فهي تكاد تخلو من المعنى الحرفي سوى الدلالة على بقاء الاتصال، أو تمديد الحوار أو إنهائه، وتتعلق بقناة التخاطب.

6- الوظيفة ما وراء لغوية: وتتجسد في الخطابات التي تكون اللغة في ذاتها مادة دراستها "وصف اللغة أو تحليلها وتحديد مفاهيمها "مثلا المصطلحات: الفاعل والمفعول هما عبارتان لغويتين؛ لكونهما لا تدلان على مدلولين في الواقع الخارجي. [2] ويمكن تلخيص هذه الوظائف في المخطط الآتي:

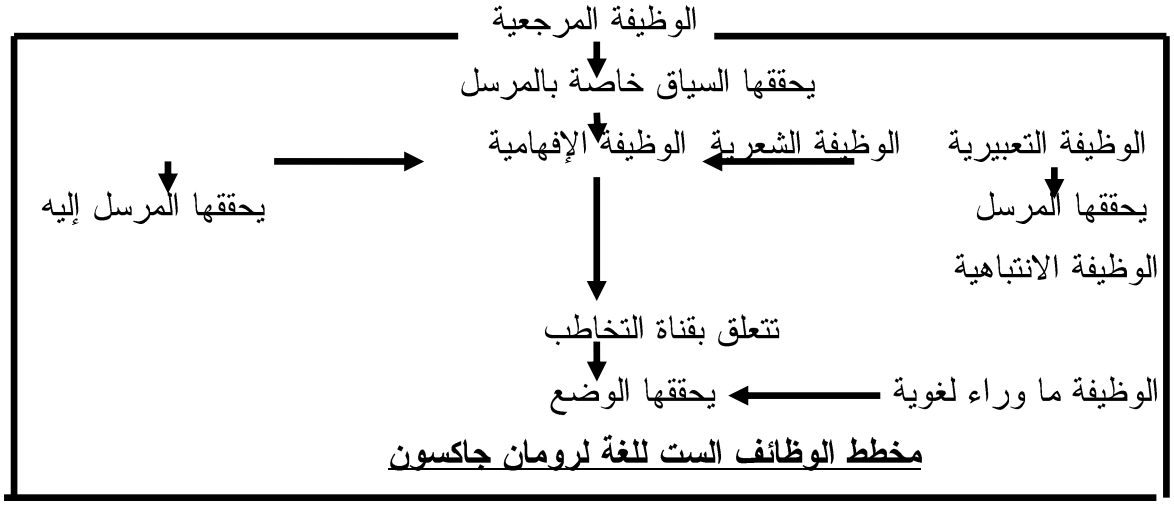

مخطط الوظائف الست للغة لرومان جاكسون

وبذلك قدّم رومان جاكبسون مخطط التواصل المعروف بوظائفه الست، والذي كان شأن الأعمال الأخرى بين مؤيد ومعارض، «فوّجهت إليه انتقادات في الستينات

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 47.

2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 47.

من القرن العشرين؛ من قبل بعض اللسانيين أمثال: دانيس "danes"، وفيرباس"firbas"، وسكال "xall"، وغيرهم من اللذين يرون أن التواصل يتميز بالحركية، وليس بالثبات، كما يشير بذلك مخططه»[1].

وقد اعتمد جاكبسون من جهته على وظائف الكلام؛ "في نظرة المتكلم من كلامه ونظرة السامع، على الرسالة، والسياق، وعلى الاتصال بين المرسل والمستقبل، وعلى معقد الكلام "code"، وكلّها تساهم في تحديد الوظيفة الانفعالية، أو التعبيرية، أو اللفظية الإنشائية، أو الشعرية، أو وظيفة الحد، أو الربط المعاني فيما بينها[2].

وقد بيّن رومان جاكبسون معالم النشاط التلفظي في المخطط البياني للمحادثة المنسوب إليه. هذا المخطط؛ رغم قِدَمِهِ ورغم ما وّجه إليه من انتقادات، يمنح المساعي الأولى لتحديد هذه المعالم الوظيفية، فهو وإن كان استكماليا فإنه يطرح قواعد نظرية التلفظ، وذلك بإعطاء حدث توظيف اللغة إطار مقاميا قائما، إنه يحدد العوامل الثابتة للمحادثة القولية أو الشفاهية، كما هو مبين في الرسم البياني.

1-4- الوظيفة عند سيمون ديك:

تنفرد نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك بمبدأ آخر بالإضافة إلى المبادئ الأخرى هو؛ يجب أن يسعى النحو الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق ثلاث أنواع من الكفايات وهي[3]:

- **الكفاية التداولية** "pragmatic adequacy".
- **الكفاية النفسية** "psychological adequacy".
- **الكفاية النمطية** "typological adequacy".

1- دفة بلقاسم، التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية ديوان "كأني أرى" للشاعر عبد القاهر الحصني أنموذجا، ص: 9.

2- محمد الصغير بناتي، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، ص: 72.

3- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 78. ينظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 10. وأحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995م، ص: 13.

إن تحليل الكفاية التداولية "la compétence pragmatique"؛ بيّن مدى التزام المتكلمين "les sujets parlants" بالمبادئ الخطابية، فهاته الكفاية التي تتشكل من مجموع المعارف التي يملكها متكلم حول اشتغال مبادئه [...] والتي يجب أن تلاحظ لدى الشخص الذي يريد أن يشارك بصدق في التبادل الكلامي [1]. إن الكفاية التداولية؛ قد بينت التزام المتحاورين بالمبادئ التي تمكن من المشاركة الصادقة في التبادل الحواري.

وينبثق عن هاته الكفاية عنصر حواري هام هو عنصر الحجاج، إن النشاط الحجاجي به أهم مكونات التفاعل التواصلي بين أطراف الحوار. [2] فقد ظل الحجاج باستمرار محركا هاما لمستويات الحوار وتجاذب أطرافه، وظل عنصرا منشئا ومفسرا للصراعات أو التوافقات بين المتخاطبين طيلة أطوار الحوار.

وذهب "سيمون ديك" إلى أنّ «التفسير الوظيفي للظواهر اللغوية لا يقوم على فرضية الترابط البسيط بين الصورة والوظيفة، بل يقوم بالعكس من ذلك؛ على شبكة من المتطلبات والقيود المتفاعلة فيما بينها، والتي تؤول إذا أخذ كل منها على حدى إلى مبدأ وظيفي»[3].

ومن هذه المبادئ التى تنتمي إلى هذه الشبكة ما يلي[4]:

1- التفسير الوظيفي لظاهرة لغوية ما تزامنيا أو تطوريا هو التفسير الذي تكون في إطاره هذه الظاهرة ناتجة عن مبدأ أو مبادئ يرتبط بأحد مقومات اللغة الوظيفية.

2- مقومات اللغة الوظيفية تنتمي إلى المتطلبات والقيود المفروضة على اللغات الطبيعية.

3- هذه المتطلبات والقيود يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

- الأغراض والأهداف التي تستعمل من أجل تحقيقها عبارات اللغة الطبيعية.

1- محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010م، ص: 196.

2- المرجع نفسه.

3- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 55.

4- المرجع نفسه، ص: 55- 56.

- وسائل استعمال اللغات الطبيعية.
- ظروف استعمالها.

1 -الهدف الأصل من استعمال اللغة هو إقامة التواصل.

2 الوسيلة الأصل لاستعمال اللغة هي القناة الصوتية السمعية.

6- ظروف استعمال اللغة يمكن تقسيمها إلى ظروف مادية فيزيائية، ظروف اجتماعية، ظروف لغوية.

7- القول بأن ظاهرة لغوية ما لا يمكن أن تفسر من وجهة نظر وظيفية، يعني أننا لم نتمكن بعد من إيجاد تفسير وظيفي لهذه الظاهرة.

ومن الظواهر التي تعتبر ظواهر تداولية مرتبطة بالمقام أي بمختلف الظروف المقامية التي تنجز فيها الجمل، يقترح لنا **ديك** بالنسبة للمستوى الوظيفي الثالث "مستوى الوظائف التداولية" أربع وظائف [1]: المبتدأ "theme"، والذيل "Tail"، والبؤرة "Focus"، والمحور "Topic". ويعتبر الوظيفتين الأوليتين وظيفتين خارجتين بالنسبة للحمل، ويعتبر الوظيفتين الثانيتين وظيفتين داخليتين، بمعنى أن الوظيفتين الأوليتين تسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل في حين أن الوظيفتين الثانيتين تستندان إلى مكونين يعتبران جزأين من العمل ذاته.[2]

إذن تلك المبادئ الوظيفية التي انفردت بها نظرية " النحو الوظيفي لـــ "سيمون ديك"، من صياغتها استقراءا من واقع بعض اللغات الطبيعية، فمن الطبيعي أن بعض هذه المبادئ كان معروفا من قبل عند بعض اللغويين كمبدأ وظيفة اللغات الطبيعية وغيره، عبارة عن أصول أي قواعد ومفاهيم عامة، يعد بعضها منطلقات مبدئية، وبعضها أدوات إجرائية للتحليل اللغوي، وأهمها[3]:

- أن الوظيفة "الأساسية " للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل والإبلاغ.

1- ينظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 17.

2- ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م، ص: 30.

3- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 78. ينظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 10.

- أن بنية اللغة ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.
- أن النحو الأكفى أي المؤسس تداوليا؛ هو النحو الذي يسعى إلى تحقيق ثلاث أنواع من الكفايات: الكفاية النفسية، والكفاية النمطية، والكفاية التداولية.
- أن موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم، المخاطب.

معنى هذا أن هذه المبادئ لا ينبغي أن تكون متكافئة، سواء من جهة القيمة الوظيفية أم من جهة البعد الإجرائي. كما أنها ليست ذات طبيعة واحدة.

2- الوظيفية في اللسانيات العربية:

إن معيار "الوظيفية"؛ موجود صراحة أو ضمنا في التراث اللغوي الإنساني. ففي التراث العربي مثلا، كان الملمح الوظيفي، الذي يعني التوافق بين التراكيب اللغوية وبين ملابسات الخطاب، وتفسير الأولى على أساس من الثانية، بمثابة الخلفية الإبيستيمولوجية التي حركت العلماء العرب في فروع معرفية عديدة، كعلم أصول الفقه والنحو والبلاغة والتفسير، بشرط أن تؤخذ هذه الفروع التراثية في مجموعها، لا أن تؤخذ أجزاء ومتفرقات، وبشرط أن يؤخذ بآراء جميع اللغويين.

وقد قال بهذا الرأي كثير من الدارسين العرب المعاصرين، منهم الباحث "أحمد المتوكل" في دفاعه عن وظيفية التراث العربي بقوله: «إن الإنتاج اللغوي العربي القديم يؤول، إذا اعتبر في مجموعة (النحو، وبلاغته، وأصوله، وتفسيره)، إلى منظور ينتظم مبادئ وظيفية»[1].

وعلى النهج ذاته سار الباحث "جعفر دك الباب" الذي رأى؛ أن بين نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني وبين نظرية ماثيزيوس"الوجهة الوظيفية للجملة"، نقاط تقاطع عديدة تدل على تقاربهما الوظيفي، ممّا يدّل على المنحى الوظيفي للجرجاني. وعليه عبد الرحمان الحاج صالح الذي قال في معرض حديثه عن القيمة المنهجية للربط بين اللغة وأحوال استعمالاتها: «فاللغة كما يتصورها ابن جني وسيبويه وغيرهما ممّن ظهر في الصدر الأول هي استعمال الناطقين بها، أي إحداثهم لفظا معينا لتأدية معنى وغرض في حال الخطاب الذي يقتضي هذا المعنى وهذا اللفظ. فهي ليست صوتا ولا

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 35.

نظاما من القواعد، ولا معنى مجردا من اللفظ الذي يدل عليه، ولا أحوالا خطابية معزولة عن كل هذه الأشياء»[1].

يتفق، إذن، أصحاب هذه النصوص على الحقيقتين الآتيتين:

1- إن اللغويين العرب القدامى لم يفهموا من اللغة أنها نظام من القواعد المجردة فحسب، بل ربطوا ماهية اللغة بوظيفتها، فاعتبروها وسيلة اتصال بين المتخاطبين.

2- إن الدراسة اللغوية التراثية كانت وظيفة، بمعنى أن أئمة النظرية اللغوية العربية كانوا يعتقدون، في عمومهم، أن المنهج الأكثر ملائمة لدراسة اللغة؛ هو الذي يراعي الربط بين شكل الخطاب وصيغته من جهة، وبين ملابسات الخطاب وأغراضه من جهة أخرى.

ولئن اتفق الباحثون على وظيفة التراث العربي، إلّا أنّ لكل منهم تصورا خاصا للوظيفة، وبينهم عدة فروق قد يغفل عنها، هي الفروق ذاتها الموجودة بين الوظيفة البنيوية المتأثرة بسويسر وهي "غير الوظيفية"، وبين الوظيفية المتأثرة بفلاسفة اللغة التحليليين[2].

وانطلاقا من هذا التقاطع، وتفاديا لإحداث الانفصام بين الدرس اللغوي العربي والغربي، جمعت هذه الدراسة بين التراث والحداثة، موظفة أحداث النظريات اللسانية للكشف عن خبايا التراث العربي وإمكاناته وطاقاته الإبداعية الكثيفة، ونقصد هنا " **نظرية النحو الوظيفي**".

هذا، ويقع مبدأ "علاقة البنية بالوظيفة" في موقع متميز من هذه النظرية ويشكل جزءا أساسيا من بنيته النظرية. ويرى الدارسون اللغويين أن استثمار هذا المبدأ في دراسة اللغات الطبيعية يساهم بقوة في وصفها وفي رصد خصائصها الوظيفية.

ولعّل استثمار هذا المبدأ الوظيفي في اللغة العربية سيسهم في وصفها ورصد خصائصها وتفسير ظواهرها الخطابية التواصلية. ولقد انتبه الدارسون إلى وجود جذور

1- جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، 1980م، ص: 118.

2- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 12- 14.

لهذا المبدأ في تراثنا العربي، فمن النحاة والبلاغيين الذين تعرضوا له: "أبو يعقوب السكاكي" (ت 626ه) في "مفتاح العلوم"، الذي يراعي هذا المبدأ ويسميه: "مطابقة الكلام لمقتضى الحال".

تصنّف اللسانيات العربية، إلى ثلاثة اتجاهات معاصرة مختلفة منهجيا، ظهرت كلها في الثلث الأخير من القرن الماضي، تمثلت هذه الاتجاهات فيما يلي: «نشاط لساني بنيوي وصفي ظهر في مصر تحديدا، على شكل جهود فردية بعيدة عن نشاط المؤسسات اللغوية القائمة التي رفضت تبني هذه الجهود أو الاضطلاع بها، وإنشاء وضع لساني حقيقي من خلالها، ونشاط لساني نشأ في إطار اللسانيات التوليدية، واتجه نحو الفكر اللغوي التفسيري بدأ مع جهود المغاربة الذين توجهوا نحو أفكار المدرسة التوليدية التحويلية»[1].

أمّا الاتجاه الثالث فهو المنهج الوظيفي الذي اتخذ إطار نظريا للدراسة اللسانية المعاصرة، وأحسن من يمثله نظريتان وظيفيتان اثنتان، تقف كلتهما موقفا إيجابيا معتدلا من التراث اللغوي القديم بصفة عامة، ومن النظرية النحوية القديمة بصفة خاصة، يمثل أولاهما الباحث "جعفر دك الباب" في دعوته إلى نظرية بنيوية وظيفية، من خلال المزج بين المبادئ العامة التي تقوم عليها كل من نظرية ابن جني ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ونظرية الوجهة الوظيفية لماتزيوس "vilhen mathésius" الشيكي وتطوراتها لدى أكبر تابعيه.[2]

وعلى الرغم من محاولة الباحث تقديم نظرية متكاملة لوصف بنية اللغة العربية وتفسيرها ضمن إطار تزامني وتعاقبي، ومحاولة استثمار هذه النظرية في النقد الأدبي، إلا أنها تبقى دون الكفاية الوصفية والتفسيرية لنظرية النحو الوظيفي، كما أنها لا تتوفر فيها الكفاية النمطية ولا الصورنة الرياضية، بالإضافة إلى أنها نظرية لا تتعدى إطار الجملة.

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، اتيراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ط 1، 2004م، ص: 3.

2- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، 2006م، المقدمة، ص: -ه-.

ومثل ثانيها الباحث اللغوي "أحمد المتوكل" الذي اتخذ نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك إطار نظريا لأبحاثه المتعددة منذ سنة 1985م إلى سنة 2003م، التي حاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنحو العربي، واستطاع أن يقدم نظرية متماسكة، يفترض البحث أنها مرشحة أكثر من غيرها لأن تكون بديلا معاصرا للنظرية النحوية القديمة، نظرا لمزاياها الكثيرة وكفاياتها المتعددة.[1]

2-1- المنحى الوظيفي "الإجراء الوصفي الوظيفي" عند تمام حسان "محاولته لتجديد النحو":

1 -منهج المستوى الوظيفي:

يعتمد المفهوم الوظيفي للأسلوب على فكرة قديمة، تصوره ابتداءا كعملية اختيار واعية أو غير واعية لعناصر لغوية معينة، وتوظيفها عن قصد لإحداث تأثير خاص؛ هو التأثير الأسلوبي، إلا أن الكشف عن مدى هذا التوظيف وأبعاده، يقتضي من الباحث استخدام وسائل قياس دقيقة، تمنح له فرصة التعرف عليه واختباره .

وهذا يعني من جديد للنّحو الذي كان ينظر إليه على أنه مجرد نسق نظري صوري، ذلك أن النحو محصلة خواص معينة من البنية المجردة للعبارات، مضافا إليها الوظيفة الفونولوجية، والصرفية، والمورفولوجية، والتركيبية، زيادة على هذه الخواص المعتبرة في الشكل الصوري، فإن النحو يقتضي أيضا تخصيص معنى البنية المرتبطة بالأشكال، وإن كان معنى العبارات المتلفظ بها بحاجة إلى الاستعمال "التداول"، كي ما يتحدد معناها ليس للكلمة إنما لها استعمال فقط، وعلى هذا قد ردت التهمة عن النحو، وكان ينبغي أن تخصص أيضا، كيف أن التراكيب الشكلية الصرفية ترتبط بالبنيات الدلالية السيمانطيقية.[2]

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، المقدمة، ص: -و-.

2- ينظر فان دايك، النّص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، ط2000م، ص: 18.

وبربط النحو وعلاقاته الوظيفية بالجانب البلاغي، ممّا يستدعي الحديث عن علم المعاني، لأن النّحو ما هو إلا تراكم تركيبي لمستويات لغوية، وتطبيق لمحصلتها الأخيرة. فالمنحنى الوظيفي جليّ بيّن فيما أنجزه النحاة والبلاغيون من دراسات على مختلف المستويات والأبحاث البلاغية، والأسلوبية على وجه الخصوص. والغرض هنا هو التأصيل للوظيفية نفسها، انطلاقا في مدى انعكاس وتمثّل هذا المنحى الوظيفي في كتابات اللساني العربي "تمام حسان".

وبالتالي فإن المتتبع لأهم مؤلفات "تمام حسان" اللغوية، بدءا من كتابه "مناهج البحث في اللغة"، فإننا نرى جلاء المنحنى الوظيفي من خلال ما أورده من أفكار وآراء، وحتى إجراءاته ومعاملته مع المستويات اللغوية تصب كلها في "الإطار الوظيفي". وتقول فاطمة بكوش: «ونقول في آخر عرضنا لكتاب مناهج البحث في اللغة؛ إن هذه الدراسة قامت على آراء النظرية الوظيفية، إذ ركّز "تمام حسان" على العلاقات الوظيفية التي تقوم بين الأصوات وإن كان ما يسمي النظرية التي اعتمادها بالنظرية الوصفية»[1].

ويظهر هذا المنحى الوظيفي خاصة في المنهج الصوتي، الفنولوجيا، وظيفة الفونيم والمورفيم داخل الكلمة والبناء وفي منهج النحو كذلك، إذ من الأولى أن يُصرف الإعراب إلى المعنى الوظيفي، ذلك أن هذا الأخير هو الذي يحدّد وظيفة الكلمة في السياق ثم يحدّد إعرابه، ويصل إلى أن الإعراب فرع المعنى الوظيفي لا المعجمي أو الدلالي[2]. ويُستنتج من كل هذا أن "تمام" يتكلم عن الوظائف المساهمة في تشكيل المعنى باعتباره الأساس عنده، وأنّ كل وظيفة هي استعمال شكل أو عنصر لغوي معين في سياق معين.

إنّ المستويات اللغوية عند "تمام" في علاقة تكامل وتفاعل دينامي، وما يؤكد أنّه وظيفي، وقوعه في مفارقة بين الوصفية والوظيفية، قوله: «أن نسمي هذا المنهج شكليا أو وظيفيا ووجهة النظر الوظيفية، لم تختر اعتباطا، إنمّا جاءت من أن اللغة تستخدم

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس الساني العربي الحديث دراسة في النشاط اللساني العربي، ص: 44.
2- ينظر تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط1986م، ص: 163.

وسيلة من وسائل الإجماع وأداة ذات غرض محدّد» [1]. وظهر هذا الاتجاه عنده أكثر في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، إذ حدّد الغرض منه بوصف نظام اللغة من حيث بنائه، من حيث وظيفة المعنى فيه، واهتم بالمعنى وجعله الموضوع الأساس له، إذ يقول: «لا بد أن يكون المعنى هو الموضوع والأخص لهذا الكتاب، لأن كل دراسة لغوية [...] لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو المعروف، وهو صلة المبنى بالمعنى» [2]. فهو يقدم علاقة اللفظ بالمعنى من منظور وظيفي؛ ذلك أن المعنى في حقيقته هو وظيفة المبنى، وأن المباني رموز للمعاني.

وهكذا يكون المعنى وظيفة المبنى، ومن ثم أطلق الباحثون على هذا المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة اسم "المعنى الوظيفي" "Functional meaning"[3]. وهذا اعتراف "تمام" لنظرية النظم التي صاغها "الجرجراني" وصلتها بالوظيفة. وحتى كتابه "الخلاصة النحوية"؛ الذي يعد تطبيقا لكتاب "اللغة العربية معناها ومبناها"، هذا الأخير الذي يقوم على الإجراء الوظيفي انطلاقا من نظام القرائن بأنواعها اللفظية والمعنوية والحالية، ودورها في الكشف عن المعنى وهذا جليّ وواضح في مسار المنحى الوظيفي في كتاباته.

ففي بداية كتاب "البيان" يلمح إلى دور السياق في فهم المعنى وإدراكه، حتّى فيما يخص المصطلحات التي أوردها، وأولى هذه المصطلحات[4]:

أ- **المبنى أو البنية:** وهي عند "تمام" كل ما أفاد معنى لغويا فهو مبنى. فالنحاة كذلك قد أضافوا المعنى إلى المبني لأن "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى"، فتتضح هنا دينامية البنية؛ فهي غير ساكنة ما دام هناك عنصر المعنى بتفاعله الوظيفي مع المبنى.

1- المرجع نفسه، ص: 185- 186.

2- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 9.

3- المرجع نفسه، ص: 38- 39.

4- تمام حسّان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنّص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م، ص: 5.

و"تمام" بإجرائه الوصفي خالف القدماء في تقسيمه للجملة؛ إذ تجاوز التقسيم الثنائي "اسمية، وفعلية"، بأن جاء بتقسيم قائم على المعنى، بينما المحدثون نجدهم يعتمدون على تصنيفهم على المبنى "وصف ما هو ظاهر".

ب- المعنى الوظيفي: ويقوم هذا المعنى على أنّ النحو دراسة العلاقات من الناحية التركيبية، وليس دراسة للكلمات نفسها، لأن كل باب من أبواب النحو هو معنى وظيفي للكلمة[1]، ويُقصد بهذه الأبواب أيضا؛ المعاني النحوية كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة، كما بيّنه "تمام" في قوله: «مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الاسناد، والتخصيص، والنسبة لتبعية، وهذه العلاقات حقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفعالية والمفعولية»[2].

كما أنّ هذا المفهوم هو الذي انطلق منه اللسانيون العرب المحدثون خاصة فيما يخص الإعراب، انطلاقا من الرتبة ودور الكلمة في التركيب ووظيفتها. ووجد "حسان" أنّه لا حاجة للنحو بنظرية العامل التي عدّها خرافة.

ج- المعنى المعجمي: وهو المبنى المفرد للكلمة خارج السياق في حالة الإفراد، وهو ثمرة تضافر الاشتقاق الجذر وصيغتها الصرفية، أو ذلك المعنى المستخلص من الكلمات المفردة. ومن شروط المعنى المعجمي المحافظة على الخصائص العربية للحروف والمباني والعلاقات النحوية [3]. فالجرجراني ربط بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي، وأكّد على أهميته في إبراز المعنى وتقوية النظم [4]. فالألفاظ ملازمة للمعاني، ولا تنفك عنها، ولا يمكن أن نتصور نظما فصل فيه بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي، ومجموع هذين المعنيين يكون لدينا معنى المقال، أو المعنى اللفظي للسياق وبعبارة علماء الأصول ظاهر النص، وهي ما يسّميه حسان "المعاني المقالية".

1- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، ص: 142.

2- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 178.

3- المرجع نفسه، ص: 182- 183.

4- أبي بكر عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الاعجاز، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2004م، ص: 300- 301.

أمّا المعاني المقامية الحالية؛ فيمثلها مجموع المعاني السابقة، يضاف إليها السياق فتعطينا المعنى الدلالي[1].

د- المعنى الدلالي: هو المعنى المستخلص من السياق والظروف الاجتماعية التي تحيط بالنّص. فيذهب علماء الدلالة المحدثون إلى التفريق بين ضربين من السياق؛ السياق اللغوي، وسياق الحال "الاجتماعي" (غير اللغوي)، وهو ما تلقاه "تمام" في التفريق الذي يقترحه بين السياقين، ومن ثمّ فهو يقيم ما يسميه "بالمعنى الدلالي" محصّلة السياق اللغوي والاجتماعي.

2 -مبدأ تضافر القرائن:

يرى الدكتور "تمام" أنّه لا يمكن تأدية المعاني الوظيفية لعناصر اللغة في غياب القرائن الثلاث: اللفظية والمعنوية والحالية.

ودراسة النّحو لا يمكن أن تتم إلا في إطار هذه القرائن، ذلك هو المنهج النحوي العربي الحديث الذي رسمه "تمام" لعمله التجديدي، وقد اتخذ من المنهج الوصفي أداة يعتد بها للعلاج، إذ يقول: «والغاية التي أسعى وراءها؛ أن ألقي ضوءا جديدا كاشفا على التراث اللغوي العربي كلّه، مُنبعثا من المنهج الوصفي في دراسة اللغة» [2].

ويظهر عمل "تمام حسان" في نقضه لنظرية العامل بإيراد البديل لها المتمثل في القرائن الّتي شغلت اهتمامه، إذ نجده يقف عند كل قرينة بخلاصة يبيّن فيها فساد نظرية العامل، وأنّها مجرد مبالغة وقع فيها النحاة.

فالنّحاة لم يجعلوا القرائن أساسا للتناول النحوي، بل اعتمدوا عليها في مواضع محدّدة، بفهم يَقْرُبُ أو يَبْتَعِدُ عن الفهم الذي تكاملت به عند أستاذنا الدكتور تمام حسان[3].

1- تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م، ص: 121.

2- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 10.

3- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م، ص: 383.

أ -**القرائن المعنوية "قرائن التعليق"**: وهي معاني النحو أو العلاقات المتمثلة في:

1 -**الإسناد:** وهي العلاقة القائمة بين المسند والمسند إليه: كبين المبتدأ والخبر.

2 **التخصيص:** ومبرر هذه التسمية عند الدكتور تمام؛ أن فروع هذه القرينة مخصصة لعلاقة الإسناد.[1]

3- **النسبة:** وتعني الالحاق، وتشمل المجرورات «معاني حروف الجرّ ومعنى الإضافة»[2]. بالإضافة إلى التبعية والمخالفة.

ب-القرائن اللفظية:

أما القرائن اللفظية فهي لا تقل أهمية في بيان المعنى عن القرائن المعنوية، وأوّل هذه القرائن، القرينة الإعرابية التي جعل منها النحاة نظرية كاملة، وجعلها تمام حسان جزءا من نظرية أسماها تظافر القرائن. ومجموع هذه القرائن أطلق عليها التعليق، ونستند إليها عند إيراد المعنى الوظيفي أو عند الإعراب، وهي البديل عن نظرية العامل[3]، وهي ما يقدمه كل من المستوى الصوتي والصرفي للنحو، من قرائن صرفية أو صوتية وهي:

1 -**العلامة الإعرابية:**

تعرّض "تمام" للعلامة الإعرابية وأبان قصورها في الدلالة، إذ أنها لا تقوم على تفسير المعنى كلّه، وإنّما تعمل مجتمعة على خدمة المعنى بتضافرها مع مجموع القرائن اللفظية الأخرى.[4] فهي لا ترتبط بالتركيب إلا من جهة المعنى وبهذا يكون قد حوّل أوّل مسار للنحو العربي؛ وهو العلامة الإعرابية من الاتجاه الشكلي إلى الاتجاه المعنوي، «فهذا التحويل لإخراج النحو من المنهج المعياري إلى المنهج الوصفي الذي اتسمت به الدراسات العربية الأولى ودعت إليه الدراسات الحديثة [5].

1- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 195.

2- المرجع نفسه، ص: 201.

3- المرجع نفسه، ص: 182- 183.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: 207.

5- تمام حسّان، اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، ص: 35.

وقف تمام كثيرا عند القرينة الاعرابية أبان بطريق الوصف والتحليل القائم على استحضار النصوص المختلفة من القرائن وكلام العرب جوانب القصور فيها، ومن أمثلة ما أورده نذكر:

– خَرَقَ الثَوْبُ المِسْمَارَ، فأصلها؛ خَرَقَ المِسْمَارُ الثَوْبَ. فالتمييز بين الفاعل والمفعول به كان بالاعتماد على قرينة الإسناد، فالخرق لا ينسب للثوب وإنّما للمسمار.

– ونظر في قوله تعالى: ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ﴾ [1]. وتوصل إلى أن "خضر" جرت على التبعية، وهو إعراب دعت إليه أسباب جمالية بحتة لا علاقة لها بالمعنى الوظيفي. وذهب ابن خالويه إلى أن هذه الآية قرئت بوجهين، بالرفع والخفض (الجرّ). فأمّا وجه الرفع جعل الخضر نعت للثياب، وأمّا وجه الجرّ فهو نعت لـــ"سندس"[2].

إن هذه أمثلة اتخذها "تمام" دليلا على عدم كفاية الإعراب في تفسير المعنى، إذ بيّن من خلالها الخطأ المنهجي الذي وقع فيه النحاة حينما عدّوا الإعراب فرع المعنى. إذ لا تتدرج هذه الأمثلة ضمن قواعد اللغة، لأنّها ليست مطردة ولا يجوز القياس عليها بخروجها عن القاعدة. فالنظرة النحوية القديمة كانت تعامل الإعراب على أنه النّحو كلّه، باعتبار المعنى كان يطلق على الوظائف النحوية، ويراد به الموقف، السياق، المقام[3].

2 – **الرتبة:** تدل على العلاقة الترتيبية بين أجزاء السياق؛ المسند والمسند إليه، يدّل موقع كل منهما على معناه، أي حسب أهمية استعماله الوظيفي داخل التركيب. فالرتبة عبارة عن نمط أسلوبي يعطي للبنية نفسا جديدا وحرية وحيوية أكثر.

3 – **الصيغة:** التنغيم هو الإطار التلفظي النطقي (الصيغة الصرفية)، الذي تنطق به الجملة في سياق معيّن، وله أشكال تختلف باختلاف أنواع الجمل.

1– سورة الإنسان، الآية: 21.

2– ينظر ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبعة، تح وشر عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 6، 1417ه– 1996م، ص: 359.

3– ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: 220.

4- المطابقة: تعمل على ربط الصلة بين أجزاء التراكيب، ومسرحها الصيغ الصرفية والضمائر، وبدون مطابقة تصبح الكلمات مفككة ويختل المعنى[1].

5-الربط: فعلاقة الربط ووظيفتها إنعاش للذاكرة لاستعادة مذكور سابق، بواسطة إحدى الوسائل اللفظية "القرائن اللفظية"، والأصل في الربط أن يكون بإعادة اللفظ، لأنها أدعى إلى التذكير وأقوى ضمانا للوصول إليه [2]. ويحدث هذا النمط كثيرا في القرآن الكريم.

ويقول "تمام حسّان" في موضع آخر باقراره بأهمية الاستعمال الوظيفي **(الربط)** بأسلوب التكرار، والإحالة التكرارية: «ثمّة نوع من إعادة الذكر لإنعاش الذاكرة أيضا، وهو ما يعرف بالتكرار أو إعادة ذكر صدر الكلام، بعد أن حال بينه وبين ما يتعلق به فاصل طويل من الكلام [...]، فإذا أعيد صدر الكلام اتضحت العلاقة بما يليه وينتمي إليه»[3].

ولم يقف "تمام" عند هذا الحد، بل ذهب إلى أبعد من ذلك بكثير، حين عدّ التكرار في أصل الروابط النّصية من بين عناصر الكلام أو النّص، ويتضح ذلك من خلال مفهومه لعلاقة الربط السالف الذكر [4]. إنّ التكرار ذو وظيفة تداولية، تقوي الوظيفة الإعلامية، بإثارة التوقع والتهيؤ لدى السامع للموقف الجديد، وتعزيز مقصدية المتكلم. فهو إستراتيجية تواصلية وحجاجية، فهو ليس حكرا على الكلام العفوي، إذ يؤتى به لأداء أغراض تداولية، كالتأكيد، التنبيه، والتذكير إذا ما طال الكلام خشية تناسي الأوّل مثلا.

6- التضام: حسب "تمام حسّان" يقتصر على الجملة، وله وجهان: التوارد والتلازم.[5]

1- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 211- 212.

2- ينظر تمام حسّان، البيان في روائع القرآن، ص: 128.

3- المرجع نفسه، ص: 132.

4- ينظر ميلود نزار، الإحالة التكرارية ودورها في التماسك النّصي بين القدامى والمحدثين، قسم الأدب واللغة العربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع44، س7، شتاء 2010م، ص: 18- 19.

5- تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 216- 217.

7- الأداة: وهي تخلوا من المعاني المعجمية، وتدل على معنى وظيفي عام هو التعليق. «وللأدوات ارتباط بالقرائن اللفظية في السياق النحوي، إذ تكون وسيلة للربط، أو تعبيرا عن التضام، ودليلا على الرتبة، أو عاملا يؤثر في العلامات الإعرابية»[1].

8- النغمة: التنغيم هو الإطار الصوتي، الذي تنطق به الجملة في سياق معين، وله أشكال تختلف باختلاف أنواع الجمل، وإذا نظرنا من الناحية الوظيفية التداولية للتنغيم، فإنه يخرج الخطاب "الجمل" من قوتها الإنجازية الحرفية إلى قوتها الإنجازية المستلزمة.

ج - قرينة الحال "السياق":

قرينة الحال تعتبر من أهم المعايير التي يصنّف النّحو على أساسها، هل هو نحو وظيفي أم غير وظيفي، وهي التي يهتم بها "تمام" اهتماما بالغا ويعتبرها كبرى القرائن النحوية؛ «لأنها قد تعتمد على شيء من هذه القرائن النحوية المفردة أو تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو من المقام المحيط بالجملة» [2]. فما يحيط بالجملة من قرائن السياق "المقام الاجتماعي"؛ العادات والتقاليد، المأثورات والتاريخ، طبيعة المخاطب.

وهذا ما نجده أيضا عند الباحث المعاصر "طه عبد الرحمان" في معنى قوله؛ أن القول الطبيعي إذا خرج عن المقام "السياق" الذي أنتج فيه، أصبح ذا محامل كثيرة، وأن تلك المحامل "المعاني" لا تتحدّد إلّا عن طريق ذلك المقام "السياق"، أي أنّ السياق هو عبارة عن مفتاح لفتح مغاليق المعاني.

د -مبدأ التعليق:

لقد عرفنا سابقا أن القرائن اللفظية هي من أُطْلق عليها التعليق، ونستند إليها عند إيراد المعنى الوظيفي أو عند الإعراب، وأنّها البديل عن نظرية العامل. وذهب "تمام" أن الإعراب لا يكفي ليفسر المعنى النحوي، لكن يفسر عن طريق فكرة التعليق، الّتي من أهم المصطلحات التي جاءت بها نظرية النظم عند "عبد القاهر الجرجاني"، وتأثر بها "تمام حسان"، بل وتبناه في دراسته التجديدية، في إدراك قيمته في خدمة المعنى

1- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1996م، ص: 237.

2- تمام حسّان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنّص القرآني، ص: 212.

يقول: «إنشاء العلاقات بين المعاني النّحوية بواسطة ما يسمّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية»[1].

ه- الرخصة: وهي تركيب الكلام على غير ما تقتضيه القاعدة اتكالا على أمن اللّبس، فإن لم يؤمن اللّبس ينسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص [2]. وثوابت النحو العربي أمور ثلاثة:

-أمن اللبس في المعنى.

-طلب الخفة في المبنى.

- **الطرد "الاطراد":** وهو نتيجة لتحقق الثابتين الأوليين، وتتصف به القواعد [3]. ومن هنا لا يكون الحذف إلا مع وجود الدليل، ولا يكون الإضمار إلا عند وجود المفسر [4]. ونفهم من هذا كلّه أن الرخصة ترتكز على مبدأ تضافر القرائن لإدراك قيمة المعنى.

2-2- نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل:

نظرية النحو الوظيفي نموذج لساني غربي يرصد الوظائف التداولية وغيرها، اقترحه "سيمون ديك" ونقله إلى العربية الباحث المغربي الدكتور "أحمد المتوكل" في سلسلة من الدراسات والأبحاث التي سنأتي على ذكرها، التي تبرز التفاعل بين الخصائص البنيوية للعبارات والأغراض التواصلية.

ولقد أسهمت أبحاث المتوكل مع غيره من المنّظرين الوظيفيين، في بلورة مظاهر نظرية النحو الوظيفي منذ نشأتها إلى اليوم، حيث خصّص للغة العربية على ما يزيد على عشرييتين كاملتين جملة من البحوث المستفيضة، شملت عشرات المصنّفات وعددا معتبرا من المقالات والمداخلات بدأها سنة 1982م، بمصنّفه "تأملات في نظرية الدلالة في الفكر اللغوي القديم"، وأصل الكتاب بحث أكاديمي، تقدّم به الباحث لنيل

1- المرجع نفسه، ص: 188.

2- المرجع نفسه، ص: 8- 9.

3- تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2000م، ص: 15.

4- تمام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية "نحو فقه اللغة، بلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 2000م، ص: 121- 122.

شهادة دكتوراه دولة بعنوان "نظرية المعنى عند اللغويين العرب القدامى"، وهي تعد محاولة جادة لإرساء منهجية علمية لقراءة الفكر اللغوي العربي.

كما أنّها كانت فرش نظري لمشروع وظيفي ضخم في التداوليات واللسانيات الوظيفية في المملكة المغربية بصفة خاصة، والوطن العربي بصفة عامة، تجسد ذلك في ظهور بعض المحاولات لإخراج النحو الوظيفي من قطريته "المغرب" إلى الأقطار العربية، مثلا كتاب الباحث "مسعود صحراوي" في الجزائر الموسوم بـــ"التداولية عند العلماء العرب"، وهذا من المؤلفات الأكاديمية القليلة باللغة العربية والتي تعالج هذا المجال المعرفي الجديد، حيث تستفيد الدراسة من المفاهيم التداولية الحديثة لتوظفها وتستثمرها في رصد الخصائص التواصلية للغة العربية، وتفسير بعض ظواهرها الإبلاغية الخطابية.

يحتل النحو الوظيفي الذي اقترحه الباحث "أحمد المتوكل" مكانة هامة في معالجة قضايا الجملة العربية (تركيبا ومعجميا وصوتيا وتداوليا). وعديدة هي الدراسات التي تناولت "أحمد المتوكل"، نخص بالذكر؛ "مصطفى غلفان"، في كتاب "اللسانيات العربية الحديثة دراسة نقدية"، و"حافيظ اسماعيلي علوي" في أطروحته للدكتوراه الموسومة بـــ "تجليات تلقي اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة".

فغني عن البيان أن بحثنا من مهمته أيضا تتبع أنشطة "المتوكل" وأبحاثه الوظيفية، إذ بدأت في إطار نحو الجملة ببحثه الموسوم بـــ"الوظائف التداولية في اللغة العربية" سنة 1985م، الذي تناول فيه الوظائف التداولية الأربعة: (البؤرة، والمحور، والمبتدأ، والذيل)، مضيفا إليها وظيفة خامسة هي وظيفة المنادى، التي أصبحت واردة في نظرية النحو الوظيفي بالنسبة للحمل "البنية الإسنادية".

ويقترح "المتوكل" أن تضاف إلى الوظيفتين التداوليتين الخارجيتين "المبتدأ، والذيل" بالنسبة للحمل وظيفة "المنادى"، التي يعتبرها واردة بالنسبة لنحو وظيفي كاف لا لوصف اللغة العربية فحسب، بل كذلك لوصف اللغات الطبيعية بصفة عامة. كما

يقترح أن يميّز داخل وظيفة البؤرة نفسها بين أنماط متعددة منها [1]. حتى يكون تحليل الواصف للعبارات اللغوية من منظور التبئير تحليلا ملائما.

ولقد توّصل المتوكل لهذا الاقتراح بعدما قارن بين الاقتراح الوارد في البلاغة العربية، والاقتراح الذي يقدمه "ديك" وآخرون في إطار النحو الوظيفي، فلاحظ ما يلي[2]:

1- وجود تقارب ملموس جدّا بين أنواع البؤرة الواردة في الاقتراحين. حيث وجد في الاقتراحين معا تقابلا بين نوعين أساسيين: بؤرة ترتبط بالمعلومة التي تكتفي بإتمام معلومات المخاطب، والبؤرة المرتبطة بالمعلومة التي يقوم حولها خلاف أو عدم اتفاق تام بين المخاطبين. ويصطلح على النّوع الأوّل من البؤر في الاقتراح الوظيفي "بؤرة التتميم" وهو ما يمكن ربطه بما يعرف في البلاغة العربية بـــ" الخبر الابتدائي"، وهو نوع أو ضرب من أنواع الخبر.

2- ويختلف الاقتراح الذي يقدمه "ديك" عن اقتراح البلاغيين، بالنّظر إلى عدد أنماط البؤر المميّز بينها، فلا يوجد في الاقتراح الثاني، ما يقابل بؤرتي الإضافة والموازاة.

ومن أبحاث "المتوكل" الوظيفية أيضا الجديرة بالذكر؛ ما جاء في كتابه: "**المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي الأصول والامتداد 2006م**"، أنّ لسانيوا هذا المنحى يسعون إلى انجاز مشروع ذو شقين: بإضاءة نسق اللغة العربية صرفا وتركيبا، واستعمالها (فصحى ودوارج) في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى مد الجسور لوصل البحث اللساني الوظيفي بالتنظير العربي التراثي، منظورا إليه في مجمله نحوا، وبلاغة وفقه لغة وأصول فقه، وتفسيرا.[3] فمن خلال هذه الأهداف التي تروم النظرية الوظيفية تحقيقها، يستفاد جليا أن "المتوكل" يؤمن بعلاقة الاتصال بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة، ممثلة في اللسانيات الوظيفية، بل أكثر من هذا يرى "المتوكل" «أنّ الفكر

1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 28.

2- أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص: 147- 148.

3- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط 1، 1427هـ- 2006م، ص: 15.

اللغوي العربي في عمقه فكر وظيفي من حيث مفاهيمه ومنهجه وقضاياه »[1]. وبهذا المعنى يكون "المتوكل" واضحا في تجسيد الطرح الاتصالي بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة.

واعتمادا لمعيار "الوظيفية"، توصل الباحث "أحمد المتوكل" إلى تحديد موقع الوظيفية من التيارات اللسانية كما هو موضح في الرسم الآتي[2]:

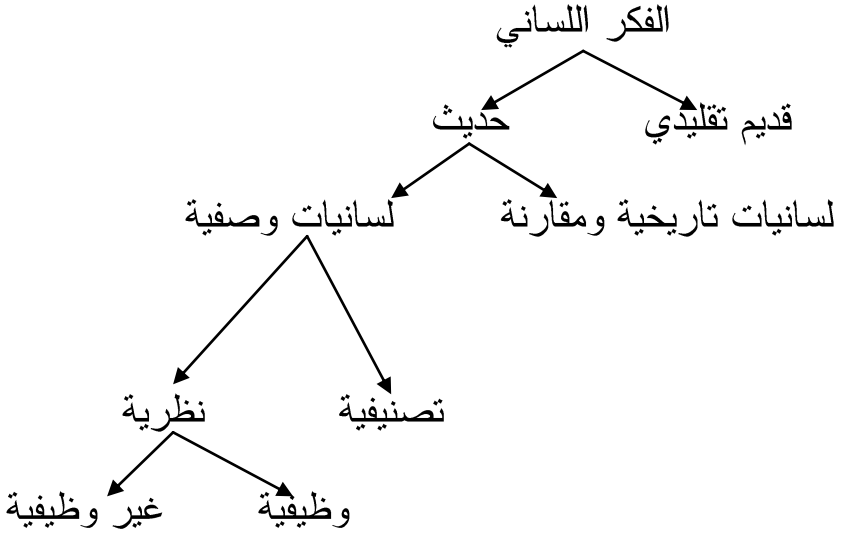

وتوصل الباحث "أحمد المتوكل" إلى هذا التصنيف اعتمادا على معيار الوظيفية؛ إنطلاقا من المرجعية التاريخية للتفكير اللساني، واختلاف أسس مناهج الاتجاهات اللسانية التي تدرسه. بحكم أنّ اللسانيات الوظيفية التي تقوم على؛ مراعاة الوظيفة التواصلية الإبلاغية للغات الطبيعية خلافا عن اللسانيات البنيوية، والتوليدية التحويلية اللتان تمثلان الاتجاه الشكلي الصوري، وبناءا على ذلك الأساس؛ وسعت الوظيفية جهازها المفاهيمي للغات الطبيعية ومنهج دراستها ليشمل العناصر الأساسية التي تم إقصاؤها في الاتجاه الشكلي الصوري؛ كالكلام، وسياق الحال.

وأهم ما يلخص اختلاف "الوظيفية" التي انبثقت عنها مبادئ وظيفية تعد مفاهيم ومبادئ منهجية ذات أهمية كبيرة، في نظر الدارسين اللسانيين الوظيفيين، لسببين:

1- المرجع نفسه.

2- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل وظيفي)، ص: 10- 11.

– أنه انبثق عنها نموذج وظيفي وصفي تفسيري جديد لبنيات اللغات الطبيعية، وأهم ما فيه المبدأ الوظيفي الذي بيانه: أن بنية اللغات الطبيعية ترتبط بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة.

– أنه جرى على أساسها إعادة تصنيف للنظريات اللسانية بوصفها: إما نظريات وظيفية، وإمّا نظريات غير وظيفية أو صورية.

– المبادئ المنهجية الأساسية لنظرية النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل:

يعدّ النحو الوظيفي من النظريات التي تنتمي من حيث مبادئها المنهجية إلى اللسانيات الوظيفية التداولية، النظرية "النسقية"، ونظرية "الوجهة الوظيفية للجملة"، و"التركيبات الوظيفية"، ونظرية "التركيب الوظيفي"، التي تشمل أعمال لغويي مدرسة هارفارد [1]. وهي مجموعة المبادئ المنهجية العامة التي تعرضنا لها في جزئية سيمون ديك من البحث، ويمكن تلخيص هذه المبادئ في النحو الوظيفي فيما يلي:

أولا الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل:

يفهم من هذا المبدأ أن النحو الوظيفي؛ يسعى إلى أن يكون نظرية لسانية توصف اللغات الطبيعية في إطارها من وجهة نظر وظيفية، محدّدة جزئيا على الأقل بمختلف الأهداف التواصلية التي تستعمل اللغات لتحقيقها.[2]

ثانيا ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة:

لهذا يقوم الدرس الوظيفي التداولي برصد الفروق القائمة بين أنماط التراكيب تبعا للأنماط المقامية التي تنجر فيها[3].

ثالثا موضوع الدرس اللساني وصف القدرة التواصلية عند كل من المتكلم والمستمع:

إنّها معرفة القواعد التداولية بالإضافة إلى القواعد التركيبية، والدلالية، والصوتية، التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، قصد تحقيق أهداف تواصلية محددة[4].

رابعا يسعى النحو الأكفى الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات:

وهي الكفاية النفسية، والتداولية، والنمطية. كما تعتبر الوظائف الدلالية، والتركيبية، والتداولية مفاهيم أولى لا وظائف مشتقة.

وخلاصة القول إن المتوكل انتقل من لسانيات الجملة إلى لسانيات الخطاب، ممّا يجعل مشروعه وظيفيا متكاملا معتدا به.

1– ينظر أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص: 10.

2– أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 10– 11.

3– أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية، ص: 10.

4– أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 10.

إنّ المتتبع لكتابات أحمد المتوكل في اللسانيات الوظيفية؛ يجدها ما فتئت تؤكد التلاقي بين لسانيات التراث واللسانيات الحديثة، دون أن يكون ذلك إخلالا بالمبادئ المنهجية والمفاهيم الاجرائية للنّحو الوظيفي، لتحقيق معالجة قضايا وظواهر اللغة العربية، تركيبا وصرفا ومعجما من منظور اللسانيات الوظيفية. ويعد مشروع أحمد المتوكل أحمد المتوكل الوظيفي خير مجسد، للبرهنة على أنّ علاقة الفكر اللغوي العربي القديم باللسانيات الحديثة هي علاقة أصول وامتداد، وعلاقة تطور لا علاقة قطيعة. يقول "المتوكل": «اللسانيات الحديثة ليست إلا حقبة من حقب تطور فكر لغوي واحد حين بدأ الإنسان يفكر في اللغة ويستمد امتداد التفكير في اللغة »[1]. فمشروع أحمد المتوكل يخلص إلى أنّ الفكر اللساني الحديث ما هو إلا تطور لأدوات التفكير والاشتغال على اللغة. ويقر أنّ الفكر اللغوي العربي وظيفي في عمقه، ممّا يتيح إمكانية استثماره من جديد لمعالجة قضايا اللغة العربية لا سيما تلك التي أجادت في وصفها النّحاة والبلاغيين واللغويين، كنظرية العامل والاستلزام التخاطبي، العطف والإحالة.

وما يمكن التنويه إليه؛ أن هذه الرؤية عززت لدى "المتوكل" قناعة أهمية وغنى لسانيات التراث بل إنّ "**التراث ماضٍ ممتد**"، وهو ما يبرّر اعتباره: "**نظرية وظيفية في عمقها**".

إن الوظيفيين يرون أن موضوع الوصف اللغوي هو القدرة التواصلية للمتكلم، وهي الآلية اللغوية التي تسمح له بربط مقال معيّن بدلالة معيّنة في مقام معيّن لغرض معيّن. ولا شك في أن أهم هذه المبادئ وظيفية وأشدها إجرائية وأقواها حضورا في الممارسة التطبيقية هو المبدأ الثاني الذي ينص على "أن بنية اللغات الطبيعية تابعة، إلى حدّ بعيد لوظيفتها"، وعليه فإنّ العلاقة بين الوظيفية والبنية، أو بين التراكيب اللغوية وبين مقاصد الخطاب وملابساته، لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما وحديثا.

وسنحاول الوقوف عند هذه الظاهرة في الدراسات اللسانية الجزائرية عامة، فيما أضافه بعض الدارسين الوظيفيين من جديد ينظم في دائرة أو ساحة الوظيفية، خاصة عند أربع أعلام وظيفيين جزائريين، لتحليل الأفكار والمبادئ المعرفية والمنهجية التي على أساسها بنوا آرائهم التجديدية. وهذا ما سنتبينه في الفصل الثاني من هذا البحث.

1- أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، ص: 168.

الفصل الثاني

نماذج من التحليل اللساني الوظيفي

في الدراسات اللسانية الجزائرية

تستند دراسة النظام النحوي، في أي لغة من اللغات، إلى مستويين اثنين: مستوى المعنى ومستوى المبنى ، ولكن نجدهما عند أصحاب اللسانيات الحديثة بما يعرف مستوى الوظيفة، ومستوى الشكل، وإن المتتبع لدروس النحو العربي قديماً وحديثاً سوف يلاحظ أن إهتمام النحاة واللغويين منصب على الجانب الشكلي من خلال نظرية العامل، بينما لا يُولون دراسة المعنى إلا قليل الاعتناء باستثناء ما جاء به سيبويه، وعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، من خلال نظريته "النظم"، وغيرهم ممن يرون أن وظيفة النحو هي معرفة تآليف الكلام كما نطقت به العرب، وليس مجرد بحث في أواخر الكلم.

وهذا ما أدّى إلى ظهور اتجاه جديد في دراسة النحو العربي؛ على يد جماعة من اللغويين المحدثين نذروا أقلامهم في سبيل دراسة المعنى، والسعي إلى ردّ الاعتبار إليه. ذلك نظرا لـلأهميةُ التي يحظى بها المعنى في التواصل اللغوي؛ فهو الغاية التي من أجلها وُضعت اللغات، والأساس الذي تُبنى عليه صيغ الكلام وتنتظم وفقها عباراته.

وبناء على هذا؛ ارتأيت أن أخذ عينة من الدراسات اللسانية الجزائرية المعاصرة، وحصرتها في أربعة نماذج لباحثين متميّزين نذروا أقلامهم من أجل دراسة المعنى الوظيفي للغة تبعا لجميع مستوياتها، ويتعلق الأمر بـــ: صالح بلعيد، وعبد الجبار توامة، ويحي بعيطيش، وصلاح الدين ملاوي؛ الذين ينحون منحاة وظيفية.

ونقف عند هذه الكتابات الجزائرية لرصد أهم موضوعاتها التي قام أصحابها بمعالجتها، ومنهجها في الدراسة.

ويتجلى من خلال هذا العرض ؛ التباين والتداخل واختلاف الرؤى حول هذه المفاهيم وطرق التعبير عنها لدى كل باحث، بحيث لا تتضح معالمها أو تكتشف حدودها بسهولة، ويمكن ارجاع هذا إلى اختلاف المدارس اللسانية، بالإضافة إلى المنهج الذي ينتهجه كل باحث في دراسته والزاوية التي ينظر منها إلى مفهوم الوظيفية.

1) السمات الوظيفية في كتابات "صالح بلعيد":

أدرك الباحثون العرب حديثا دراسة اللغة العربية وفق النظريات اللسانية المعاصرة بناءا على ما تقوم عليه النظريات اللسانية الحديثة، والدراسة التي قام بها "صالح بلعيد" في كتابه "**التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني**"، تمثل إحدى النماذج العربية المُتَبَنِيَةِ للاتجاه الوظيفي في تحليلاتها اللسانية، في الموازنة التي قام بها بين أراء الإمام الجرجاني وبعض النظريات اللسانية الحديثة، في الفصل الثالث من هذا الكتاب[1].

1 1- الوظيفية عند النّحاة والبلاغيين:

في التراث العربي ملامح للمنحى الوظيفي، وجلّ القدامى؛ من نحّاة، وبلاغيين، وأصوليين، ومفسرين، كانوا يراعون هذا المبدأ المنهجي الهام، ذلك أن الدرس اللغوي عندهم متميز في دراساتهم، والجرجاني واحد منهم. وهذا ما أقره الدكتور "صالح بلعيد" في دراسته القائمة على المنهج الوظيفي لكتاب عبد القاهر الجرجاني "دلائل الإعجاز"، إذ قال: «أدرك الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت471ه) المنحى الوظيفي، وألح على أهميته في كتابه "دلائل الإعجاز"، بل أقام عليه منهجا رائدا متميزا في تاريخ الوظيفية العربية»[2].

فقد ورث الجرجاني بعض الإرث اللغوي في النحو والبلاغة خصوصا عن العلماء المتقدمين، وبقدراته التحليلية الفائقة راح يشرح الظواهر المتعلقة بها، ويجري عليها تطبيقات واسعة في القرآن الكريم والشعر القديم، فمنح للظاهرة اللغوية منهجا وظيفيا فريدا من نوعه. وعبر ذلك المنهج قدم عبد القاهر تحليله لعدة ظواهر وظيفية تداولية، على شكل ثنائيات متلازمة:

1- ينظر صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1994م، ص: 212.

2- ينظر المرجع نفسه، ص: 82- 83.

التقديم والتأخير، والحذف و الذكر، والفصل والوصل، والقصر والحصر، والاختصاص، والاستفهام، والنفي والإثبات. والدلالات المرشحة عن كل ذلك، والمقامات التي تناسبها.

وتتلخص نظريته تلك في أن كل دلالة من الدلالات، أو غرض من الأغراض، أو مقام من المقامات يتطلب بنى تركيبية مناسبة لا تصلح إلا له، ولا يصلح إلا لها. فمن الخطأ عنده أن نجعل التقديم مثلا، مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في البعض الآخر، وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه لضرورة الأشعار والقوافي.[1]

فإن القارئ والمتتبع للدلائل يدرك إدراكا تاما مدى صلة ما قدمه الإمام "عبد القاهر" من مباحث علمي المعاني، والبيان بالنحو العربي، ونلاحظ ما لحق الدرس النحوي العربي من تطور على يده في هذا الصدد ذلك أنه؛ جمع بين النحو والبلاغة في إطار معرفي ومنهجي وظيفي واحد، فهما متكاملان.

فإنطلاقا لما تحققه مختلف السياقات التركيبية من وظيفية داخل إطار الجملة التركيبي النحوي، رصد لنا الباحث "صالح بلعيد" تفريق تشومسكي بين التفسير النحوي والتفسير الدلالي، فقد توصل إلى أن المعيار النحوي لوحده لا يكفي لتفسير كل الجمل، فقد تكون الجملة صحيحة سليمة من حيث التركيب وحده، ويكون معناها فاسدا وضرب مثاله الشهير: (الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بغضب).

فالجملة صحيحة من الناحية الشكلية النّحوية لكنّها لا تحتمل معنًى؛ لأنّها مجرّد رصف كلمات بلا معنى. فالمعنى يجب أن يكون صادرا عن اختيار نوعية المفردات التي تملأ التركيب بحيث يقع الانسجام معنى، ذلك الاختيار الذي يضمن حسن التركيب والمعنى، لأن المعنى مرتبط باختيار المحتوى الإفرادي، والمقصود من اللفظ الصورة التي تكون عليها العبارة من حيث التركيب، والصياغة، والإعراب، وليس المقصود في حد ذاته أي الشيء الذي هو منطوق أو ملفوظ[2]. وقد سمى تشومسكي المعيار الدلالي بمعيار السّلامة اللغوية بالنحوية.

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 151.

2- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 54- 55.

حيث استعرض الباحث "بلعيد" بعض الآراء اللسانية الحديثة التي تتوافق وآراء "الجرجاني"؛ التي وردت في كتابه "**دلائل الإعجاز في علم المعاني**"، التي يبرز من خلالها أهم ما قدّمه عبد القاهر وتشومسكي في استعمال قواعد النّحو بدّقة متناهية، مبينا في ذلك اهتمام كلّ منهما في إبراز مقدرة النّحو على وصف التراكيب، وبيان خصوصيات القيمة اللّغوية للعناصر من حيث صلتها ببقية العناصر الأخرى عند سوسير، وقد قال فيها الدكتور "صالح بلعيد" ما يأتي «الإمام الجرجاني يبرز الصلات القائمة بين الكلمات التي تؤلف الجملة، ويهتم بالعلاقات القائمة بصورة متبادلة بين وحدات الكلام، وهذا ما أكّده في النّظم إجمالا»[1].

مقارنة بسوسير قائلا: «إن سوسير يقرر القيمة اللّغوية للعناصر من حيث صلتها ببقية العناصر الأخرى»[2]، ويتضح ذلك من قول الجرجاني: «اعلم أن معاني الكلام لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر»[3]. ونتبين من قوله هذا إن قيمة أي عنصر لا تقوم إلا بعلاقته ببقية العناصر الأخرى في سياق محدد، ببحثه مظاهر التعليق والتماسك بين العناصر اللّغوية، فبيّن بذلك عملية الإسناد بين المسند والمسند إليه على أنّها هي أصل الخبر (الكلام المفيد)، وفكرته هذه مشابهة لفكرة تشومسكي التي تشير إلى أن الجملة الأصلية لا تخرج عن إطار إسناد شيء إلى آخر.

وكما وقف الجرجاني عند فكرة اعتباطية اللّغة حين قال: «فلو أن واضع اللّغة قد كان قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد»[4]. ورغم أنّه يقصد بذلك «أن المدلول ليس له أي رابط طبيعي موجود في الواقع»[5]، وهذا ما نجده عند سوسير في عدّه اللّغة نظام من الدلالات المتميزة، مطابقة لأفكار متميزة هدفه دراسة اللّغة كواقع قائم بذاته ولذاته.

1- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 214.

2- المرجع نفسه.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 415.

4- المرجع نفسه، ص: 40.

5- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 219.

وقد وازن " صالح بلعيد" بين "الجرجاني" و"تشومسكي". ويمكن تلخيص هذه الموازنة في النقاط الآتية:

-بيّن لنا أن نظرة عبد القاهر الجرجاني للنّحو لا تختلف عن نظرة تشومسكي.

- فقد نظر عبد القاهر إلى النّحو؛ على أنه توظيف للأساليب البلاغية وإظهار العلل القياسية، وإظهار وجهوه المعاني في الكلام وطرائق البيان في التراكيب، وهذا يعني أّنه جعل النّحو علما يبحث في العلاقات التي تقيمها اللّغة بين مختلف تراكيبها، فكان تصوره للنحو جديدا، «لأن اللّغة عنده ليست مجرد مصطلحات يخضع لها الفكر، إّنما هي رموز تتجسد فيها حالة المتكلم الباطنية من إحساس، وبذلك يكون الجرجاني أمعن النظر في التراكيب النحوية للجملة ونظامها وما يخصها من إسناد، فاللّغة عنده تتألف من ثلاثة أشياء: اسم، وفعل، وحرف، وهذه الأجزاء لا تؤدي فائدة ولا تدلّ على معنى ما لم ترتظم فيما بينها» [1].

فقد كانت دراسة الجرجاني غاية في الدقة جعلته يربط النحو بالمعنى داخل السياق الكلامي، رغم عدم توسعه في ذلك، وهذا كله نجده في دراسات تشومسكي خاصة فيما يخص اهتمامه بالجملة باعتبارها أهم بنية لغوية انطلق منها إلى المعاني فالأصوات، مبنية على فكرة أن القواعد قادرة على خلق الجمل الممكنة في أية لغة.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات اللغوية العربية قائمة أساسا على المعنى، الذي يكاد يعتبر لبها، ذلك أنّ «المعنى عند عبد القاهر الجرجاني يبدأ من الجملة انطلاقا من علاقاتها بالجمل الأخرى في السياق الّذي هي فيه، فعبد القاهر الجرجاني صاغ إطارا لتراكيبه مكونا من نظم وبناء وترتيب وتعليق»[2]. ما جعل دراسته تسند إلى نظرية لغوية تتماشى مع ما توصّل إليه علم اللسان الحديث، وهو منهج علمي يهتم بالسياق العام.

1- صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ص: 219.

2- المرجع نفسه، ص: 225.

أمّا حالات التعليق عند عبد القاهر الجرجاني، فقد رصدها "صالح بلعيد" في الآتي[1]:

1- لا يكون مذكورا، جلس على الكرسي.

2 -أن يكون خبرا.

3- أن يكون صفة.

4- أن يكون حالا.

5- أن يكون صلة موصول.

وبهذا نخلص إلى أنّ رؤية "عبد القاهر" اعتمد في دراسته رؤية علمية شاملة لا جزئية؛ حيث اهتم كما يقول "صالح بلعيد": «بالسياق الذي يكشف لنا عما في التركيب من نسيج متشعب من الصور ويستدعي ذلك عدم الفصل بين الصورة والمعنى الذي وردت فيه، وهذا إدراك تام بكل الاختلافات الدقيقة في الاستخدام اللغوي للكلمات، كما يدرك العلائق التي تقوم بين المفردات اللغوية»[2].

وربما هذا هو سرّ بروز وظهور المناهج اللغوية الحديثة متفرقة في الدراسات اللغوية القديمة، ما جعل الباحثين يقرون بوجود هذه المناهج ومعرفة العرب القدامى لها في شكل بذور إن صح التعبير، لا الاهتمام بالنّحو والبلاغة معا. فالنحو هو صورة اللّغة وبنيتها، أمّا البلاغة فهي استعمال اللّغة واستثمار نظامها في الحياة اليومية. لذا لا يمكن الفصل بينهما.

إن الحديث عن المستوى النّحوي وأهميته في تحليل اللّغات باعتباره ركيزة عملية تعليم اللغات، يستدعي بنا الإشارة إلى أن مكوّنات النّحو وبناء قواعده الداخلية والخارجية؛ بدليل أنّ مصطلح (الفصائل النحوية) يرادفها في الاستعمال مصطلح (الأبواب النّحوية)، كما هو متبع في كتب النّحو العربية القديمة، فأبواب الكلمة وتقسيمها إلى اسم، وفعل، وحرف، والمبتدأ والخبر، والتمييز والحال والعدد، وغيرها

1- صالح بلعيد، الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ص: 24.

2- المرجع نفسه، ص: 246.

كلّ ذلك يمثل فصولا أو أبوابا نحوية. ففي هذا السياق يقول "صالح بلعيد": «وهناك فصائل نحوية مشتركة في معظم اللّغات كالاسمية والفعلية والتذكير والتأنيث والإفراد والجمع»[1].

فالفرق إذا يكمن في التسمية؛ أي في المصطلح المستعمل لا من حيث المحتوى، ورغم ما عرفه ميدان تعليم اللّغات من تقدم وما توصلت إليه مناهج البحث اللغوية الحديثة، ووفق ما حدّدته المدارس اللغوية الحديثة من تقسيمات محدّدة لمستويات التحليل اللّغوي، كلّ منها حسب الأغراض والأهداف الّتي تسعى إليها في تحليلها للظاهرة اللّغوية ووفق مناهج مناسبة لها؛ أي إنّه كان على كلّ منهج من المناهج اللغوية استعمال تلك التقسيمات وفق طريقته وهدفه، ورغم كلّ ذلك فإنّها متداخلة يستعين بها الباحث في كلّ مرحلة، وبذلك انتهج التدريس حديثا المنهج الوظيفي كأساس ينطلق منه؛ لاتخاذ آليات إجرائية في التدريس تتعلق بكل من المعلم والتلميذ.

1-2- تعليم الدروس النحوية في إطار وحدات تعليمية من منظور صالح بلعيد الوظيفي:

إن الوحدات التعليمية تجمع بين القراءة، والنصوص، والتعبير، والقواعد، للوصول إلى كفاءات محدّدة سلفا في المنهاج، وذاك من خلال نشاطات الإدماج، وقد راعت المناهج الجديدة التي ظهرت إلى حد الآن هذه الطريقة. فإننا نجد مثلا أن المنهاج الجديد في التعليم المتوسط بسنواته الأربع؛ قد راعى الطريقة الصحيحة في التعليم والتدريس، حيث يبدأ التدريس بعرض الدرس لموضوع ما، ثم ذكر تلك الحالات بالتعرف على أهم الأدوات المنوطة بذلك باستنباطها من الجمل المعروضة في النّص، وإشارة المعلم بتركيز المتعلمين على الأثر الوظيفي للأدوات التي تحرّك تلك الجمل أو الجمل ككل، لبيان أهمية استعمالها الوظيفي ، وتمارين لتبيان الفروق الوظيفية بين الأدوات حيث يُكلف المتعلم بوضع الأدوات المناسبة أمام الجمل المعروضة، وتمارين

1- صالح بلعيد، دروس في اللّسانيات التطبيقية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، (د، ت)، ص: 79-80.

حول تركيب الجمل المتباينة، وتختم التمارين بطلب إعراب بعض جمل مع إعطاء نموذج إعرابي.

إن هذه المنهجية في عرض الدرس لَكَفيلة أن تحقق الاستيعاب الجيّد من المتعلمين إذا أُديَت بإتقان. وهذا السياق أكدّه الباحث "صالح بلعيد" بشكل واضح جلّي في تحليله الوظيفي لإطار التمارين اللغوية التطبيقية، باسطا ذراعيه لتبيان ما تخلقه من فروق وظيفية تتضمنها بعض الدروس الوظيفية. فيقترح ما يلي:

-أنواع التمارين التي توفر الظروف المثلى للتطبيق في إطار الوحدات:

ونقصد بذلك إتاحة الحجم الساعي المناسب الكافي لتقويم مختلف الكفاءات، كما يسمح بلكتشاف الأخطاء بتنويع التمارين وعدم الاقتصار على الإعراب، وفي هذا المجال يحسن استخدام "التمارين البنيوية" التي تنطلق من مبدأ تمكين المتعلم من استعمال مكثف للغة وتثبيت السلوكيات اللغوية بخلق آليات للاستعمال المألوف[1].

وهذه التمارين تتصل بالبنيات الصرفية والمعجمية والنحوية للغة وتهدف إلى:

- اكساب المتعلم ثروة معجمية كافية يتواصل بها مع الآخرين.
- اكسابه مهارة استخدام التراكيب بطريقة عفوية دون التفكير في القواعد النحوية.
- اكسابه القدرة على الربط بين الجمل وإنشاء نص لغوي جيّد التركيب.[2]

وذلك باعتبار أن لهذه التمارين على تباينها البنيوي من الناحية الصيغية الصرفية، والصيغية النحوية، والصيغية المعجمية، لها أثر وظيفي لغوي في تغير المعنى المتعلق للمحاور التي يقوم عليها النّحو العربي ومن ثم قواعده، أي هي ذو وظيفية تداولية تمكن المتكلم من توظيف كفاءاته أو كفايته اللغوية وتحقيقها، القائمة على اختياراته اللغوية، باستخدامه استراتيجيات الخطاب، كاستراتيجية الإقناع مثلا خاصة عندما يتعلق الامر بتمارين السؤال والجواب التي سنأتي على ذكرها في السياق المقامي الموالي.

1- صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص: 34.

2- المرجع نفسه.

والتمارين البنيوية كثيرة ومتنوعة من أهمها[1]:

1- تمارين التكرار: وهي أبسط أنواع التمارين، وتعتبر المدخل لأنواع التمارين البنيوية الأخرى، ويمكن الاستفادة من هذه التمارين في المراحل التعليمية الأولى، لترسيخ بعض الصيغ والتراكيب في أذهان المتعلمين.

2- تمارين الاستبدال: تعتمد على استبدال لفظ بآخر مع المحافظة على نفس البنية التركيبية مثال: "التلميذ المهمل لم ينجح في الامتحان" حيث يستبدل التلميذ بـــ "التلميذان"، "التلاميذ"، "التلميذات".

3- تمارين التحويل: وهي من أهم أنواع التمارين البنيوية لأنها تكسب المتعلم قدرة على التصرف في البنى، وتقوم هذه التمارين على التقابل: مثال: عرفت متى جاء، أعرف متى يجيء. حيث يلاحظ في هذا التمرين تحويل الزمن من الماضي إلى المستقبل، والاختلاف في إسناد الضمائر.

4- تمارين التركيب: وتستهدف الربط بين جملتين بسيطتين لتكوين جملة مركبة. مثال: حضر علي، يحضر علي الآن.

1 -تمارين الحوار الموجه: وهو آخر محطة بالنسبة للتمارين البنيوية ومن فروعه:

5-1- تمارين تقليص النص: يتم فيها التقابل بين جملتين، جملة مثبتة وجملة منفية. مثال: الباب مغلق، ليس الباب مغلقا، بل هو مفتوح.

5-2- تمارين السؤال والجواب: تدرب المتعلم على استعمال اللغة شفاهيا وكتابيا، ويقرب المتعلم من المواقف الطبيعية، ويطلب منه إجراء الحوار مع زميله بمراعاة المقام.

هذه نماذج من التمارين البنيوية ذو فروق وظيفية تداولية، التي يمكن الاستفادة منها في تعليم موضوع ما من المواضيع النحوية الوظيفية في المستويات المختلفة، ولا يعني هذا العرض المسهب لها أنها حازت كل الرضا من المختصين في التعليمية، بل هناك انتقادات حولها، خاصة فيما يتعلق بالتمارين التكرارية التي يرى البعض أنه لا إبداع فيها، خاصة بعد بلوغ مرحلة معينة من النمو العقلي للمتعلم، ومهما قيل في هذه

1- ينظر صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص: 34.

التمارين فإنها قد أحدثت تحولات جذرية في تعليم اللغات لا سيما بعد اكتشاف دور المقام في الدراسات اللسانية.

1 3 -قرينة التخصيص عند صالح بلعيد:

إن كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى ؛ فليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرورات أيضا، فقولنا: ذهب المريض إلى المستشفى، تخصيص جهة الذهاب، وإذا قلت: هذا كتاب محمد، فكأنك خصصت الكتاب لمحمد. وأيضا فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا: إنما ينجح المجتهد.

فللغرض من قرينة التخصيص المعنوية أن المراد به ا التبعيض في بعض التعبيرات اللغوية الوظيفية المتعلقة باختيارات المتكلم.

فللتخصيص تأثير صوتي مثير للانتباه، فوقعه التعبيري يكون مثيرا للذاكرة، ولا يجوز أن يكون إلا اسما معروفا، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا، هنا للمضمر وتذكيرا، وإذا أبهمت أشكل المضمر، وبالنسبة إلى إعراب الاسم المختص فهو منصوب على الاختصاص، لفعل محذوف تقديره أخص، ويسبق المختص بضمير لغير الغائب يكون مبتدأ، والجملة بعد المختص في محل رفع خبر، والمختص يكون اعتراضا بين المسند إليه والمسند [1]، أما عن بيان خصائصه فيمكن أن نذكر في هذا المقام:

1 -التخصيص بيان ما قصد باللفظ العام.
2 -التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد.
3 -إن التخصيص يجوز أن يكون بالإجماع.
4 -التخصيص على الفرد.
5 -التخصيص لا يدخل في غير العام.
6 -لا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالمخصوص.
7 -لا يجوز تخصيص شريعة بشرعية أخرى.
8 -التخصيص يبقى دلالة اللفظ على ما بقي تحته حقيقي أو مجازا.

1- صالح بلعيد، النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ب)، (د، ط)، 1994م، ص: 120.

1-4- معالجة "صالح بلعيد" لشكاوى مدرس النحو من مادة النحو من منظور وظيفي معاصر:

إنّ هذا العنصر يمثل إحدى مداخلات "صالح بلعيد"، التي تسعى إلى غرض تعليمي، المتمثل في معالجته لمشكلة اعترت طريق المعلم لأداء وظيفته التعليمية ونجاحها، بإصلاح اللغة العربية، وتذليل صعوباتها، وحل مشكلاتها، ذلك أن تعليم النحو أحد المشكلات الكبرى، التي تواجه طرفي العملية التعليمية خاصة الذي يمثل محركها وهو المعلم. فالباحث "بلعيد" يعلن تذمره من المادة النحوية التي هي بصدد تدريسها المعلم، حاله في ذلك حال جميع ممن يُعْنَوْنَ بالعملية التعليمية، فهو بهذه ينقل لنا صورة الواقع اللغوي الذي وقع بين مفارقة بين التعصير والتيسير، فرسم لنا الخطى الصعبة التي تواجه المُدرس أثناء توظيفه المادة اللغوية، مما يضعف كفايته اللغوية وهذا ما سينقلب سلبا على المتعلم بطبيعة الحال.

فهو يعلن إقراره على ذلك الضعف في نفسه، بعد تطلعه الطويل لكتب النحاة القدامى، التي لقي فيها بعض العجز في بعض المسائل النحوية، ممّا يستدعي به بأن يولي وجهه عنها خوف اللحن فيها، خاصة فيما يتعلق بمسألة الإعراب التي تعد من أهم المحاور الرئيسة في الدرس النحوي. إذ يقول في ذلك المقام مصرحا: «تلكم قليلا من المعاناة التي حملتني على كتابة هذه الورقات أرفعها إليكم طالبا المساعدة على ايجاد المخرج العلمي لمادة النحو. وأكون طرفا في البحث عن الحل »[1]. ليحمل على عاتقه مسؤولية البحث عن مكمن الضعف، ليضطلع باستخلاصه لأهم الصعوبات التي يمكن أن تختزن كنه المادة اللغوية وممارساتها النحوية أثناء عملية التعليم وهي كالآتي[2]:

1- الصناعة النحوية وتقديس النحاة الأوائل: إن كل قديم هو جديد في زمانه والعكس، ولكن هذا لا يعني أن يفرض سلطانه عما يليه من محاولات لغوية، فليس من

1- صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، 23- 24 أبريل 2001م، ص: 418.

2- المرجع نفسه.

المفروض أن نقبل كل ما يأتي ما بين أيدينا، فصحيح أن قواعد الغة العربية هي التي نقلت إلينا عن طريق لغة العرب الأوائل الأقحاح وصانتها من التغيير، مما يُتَوجب أن نعلن ولاءنا الدائم لها، فيجب على الدارس، المتعلم أن يولي وجهه غير منكر دورها الفعال في الدرس اللغوي، ولكن فيما يناسبه من تلك الصناعة النحوية خصيصا في النطاق التعليمي.

كما يقول فيها الباحث المعلم "بلعيد": «التي ما تزال تفرض علينا نحوها وخاصة في بعض كتب التعليم، والتي أنا ضدها »[1]. فالباحث يعلن صراحة عن تذمره في الغلو في قداسة المتقدمين من النحاة ، بحيث لا يتماشى مع عقليتنا الجديدة، فالبحث اللغوي غير متوقف عندهم وأن النحو ما قالوا فيه وكفى في زمانهم أمثال؛ الزجاجي، الكسائي أحد القراء السبعة، والفراء، والمبرد، وابن مالك عملاق النحو العربي، وابن هشام مؤسس جمل النحو وغيرهم، فلا بد من أن يكون هنالك جديد بدءا بنقد القديم ثم تليه محاولات التعصير فالتسيير وهكذا دواليك فالعملية متواترة مما يوافق طبيعة البحث العلمي، فهنا تكمن قداسة اللغة العربية في أنها لغة مرنة تقبل كل جديد يتماشى مع العصرنة، ليؤكد هذا السياق قول الباحث "بلعيد": «إن هؤلاء النحاة اجتهدوا في زمانهم وكان لهم الدور الفعال، ولكن لا يعني أن النحو ملك لهم، ولا يحق للاحقين أن يجتهدوا ضمن أرضيتهم المعرفية، أو يعملوا على تشذيب ما علق من أفكار لا تساير الوضع اللغوي المعاصر. فلا يمكن أن يُلبس أحد منا صفة التقديس للأجداد. أو للمعاصرين، وإلا توقف البحث وانتهى الاجتهاد، وإن ذلك ليس من طبيعة التطور »[2].

2 -عدم التفريق بين النحو والقواعد والإعراب:

إن الدكتور "صالح بلعيد"؛ وكأنه يتدرج حسب التسلسل الزمني في طرحه لمكامن الضعف في القطاع التعليمي وصعوبة مادة النحو فيه، لينقلنا إلى أهم صعوبة تعتبر الركيزة الرئيسة في الدرس النحوي ألا وهي: صعوبة التفريق بين النحو والقواعد والإعراب؛ التي للأسف هناك من فئة المتعلمين من لا يَعونها جيدا، مما نجد

1- صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، ص: 419.

2- المرجع نفسه، ص: 421.

لذلك عدة أسباب. فالنحو سماعي كما نطقت به العرب الأقحاح، بالبحث عن العلة في ذلك بحيث لا يمكن أن يؤخذ عن أعرابي ما لم تتوفر فيه جملة من الشروط وهنا تتجسد الأرضية المعرفية للنحو، فلذا نقول عن النحو أنه خاص ذو طابع متغير؛ بإعمال الفكر في ذلك خاصة من ناحية الخلافات والجوازات، فالنحو ليس هو القاعدة، فالقاعدة تبلور ذلك النحو فتجعله منه نحوا قائما على أسس وأحكام متينة ثابتة لا جدال فيها. ليأتي الإعراب لتتبع الحركات في أواخر الكلمات معنويا لا شكليا، فهو من النحو وليس من القواعد، لأنه غير موجود في كل اللغات بعكس القواعد التي تخص كل لغة.[1]

3 -الخلافات والجوازات:

إننا نجد الباحث "بلعيد" يتطرق دراسته للصعوبات من العموميات (النحو) إلى الخصوصيات (الخلافات والجزئيات)، أو من طابع الكلية إلى الجزئية. فما يقصد بمصطلح الخلافات والجوازات؛ هو تعدد وتباين الرؤى حول المسألة الواحدة، ذلك أن بعضهم يُجيزها والآخر يفندها ولكل علله في ذلك، دون الوصول إلى رأي مشترك، وهذا بطبيعة الحال منعكس على النحو التعليمي. ويرجع الباحث السبب في ذلك مما أتى في قوله: «يجب أن نصل إلى رأي موحد يُجعل قاعدة في النحو المدرسي والنحو التخصّصي، بدل انتحاء تلك البدع والترخيصات التي جرتنا إلى خلق العلل والألاعيب الذهنية. ومن كل ذلك كان التأويل مشكلة في حد ذاته؛ لأنه استدعاهم إلى مزيد من الآراء. [...]. وأنا أمام هذا فبأي آراء المدارس نأخذ؟»[2].

4 -العلل والتوهم النحوي:

إن البحث في المسائل النحوية أفضى بالنحاة إلى البحث في العلل النحوية وتضارب الآراء في ذلك، مما أدى بالبعض إلى استخدام التأويل الذي زاد تعقيدا في صعوبة الموقف، وبالتالي اللجوء إلى توهم نحوي بمطابقة تلك المسألة لتلك؛ كما نجد في مثال: (خرق الثوبُ المسمارَ) برفع ما لا يجوز رفعه؛ فهذا لا يصح من الناحية

1- ينظر صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، ص: 421- 422- 423.

2- ينظر المرجع نفسه، ص: 424.

المعنوبة والذي أصله: (خرق المسمارُ الثوبَ) باستخدام التقديم والتأخير، فهذا دليل أنهم يُولون الاهتمام بالجانب الشكلي (البنية) قبل المعنوي (الوظيفة). وغيرها من الأساليب النحوية كالعامل والتعليل والرأي التي تخلق المشكلة النحوية.[1]

5 -الضرورات النحوية:

إن هذا المصطلح -الضرورات النحوية- كثيرا ما يطرق آذاننا، الذي يقابل مصطلحا آخر وهو الضرورات الشعرية، وكأن للشاعر الحق في تجاوز القواعد النحوية متى أراد وكيفما شاء عند بناء زخرفه اللفظي، مما أدى إلى فساد القاعدة النحوية بالتوهم النحوي.[2]

6 -النحو التخصصي والنحو التربوي:

إن هذه الثنائية هي واحدة من بين الثنائيات الكثيرة التي لم يُفرق بينها بشكل جلي ذو معالم واضحة؛ هذه الأخيرة التي يرسمها لنا الباحث "صالح بلعيد" في أبسط حلة مفهومية: «النحو التخصصي الذي يستعمل في البحث عن الخصائص اللغوية لمادة ما؛ أي الغوص في أعماق النحو، وبين النحو التربوي الذي تتمثل فيه الأركان التربوية من مراعاة الطريقة، والمنهج، والتدرج، والاقتصار على الموظف»[3].

اهتدى "صالح بلعيد" إلى جملة من الحلول التي يميزها الطابع الحجاجي، بعد طرحه لجملة من الصعوبات التي ودت بتردّي المستوى النحوي التعليمي لواقعنا اللغوي الذي نعيشه في مدارسنا التعليمية، والذي عرقل سبل نجاح سير العملية التعليمية المتداولة بين المعلم والمتعلم في جميع المستويات التعليمية والعلمية.

ولكنّ الباحث قبل أن يفتح باب الحلول؛ أشار إلى نقطة هامة التي تعتبر في حد ذاتها مشكلة تعتري مادة النحو العربي، وهي مسألة الشكل؛ الذي يرى أن غياب الشكل يسبب اللبس، فمن ذلك لا تصح القراءة ويصعب الإعراب، وبالتالي يُقرأ النص بعد فهم معانيه المتعلقة بالشكل، لأنه إذا تغيرت أواخر الكلم تغير المعنى.[4]

1- ينظر صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، ص: 424- 425.

2- ينظر المرجع نفسه، ص: 426.

3- المرجع نفسه، ص: 426- 427.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: من 427.

ومنه فالحلول المتعلقة بقضايا النحو هي كالآتي:[1]

- ترشيح مجمع لغوي في بلد عربي يتكفل بقضايا ترقية اللغة العربية من جانبها اللغوي ووضع تشريعات لغوية جديدة.
- عدم وضع قواعد نحوية تخصصية جديدة، فلسنا في حاجة إليها، بقدر ما نحن في حاجة إلى إبداع طرائق حديثة للتبليغ والتواصل.
- جعل النحو ضمنيا يستخلص من القرآن وروائع الشعر العربي وكلام العرب القدامى والمعاصرين، وعدم فصله عن الصرف والبلاغة.
- البعد كلية عن ظاهرة الإعراب الشكلية التي من ورائها مراعاة البحث عن الموقع الإعرابي للكلمة، والتركيز على الأساليب النحوية.
- الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين.
- عدم قياس الحاضر على الماضي أو الغائب، حيث يكون قياس الحاضر على الحاضر، ثم إن الأهم هو جعل هذا النحو ملكا للمستعمل وتحبيبه، وتحبيبه، للناشئة عن طريق الممارسة.
- الخروج من الأمثلة المكررة. حتى يتعود المتعلم على الأساليب النحوية المتنوعة.

1-5- عوامل ظهور علم تعليمية اللغات عند صالح بلعيد:

- تزايد الحاجات والدوافع الفردية والجماعية لتعلم اللغات وتعليمها.
- التقدم الذي تحقق في مجال تكنولوجيا وعلوم الاتصال.

- ثم أضيف إلى تلك العوامل ظهور فرق بحث متعددة التخصصات، اهتمت بمسائل تعلم اللغة وتعليمها، كعلماء اللغة، وعلم النفس، والاجتماع، والتربية، هذه العلوم وقفت وراء تطور تعليمية اللغات في العقود الأخيرة من القرن الماضي، والنتيجة أن تعليمية اللغات هي ثمرة تلاحم هذه العلوم، بما فيها فروع علم اللغة وعلوم التربية.[2]

1- ينظر صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، ص: 430- 431.

2- ينظر صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص: 78.

أمّا في العصر اللساني المعاصر، كما هو ملاحظ انطلاقا من القطاع التربوي التعليمي، فإن مفهوم ذلك العلم قد تغير بيانه؛ من الجانب الفني النظري إلى الجانب العلمي الوظيفي، وأصبح ذلك العلم الذي يهتم بالطرق والوسائل التي تساعد على تعليم اللغة بما فيها أصلية أو أجنبية؛ العلم الذي يتناول بالبحث والتحليل مسائل تتعلق بتعليم اللغات وتحصيلها، بحيث يتم اختيار بنية المناهج والبرامج التعليمية، الكفيلة بتحقيق الغايات والأهداف المحددة. فهذا السياق يوحي باختلاف مفهومها من عدة جوانب قد يتعلق بطرفي العملية التعليمية المعلم والمتعلم.

-مبادئ النظرية التعليمية:

وهي جملة من المبادئ المبسطة والتي يمكن تعدادها في ما يلي:

1- التركيز على المتعلم أو بمعنى أصح احتياجات المتعلم، وليس على المادة اللغوية معزولة عنه، ويكون ذلك بضرورة الوعي بانشغالات المتعلمين ذات الصفة الموضوعية، وبتحليل رغباتهم المتعلقة بحياتهم العملية بالإضافة إلى الرغبات ذات الصفة الذاتية وهي التي تعبر عن دوافعهم الكامنة.

2- مراعاة حال الخطاب للوصول إلى اكتساب المهارة اللغوية، فنوايا المتكلم ومقاصده تطفو على سطح الخطاب على شكل إشارات لسانية تنصهر في اللغة.[1]

فالعلاقة بين الألفاظ ومبناها، ودلالاتها تساعد المتعلم على التحكم في اللغة، ومن ثم الوصول إلى امتلاك ملكة لغوية معينة، فمن أهداف تعليم اللغات امتلاك الكفاية اللغوية التي تمكن المتعلم من التصرف في الاختيار اللأمثل في اللغة.

3- الانغماس، ويقصد به مطابقة الحصيلة اللغوية للواقع أو لما يستعمل بالفعل؛ لأن الاستعمال ينبغي أن يكون المقياس الأول لبناء منهاج التعليمية، ويكون ذلك بتكييف المتعلم بين ما يتعلمه وما يسمعه في البيت والشارع، وبمعنى آخر بين ما هو كائن وما يجب أن يكون.

1- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص: 138.

4- الاهتمام بالنّحو والبلاغة معا، فالنّحو هو صورة اللغة وبنيتها. أما البلاغة فهي استعمال المتكلم للغة، فالنحو هو اكتساب المتكلم القدرة على إجراء القواعد النحوية، فيجب أن يكون المتعلم مدربا تدريبا فعالا في هذا المجال، ولكنه ليس في حاجة إلى أن يحفظ تلك القوانين العامة ولكنه في حاجة إلى أن يطبقها آليا وتلقائيا بمساعدة من البلاغة.[1]

فمما سبق نرى أن تعلم اللغة يحتكم إلى طرائق وآليات تربوية بيداغوجية، فمن ذلك؛ الممارسة الواعية للغة تتم في معانيها التي وقرت في نفس المتعلم وفق عملية التكرار والاسترجاع المتواتر نطقا وكتابة، وليست مجرد التلفظ بأصوات دون وعي بمعناها.

وما يجب التنويه إليه أن المعلم يقوم بدور فعّال في نجاح العملية التعليمية، عن طريق مناقشة وشرح الدرس بطريقة جيدة، وتقديم تدريبات وأنشطة لغوية تطبيقية، من أجل تنمية القدرة الذهنية عند الطالب من خلال شرح مفصل للقواعد، ومحاولة تفسيرها في ذهن المتعلم. وعملية التقويم تتم قياسا للمعرفة المحصل عليها، وليس بالنظر إلى كمية الاستجابات المتمثلة في مشاركة المتعلم مثلا عند إلقاء الدرس، أو في تمارين السؤال والجواب.

إن تعلم اللغة وقوانينها لا يتم بمعزل عن المجتمع، مهما يكن للفرد من قدرات لغوية ذهنية، فتلك الأخيرة تنصهر في المجتمع على تنوعه الخارجي. فكما للفرد دوره وتفاعله في العملية التعليمية فإن للمجتمع نصيبا في هذه العملية.

وعلم التعليمية هو العلم الذي يحقق وظيفة اللغة الأساسية التواصل بين الأفراد في المجتمع، كما أن معانيها تتحدد تماشيا مع المقام الاجتماعي. وتعد الوسائل التعليمية عنصرا هاما في طرائق التعليم الهادفة، خلال تأثيرها العميق في العناصر الرئيسية الثلاثة من العملية التعليمية (المعلم، والمتعلم، والمادة التعليمية المعروضة للتدريس.

1- ينظر صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، (د، ط)، 1999م، ص: 173. وبنظر صالح بلعيد، دروس في اللسانيات التطبيقية، ص: 80.

1 6 -المقومات اللسانية الوظيفية في كتابات "صالح بلعيد":

إن من خلال هذه المقومات نحاول أن نرسم خلاصة فنية عن المنحى الوظيفي في كتابات "صالح بلعيد"، مولين النظر فيها لأهم آرائه الوظيفية المتباينة.

تنوعت الدراسات النحوية الجزائرية بين النحو وأصوله، ومن الكُتُبِ التي أُلِفَتْ في ذلك، القائمة على غرض تعليمي في الإطارات التعليمية، نذكر على سبيل المثال: "**في أصول النحو**" لـ"صالح بلعيد" الذي يمثل القسم الأول؛ فهذا الباحث يعلن عن ذلك فيقول: «فأحاول في هذا العمل الكشف عن روح البحث ببساطة للوصول إلى المعرفة اليقينية بطرائق البحث المعاصر، آخذا منهجا قطعته على نفسي بأن احتذيته لخدمة هذه اللغة عن طريق تيسيرها، وهذا يعني تبسيط قواعدها»[1].

يقول صالح بلعيد عن منهجه في كتابه "في أصول النحو": «سيجد القارئ بعض التكرار، وهذا ما اقتضته طبيعة المنهج الذي اعتمده، بأنه استطرادي؛ كما استندت فيها إلى منهج الاستدلال، والاستقراء؛ كما مزجت بين المناهج، وغايتي في ذلك التماس إيجابيات كل منهج، والتحرر من أساسيات منهج واحد»[2].

إن الدراسات النحوية الوظيفية المعاصرة على اطلاع واسع بمناهج البحث الحديثة؛ كما رأينا مع "صالح بلعيد".

وكان لقضية العامل اهتمام كبير من قبل الدارسين الجزائريين أيضا، وهي كغيرها من قضايا أصول النحو قديمة جديدة، يقول صالح بلعيد عن العامل: «هو المؤثر في رفع الكلمة، أو نصبها، أو جزمها، وهذه لعوامل تتداخل كثيرا لدرجة أن النحاة يقسمونها إلى اعتبارات شتى»[3].

وكذلك قضية النحو والإعراب في إطار علاقتها بنظرية العامل؛ فقد حظيت نصيبا أفور من اهتمامهم ونالت من عقولهم مساحة ذهنية إلى أن تغيرت المفاهيم عندهم، حيث يرى "صالح بلعيد"؛ أنه أصبح ينظر إلى النحو من ناحية الوظيفة التي

1- صالح بلعيد، في أصول النحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ص: 5.

2- المرجع نفسه، ص: 5- 6- 7.

3- المرجع نفسه، ص: 72.

تؤديها أبوابه ومسائله، ومعالمه، أي أصبح ينظر إليه بنظرة ذو وجهة وظيفية من خلال هدفه وغايته، إذ يقول "بلعيد": «عصمة اللسان من اللحن»[1] هذا المقام الذي يعتبر من أوليات الدرس اللغوي عند العرب. أما مفهوم الإعراب فلم يعد مجرد؛ «أثر ظاهر، أو مقدم، يجلبه العامل في آخر الكلمة »[2]. فأصبح ينظر إلى الإعراب من منظور وظيفي، على اعتبار أنه وسيلة يحقق بواسطتها التواصل اللغوي بكشف أغراض ومقاصد المتكلمين، فصار الإعراب «وسيلة لتحديد الوظائف النحوية التي يتوقف عليها الفهم والافهام»[3].

كذلك الدراسات النحوية الجزائرية في معالجة قضايا علم الصرف، ومن تلك الدراسات؛ كتاب "**الشامل الميسر في النحو**" لـ"صالح بلعيد" الذي أفرد للتصريف قسما كبيرا من هذا الكتاب.

فنجد الباحث يتكلم عن المصادر، حيث يقول: «المصدر لفظ يدل على حالة أو حدث دون زمان يتضمن أحرف فعله تقاربه، وتشاركه لفظا (علم علما)، أو تقديرا (قاتل قتالا)، والأصل فيه (قيتالا)، أو تعويضا (وثق ثقة)، والأصل فيه (وثوقا)، حذفت (الواو)، وعوضت بـــ(التاء)»[4].

فالمصدر إذن هو حدث غير مقترن بزمان. وعن أصل المصدر يرى "صالح بلعيد" أن: «المصدر هو الأصل الذي تصدر عنه المشتقات في أكثر الآراء النحوية»[5].

ودون أن يعرض للخلاف القائم بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، فقد اكتفى الباحث إلى رصد أنواع المصادر عند كل منهما؛ أما "صالح بلعيد"، فيعطي تقسيما أكثر تفصيلا للمصدر، المصدر المجرد، المجرد المزيد، اسم المصدر، اسم المرة، المصدر الميمي، المصدر الصناعي، وتدرج تحت هذا المنوال المشتقات

1- صالح بلعيد، الصرف والنحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1998م، ص: 134.

2- ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى بل والصدى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1927- 1928ه- 2007م، ص: 60.

3- أحمد الشامية، في اللغة، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1423ه- 2002م، ص: 90.

4- صالح بلعيد، الشامل الميسر في النحو، دار هومة للطباعة والنشر واالتوزيع، الجزائر، 2003م، ص: 7.

5- المرجع نفسه.

الثمانية التي تصدر من المصدر وهي؛ اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، أفعل التفضيل، أفعل المبالغة، اسم الزمان، اسم المكان، اسم الآلة. وقد تعرض لكل هذه الأنواع بالشرح والتوضيح.

وصفوة حديثنا عن السمات الوظيفية في كتابات "صالح بلعيد" هو أنّ:

-منهجه في الدراسة يقوم على منهج التيسير الذي دعت إليه مجامع اللغة العربية المعاصرة مثل المحاضرة التي ألقاها "صالح بلعيد" في "أعمال ندوة تيسير النحو" المعنونة بـــ"شكوى مدرس النحو من مادة النحو".

-إن كتابات صالح بلعيد تتسم بطابع الموضوعية بالجمع بين الأصالة والمعاصرة بعيدا عن الذاتية،باعتماده على الآراء الذاتية، غير المشفوعة بالأدلة قديما وحديثا دون التعصب لرأي أحدهم. وهذا ما لاحظناه في كتابه " التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني"، باستعراضه المقارنة التي جراها بين "عبد القاهر الجرجاني" كونه يمثل لسانيات التراث، و"تشومسكي" ممثل الدراسات الحديثة، بالجمع بينهما من منظور وظيفي بحت.

-إن الدارس الملاحظ لكتاب "صالح بلعيد" "الشامل الميسر في النحو"؛ سوف يجده غير مستوف لجميع قضايا النحو، وذلك أن طبيعة موضوعاته وضعت مناسبة لمستواها العلمي، ومنهجها الخاص. وفي مقام آخر نجد أن "صالح بلعيد" علاوة عن تنويعه في مناهجه الدراسية كما رأينا في "أصول النحو"؛ فإنه ممن يحبذون التوسيع في البحث لتوفير المعلومات الكافية لتلميذ، أو الطالب، أو المتعلم -على وجه العموم- مهما كان مستواها العلمي الدراسي.

2) السمات الوظيفية في كتابات عبد الجبار توامة:

2 1 خصائص النّحو العربي:

لمّا كان النّحو العربي بهذا الشمول، إذ يشمل الصوت والصرف والتركيب والدلالة، ولا يقتصر على الناحية الشكلية، والاهتمام بأواخر الكلم أو ما يعرف بظاهرة الإعراب، فإنه «ينبغي عند الحديث عن المؤلفات العامة لهذا النحو، الحديث عن ثلاثة أنواع من القرائن يتألف منها وهي: القرائن اللفظية والقرائن المعنوية والقرائن الحالية»[1].

ويصدق على النوعين الأول والثاني اصطلاح القرائن المقالية، لأن هذين النوعين من القرائن يؤخذان من المقال[2]، بخلاف النوع الثالث الذي يؤخذ من المقام أو الظروف المحيطة بالمقال، ويسمى سياق الحال أيضا، والقرائن جمع قرينة، وهي في اللغة ما يوضح عن المراد لا بالوضع، تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المعنى أو سابقه[3].

وهي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمخض المدلول وتصرفه إلى المراد منه مع منع غيره من الدخول فيه، وهي قد تكون لفظية أو معنوية[4]. وهي بهذا مرادفة لمعنى الدليل، وهو الذي يلزم من العلم به، العلم بوجود المدلول[5].

ومثال ذلك أن الدخان دليل على النّار. ومن هذا المعنى يترشح قول النحاة، والبلاغيين لا حذف إلا بدليل أو قرينة[6].

1- عبد الجبار توامة، "القرائن المعنوية في النحو العربي"، أطروحة دكتوراه مخطوطة في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، 1994- 1995م، ص: 17.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 191.

3- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، ت عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م، ص: 734.

4- محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت)، ص: 186.

5- الشريف الجرجاني، التعريفات، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص: 104.

6- تمام حسان، الأصول، ص: 122-318.

فالنّحو بمفهومه الشامل لمختلف جوانب الدراسة اللغوية، يقوم على مبدأ تضافر القرائن في أداء المعاني الوظيفية لمختلف المباني، إذ تقف هذه القرائن بعضها جنب بعض، ويساهم جميعها في معرفة وظيفة أي جزء من أجزاء الكلام في التركيب، أو معرفة مختلف الوجوه التركيبية وفروقها الوظيفية، وتساعد كل قرينة منها الأخرى في أدائها للغاية التي تراد منها وتكون بهذا كلها «مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى كما يقول الدكتور تمام حسان»[1].

والمقصود من وراء كل ذلك أن التعدد والاحتمال الذي يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد، يجعل الناظر في النص يسعى دائما وراء القرائن اللفظية والمعنوية والحالية، ليرى أي من المعاني المتعددة هو المقصود وتتحقق من ورائه الفائدة المرجوة التي ضمنها النص؛ أي إلى مدى حققت القرائن بأنواعها الثلاث وظيفيتها النحوية والصرفية والتركيبية والمعجمية من أجل تحقيق وظيفة التبليغ والتواصل.

وذلك راجع إلى تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الصرفي الواحد، وليست العلامة الإعرابية التي اتجه النحاة إلى التركيز عليها، ومن ثم شغلوا عن دراسة الجملة دراسة أسلوبية وظيفية، «فاهتموا بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من اهتمامهم بالجملة كمعنى، وهو ما أدى إلى توزع الأبواب النحوية بحسب العوامل»[2].

وتلك العلامة التي غالبا ما تكون قاصرة عن تفسير الظواهر النحوية، ليست إلا واحدة من العديد من القرائن التي توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق المعنوية منها واللفظية، ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأي قرينة أخرى من الاهتمام»[3].

لذا كانت للمعنى أهمية بالغة في الدراسات اللغوية منذ القديم، لتحقيق الوظيفة الأساسية العامة التي هي الابلاغ والتواصل لأية لغة بشرية، هذه الأخيرة التي لا يمكن إدراكها دون معناها. فقد كان العرب قديما يهتمون بالألفاظ ويجعلون للمعاني أهمية

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 232.

2- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص: 182.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها مبناها، ص: 232.

وفضلا أكثر من ذلك، يقول ابن جني: «وذلك أن العرب كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها [...] فإن المعاني أقوى عندها»[1].

ذلك فالوصول إلى إدراك المباني أو الألفاظ؛ لا يحتاج إلى أكثر من النظر إلـــــى المبنى بالإدراك الحسي، وأن الوصول للمعاني الوظيفية وإدراكها؛ بأنها تعد من العمليات العقلية الكبرى في التحليل، فالمعنى من خلال ذلك يكتسب أهمية كبيرة من بين باقي القرائن النحوية. حيث يقول تمام حسان: «تعتبر القرائن المعنوية أم القرائن النحوية جميعا وأهمها»[2]، فهي ظواهر غير لفظية في التركيب، تفهم معنويا من المقال وتعين على تحديد المعاني الوظيفية العامة التي تفيد بدورها في تحديد الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية، معتمدة في ذلك على قفزة نوعية عقلية تنقلنا من ساحة المبنى إلى ساحة المعنى، وهي مسألة تحليلية تحتاج إلى دقة نظر وإعمال فكر، على غرار القرائن اللفظية التي تعتمد غالبا الإدراك الحسي، وإضافة إلى ذلك نجد القرائن الحالية التي تساعد فيها الظروف والأحوال الملابسة للمقام على كشف المعنى المراد أو المقصود، فكان اعتماد الكلام عليها أكثر من القرائن اللفظية، وقد «ذكر ابن جني ذلك عند حديثه عن مقاييس العربية ويقصد بالمقاييس ما يقصده الدارسون حديثا بالقرائن»[3].

حيث قال ابن جني في ذلك: «وهي ضربان أحدهما معنوي والآخر لفظي،[...] فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي»[4]. بأن ضرب لنا أمثلة في ذلك برفع الفاعل ونصب المفعول، على حسبه أن اعتبار ذاك مرفوع والآخر منصوب بمجرد أنهما فاعل ومفعول، فقد اعتمد الاعتبار المعنوي بغض النظر عن الاعتبار اللفظي.

1- أبي الفتح عثمان ابن جني، الخصائص، تح محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، مطبعة الهلال، 1331ه- 1913م، ج1، ص: 215.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 182.

3- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 33.

4- ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 109- 110.

كما يقول: «كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية، [...] فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالو لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل متكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ»[1].

فإنه لا يخفى على أحد من الدارسين في المجال اللغوي أن الوظيفة الأساسية لأي لغة بشرية هي الإبلاغ والتواصل، وهذه الوظيفة لا يمكن تصورها من دون معنى، لذا نجد الدراسات اللغوية العربية خاصة النّحوية منها، تجعل من المعنى المحور الأساس الذي تدور حوله، كونه يشكل قرائن هامة في الهيكل القواعدي للغة. فالنّحو العربي كما هو معروف يتألف من ثلاث قرائن، لفظية ومعنوية وحالية، تعتبر القرائن المعنوية منها الأهم، حيث تعين على تحديد المعاني الوظيفية العامة، معتمدة في ذلك على القفز العقلي من المبنى إلى المعنى، وتنضوي تحت هذه القرائن المعنوية عدة قرائن كالإسناد والتخصيص، وتحت كل من هذه فروع، إذ الكلام العربي يتألف من جمل مؤسسة على عمدتين لا غنى عنهما، هما المسند والمسند إليه، مضافا إليهما في كثير من الأحيان كلمات تسمى الفضلة، لأنّها تكمل المسند والمسند إليه، ويكمل بعضها بعضا.

فصناعة النّحو متعلقة بمطابقة الألفاظ للمعاني وقد تكون مخالفة لها في بعض الأحايين، وهذا راجع إلى عملية التواصل المكسوة بالمعارف المشتركة بين اطراف الخطاب، وهو بما هو معروف بسياق الحال أو القرائن الحالية التي تساعد على فهم الخطاب "المقال"، وهذا ما أقره عبد الجبار توامة إذ يقول: «لا تفهم من المقال بل تفهم من المقام أو الظروف بالمقال، وتسمى سياق الحال في الدراسات اللسانية الحديثة. وهي تقف جنبا إلى جنب مع القرائن المقالية في تعيين المعنى الوظيفي النحوي [2]. فالقرائن الحالية عند عبد الجبار توامة هي عبارة عن أدلة خارجة عن التركيب اللفظي

1- ابن جني، الخصائص، ج1، ص: 109- 110.

2- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص: 53.

او الكلامي "المقال"، المتجسدة مثلا في اشارات اليدين التي يستخدمها المتكلم، فمن حالها يفهم السامع أغراض ومقاصد المتكلم إن إستعصى عليه فهم مضمون مقاله.

وقد أشار عبد الجبار توامة في مقالة أصدرها "نقد ترجمات القرآن في ضوء المنهج السياقي"، في مجلة الدراسات اللغوية إلى أمرين[1]:

مفهوم "السياق الأصغر" أو "السياق الخاص" للنص القرآني، ودوره في تحديد الدلالة. الذي نرى أنها عبارة عن علاقة التكامل الوظيفي والدلالي بين السياقين "الأصغر والأكبر"، إذ كثيرا ما يفسَّر أحدهما بالآخر، أي يفسّر سياق بسياق.

فالسياق الأصغر محدود ضمن وحدات دلالية أو تركيبية معينة، أو ما يسبق الآية وما يلحقها من الكلمات أو الآيات، بينما الثاني السياق الأكبر شامل لما بين دفتي المصحف لا تحده فواصل الآيات والسور والأجزاء، وهو نوعان:

- **الأول:** يراد به النص القرآني في كينونته الكلية الشاملة، ومراعاةُ هذا النوع أمرٌ هام جدا، وهو الذي أشار إليه علماؤنا بقولهم: فما أُجمِلَ منه في موضع فقد فُسر في موضع آخر.
- **والثاني:** وهو نوع يندرج ضمنه ما سموه "علم المناسبة" أي مناسبة أواخر السورة المتقدمة لأوائل السورة التي تليها. والمناسبة هي المشاكلة والمقاربة والشبه، ومرجعها في آيات القرآن إلى معنى رابط بينها، عام أو خاص، عقلي أو حسي أو غير ذلك»[2].

ونجد في تراثنا عددا كبيرا من العلماء ممن يعتنون بالسياق الأصغر ويعتدّون به في تحديد الدلالة ويتغافلون عن السياق الأكبر، ولكن الأصل في القرآن أنه منسجم متناسب آخذ بعضه بعضا.

1- ينظر عبد الجبار توامة، "نقد ترجمات القرآن في ضوء المنهج السياقي"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات والإسلامية، مج5، ع1، 2003م، ص: 257-297.

2- المرجع نفسه.

2 2 خصائص النظام الصرفي:

إن حديث الإنسان العادي يشتمل على عدة أفكار، وكل فكرة تسمى فقرة، والفقرة تقسم إلى أجزاء ذات معنى تام، وكل جزء يسمى جملة، والجملة تتكون من مجموع كلمات ذات صيغ مختلفة، حيث تنحصر هذه الأخيرة في ثلاث أنواع: الفعل، والاسم، والحرف.

وهذا ما أقره عبد الجبار توامة وآخرون؛ في أن النحاة قسموا الوحدات الصرفية تقسيماً يخضع لاعتبارات مختلفة، يبدو أن أشهرها ذلك الاعتبار الذي أسفر عنه التقسيم الثلاثي المعروف للكلم العربية: اسم وفعل وحرف [1]. ومن التقسيمات الصرفية للوحدات التقسيم الثنائي بين الوحدات المبنية والوحدات المتصرفة، أو ما يسميه النحاة بالأسماء المبنية والأسماء المتمكنة، ومنها كذلك تقسيم الوحدات إلى صيغ التي تقبل التحليل الاشتقاقي، وعلامات لغوية التي تقبل التحليل التقطيعي، ومبنيات التي لا تقبل الاشتقاق وقد تقبله وقد تقبل التقطيع، ولكنها تستند في تحليلها أساساً إلى المستوى الصرفي.

انتقد هذا التقسيم بعض المحدثين ووجدوه شكلياً غير دقيق؛ فهو من جهة يركز عنايته بالمبنى ويهمل المعنى، ومن جهة أخرى فهو لا يستوعب جميع الصور اللفظية التي يمكن أن ترجع إليها الكلم العربية. ولذلك «اقترح بعضهم أن تكون القسمة رباعية بإضافة الصفة قسماً رابعاً، واقترح آخر قسماً خامساً هو الضمير، وزاد آخرٌ قسماً سادساً هو الظرف، وانتهى تمام حسان بالقسمة إلى سبعة بإضافة ما سماه بعض القدماء بالخوالف»[2].

هذا عن صور الوحدات الصرفية من حيث هي أصول نموذجية كبرى لأنواع الكلم. ويمكن أن نرجعها في ضوء تأملنا لتقديرات النحاة وتحديداتهم لها؛ إمّا إلى تحديدات مفهومية كأن يحدد الاسم بأنه ما دلّ على شيء أو على معنى، أو ما دلّ على

1- عبد الجبار توامة وآخرون، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، طبع الدار العربية، غرداية، الجزائر، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط، 2005م، ص: 17.

2- المرجع نفسه، ص: 18.

حدث غير مقترن بزمن، وأن الحرف كلمة لا تدل على معنى إلا إذا اتصلت بغيرها مثل في، على. وإمّا إلى تحديدات لغوية المتمثلة في علامات أو سمات الاسم أو الفعل مثلا، التي تميز هذه الوحدة بمجموعة من القرائن، كأن يحدد الاسم بأنه يقبل التعريف والتنوين، الوصف، الإضافة، الجر، ويحدد الفعل بأنه يقبل السين، وسوف، وقد، ولا يقبل التعريف، والتنوين. أما عن صورها فهي فروع لتلك الأصول الكبرى، فهي الصيغ والأوزان والأبنية الصرفية المختلفة كقولنا: الاسم يتفرع إلى جامد ومشتق.

فلإعراب الجمل وتحليل وظائفها لا ينبني على ما تضعه قوانين النظام النحوي لضبطها من تحديدات نهائية مغلقة بقدر ما ينبني على اختيارات أصحابها الذين نظموها وما يرتبط باختياراتهم من أغراض ومقاصد.

ويكمن المعنى الصرفي في السياق اللغوي في أنه، قد تخرج الصيغة عن معناها الصرفي الأصلي إلى معان فرعية يقوم بها الكلام على أغراض تعبيرية خاصة، وهو ما يمثل المستوى الصرفي وإن كان ورودها في الاستعمال قليلاً بالقياس في النظام النحوي؛ ذلك أن «التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارضها» [1]، أي ما يعرض لها من معان تتغير بتغير السياقات والمقاصد.

2 3 -الوظائف اللسانية للقرائن عند عبد الجبار توامة:

ويعرف الدكتور عبد الجبار توامة القرينة بقوله: «القرينة هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه، وهي تكون مقالية أو حالية» [2]. فالدكتور توامة عرف القرينة انطلاقا من أقسامها المعروفة بها التي يقوم عليها النظام اللغوي داخل التراكيب النحوية وفقا للمستويات التحليلية.

والقرينة في موضع آخر؛ هي فعلية بمعنى الفاعلة، مأخوذة من المقاربة [3]. فهي أي –القرينة– في الكلام كل ما يدل على المراد والمقصود.

1– بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1972م، ص: 1– 297.

2– عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 23.

3– علي بن محمد الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 182.

أما اصطلاحا فالمقصود بها عند الدكتور عبد الجبار توامة فـهي «الشيء الذي يلزم العلم به العلم بشيء آخر، أو الذي يقع على كل ما يعرف به المدلول، مأخوذ من معنى "المرشد إلى المطلوب" يذكر ويراد به الدال، ويذكر ويراد به العلامة المنصوبة بمعرفة المدلول، ومنه سمي الدخان دليلا على النار»[1].

ويقصد بها أيضا «الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه» [2]، وقيل هي أمر يشير إلى المطلوب [3]. وهي عنصر مهم لفهم الجملة، فبها نعرف الحقيقة من المجاز، ونعرف المقصود للألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير [4]، وقد قسمت القرائن إلى حالية ومقالية أو لفظية ومعنوية، ويمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلا، وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال والمقال [5]، يقول تمام حسان: «وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما "العلاقات السياقية" أو ما يسميه الغربيون "La relation syntagmatique" والثاني هو "القرائن اللفظية "»[6]، فهما مناط التعليق الذي يمثل النظام النحوي، ويبين التشابك العضوي بين المعاني العامة.

ويقسم تمام حسان القرائن المعنوية إلى خمسة قرائن هي: الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة، أما الإسناد فهو العلاقة بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله، وأما التخصيص فهو قرينة كبرى، وبالنسبة إلى النسبة يمكن القول بأنها العلاقة بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف إليه، في حين تمثل التبعية العطف، والتوكيد، والبدل، وأما المخالفة فهي الاختصاص وبعض المعاني الأخرى[7].

1- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص: 27.

2- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1، (د، ت)، ص: 59.

3- الشريف الجرجاني، التعريفات، ص: 182.

4- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 59.

5- المرجع نفسه، ص: 60.

6- تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص: 189- 190.

7- المرجع نفسه، ص: 194.

2 4 -القرائن المعنوية عند عبد الجبار توامة:

ولعّل أبرز ما قدم حديثا من دراسة للقرائن المعنوية في النحو العربي، هو اسهامات تمام حسان في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"[1]، وقد قسمها إلى خمسة أقسام هي: «الإسناد (المبتدأ، الخبر، الفعل والفاعل)، التخصيص (التعدية، التحديد، المعية، الغائية)، المخالفة، النسبة (الجار والمجرور، المضاف والمضاف إليه)، التبعية (النعت، العطف، البدل)»[2].

وتجدر الإشارة إلى أن ما قدمه تمام حسان في هذه الدراسة حديث ورائد، إلا أن تقسيمه للقرائن كان به خلط وغموض، يتجلى في عزله بعض الأبواب عن بعض، على الرغم مما بينها من الروابط التي تجعلها تحت عنوان واحد. ومن هنا تم تقسيم القرائن المعنوية إلى:

1 -**قرائن معنوية أساسية:** وتشتمل على الإسناد والتخصيص خاصة، وعلى المشاركة التي تتفرع عنهما معا، وسميت "أي أساسية" كذلك لأنها تدل على معنى الباب مباشرة خاصة الإسناد.

2 -**قرائن معنوية غير أساسية:** تتصل بالمعاني الوظيفية النحوية، أساسية كانت كمعنى الأبواب أم ثانوية كمعنى الأدوات والصيغ في التركيب وتتمثل هذه القرائن في[3]:

- **قرينة المعنى التقسيمي:** وينظر فيها إلى أقسام الكلم "اسم، صفة، ضمير، خالفة".
- **قرينة المعنى التصريفي:** وينظر فيها إلى تصرف الكلمات على حسب حالات معينة كتصرف الأسماء مثلا في العدد "مفرد، مثنى، جمع"، وفي النوع "مذكر، مؤنث"، وكذا تصرف الأفعال مثلا من حيث هي مع المتكلم أو المخاطب أو الغائب، ومراعاة ذلك في الإفراد والتثنية والجمع.

1- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 34.

2- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:191- 204.

3- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 36.

- **قرينة المطابقة:** مسرح المطابقة هو الصيغ الصرفية والضمائر، فلا مطابقة في الأدوات ولا في الظروف مثلا. وتكون المطابقة فيما يأتي: العلامة الاعرابية، الشخص، العدد، النّوع، التعيين.[1]
- **قرينة التعيين:** ويقصد بها التعريف والتنكير، ولا يكونان إلا للأسماء.
- **قرينة المعنى الزمني:** التي تعنى بتحديد الزمن كموضوع نحوي تحدده القرائن في السياق.
- **قرينة المعنى المعجمي:** وتعنى بتحديد معاني الألفاظ المعجمية على حسب السياقات التي ترد فيها.

سيتم التركيز في هذا الإطار على القرائن المعنوية الأساسية المتمثلة في الإسناد والتخصيص، باعتبارهما من أهم القرائن المعنوية اللغوية المعول عليهما في التركيب والدلالة. وهذا بيانهما:

أ -الإسناد:

إضافة الشيء إلى الشيء، أو ضم شيء إلى شيئ، واصطلاحا ضم كلمة حقيقة أو حكما أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة . وقال بعضهم الإسناد قسمان فمنه عام وخاص. وقد قيل أيضا: الإسناد نسبة أحد الجزئين إلى الآخر، أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أو لا[2]. والإسناد هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أن هذا مبتدأ وذلك خبر، وأن هذا فاعل وذلك مفعول[3]، كما نعده الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه [4]، هذا وإن الإسناد اللغوي علاقة

1- ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 211- 212.

2- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 62.

3- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص: 231.

4- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص: 171.

وارتباط من طرفين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية العربية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية[1].

وربما هذا ما قصده عبد القاهر حين قال: «ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه» [2]، كما تم التمييز في النظرية النحوية العربية بين حال الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية، فإنّ الجملة الاسمية قضية جملية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق.

أي الفرد الخارجي الذي صدق عليه المفهوم الكلي كـــ: "زيد" الذي يصدق عليه مفهوم الإنسان، واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، فلا بد من اشتمال القضية على شيئين مستقلين: أحدهما الموضوع، والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهما به يتحقق الحمل [3]، فإن القضايا الفعلية ليس فيها حمل شيء على شيء والحكم باتحادهما، وإنما مشتملة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين أحدهما العمدة في قوامها، وهو الحدث، فلا يجوز في القضية الفعلية الإغماض عنه، والثاني متعلق لها ولكن ليس بمثابة الأول، وهو صدر عنه الفعل أو وقع عليه.

يقول تمام حسان: «وما أهتم به اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتميز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة "تظافر القرائن"» [4].

إن الإسناد هو أعمّ علاقة في الجملة العربية، ونواة الجملة ومحور كل العلاقات، بلستطاعته وحده تكوين جملة بسيطة تامة، ذات معنى دلالي متكامل . والعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لقضية تشير إليها، والإسناد في اللغة العربية بوصفه قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند، دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة[5].

1- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص: 65.

2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 20.

3- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص: 43.

4- تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص: 193.

5- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية، ص: 69.

إن القرينة اللفظية هي اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود، ولولاه لم يتضح المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فلِمَ تَقْتُلُوْنَ أَنْبِيَاْءَ اللهِ مِنْ قَبْلُ﴾ [1]. فقوله : "من قبل" وضح أن المقصود بقوله: "تقتلون" هو الزمن الماضي وليس الحال أو المستقبل[2]، وهي جملة الأدوات والحروف والظرف والأفعال والأسماء وتفاعلها داخل السياق[3].

ب-قرينة التخصيص: إن الكلام العربي عبارة عن مؤسسة تقوم على عمدة أساسية فيه، بحيث لا يمكن الاستغناء عنها والمتجسدة فيما أطلق عليه النحاة المسند والمسند إليه؛ كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر، والفضلة (الفضلات) غير أساسية كما ذكرنا سابقا؛ فهي تكمل المسند والمسند إليه وتفضل عليهما؛ والتي هي بدورها تكمل بعضها بعضا. فكما يقول الدكتور عبد الجبار توامة: فقد أطلق على تلك الكلمات في الدراسات الحديثة مصطلح المخصصات [4].

يقول صاحب الإيضاح: «تقييد الفعل بمفعول ونحوه،[...] كقولك: ضربت ضربا شديدا، وضربت زيدا، وضربت يوم الجمعة، وضربت أمامك، وضربت تأديبا، وضربت بالسوط، وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب نفسا»[5].

فقد تم تقييد المسند أو المسند إليه هنا بالمفعول المطلق أو المفعول به أو المفعول فيه أو الحال أو التمييز أو غير ذلك.

فالتخصيص «علاقة سياقية كبرى أو قرينة معنوية كبرى سميت بذلك انطلاقا من وظيفتها في الكلام، وذلك أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة»[6]. وما هو جدير

1- سورة البقرة، الآية: 91.

2- فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، ص: 60.

3- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، (د، ط)، 1994م، ص: 11.

4- المرجع نفسه، ص: 96.

5- ينظر الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م، ص: 93.

6- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص: 195.

بالملاحظة هو أن هذه المخصصات قد تكون ضرورية، وقد لا تكون كذلك وذلك حسب طبيعة وظيفتها التي تؤديها، إلا أن غيابها يجعل الجملة مطلقة عامة في إسنادها كما يقول ابن جني[1].

ووصف المخصصات بالفضلات لا يعنى إمكانية الاستغناء عنها دائما، بل قد لا يستقيم المعنى مطلقا دون ذكرها كالحال في الأمثلة الآتية:

وإنما سميّت كذلك من باب أنها غير العناصر الأصلية التي تقوم بوظيفة المسند والمسند إليه في التركيب، كما يقول صاحب الكليات: «كون الفاعل عمدة والمفعول فضلة، إنما هو بالنظر إلى حصول أصل الكلام، لا بالنظر إلى أداء المعنى المقصود به»[2].

فإذا ذكرت في الجملة أحد الفضلات كالنعت، الحال، والمفاعيل مثلا، صارت مقيدة لأن وظيفتها تقييد وتخصيص الإسناد، أو ما وقع في نطاقه أو أثر فيه. وهذا ما أكده عبد الجبار توامة؛ «بأن أغلب النحاة العرب يريدون بالمخصصات الأبواب النحوية الآتية: المفاعيل كلها، والنعت، والحال، والتمييز، والمستثنى، والبدل، والمضاف إليه، وحرف الإضافة ومدخوله»[3].

بحيث أنه لا يمكن التعرض لكل هذه الأبواب؛ لأنه لا يتسع مقام هذا البحث لها، إلا أننا نكتفي بذكر موجز لها.

فالتخصيص يعد في تصورنا فعلا كلاميا. على الرغم من أنه فعل كلامي جزئي، ما دام متفرعا عن التقريرات "بلغة سيرل" [4]. ذلك أن الجملة النعتية كونها فعلا كلاميا منجزا وظيفيته التواصلية محدودة؛ وهي تفسير المبهم والتعريف به.

ويرى الدكتور عبد الجبار توامة «أن النحاة أوجبوا في الجملة الواقعة نعتا أن تكون خبرية، واشترطوا في المنعوت أن يكون نكرة، لأنه إذا عرف صار حالا؛

1- بن جني، الخصائص، ج2، ص: 379.

2- أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، ص: 34- 10.

3- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 97- 98.

4- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، ص: 181.

فالفرق بين المنعوت وصاحب الحال إنما هو في التعيين، أي التعريف والتنكير، فالأصل أن تقع الجملة نعتا للنكرة وحالا من معرفة»[1].

والتخصيص بوصفه قرينة كبرى تتفرغ، عنها عدة قرائن يمثل كل منها عنصرا أو شكلا من عناصر التخصيص، يعبر عنها بالأبواب النحوية، كباب المفعول والظرف والحال، حيث أن كل باب يتصل بوجه من الوجوه بباب الإسناد أو ما وقع في نطاقه، وهذه الوجوه هي علاقات نحوية يعبر عنها بالتخصيص، وتسمى تلك العلاقات قرائن التخصيص.وهذه القرائن كما تحددها الدراسات الحديثة إثنتا عشر قرينة[2]:

1 -**قرينة التعدية:** ممثلة في المفعول به.

2 -**قرينة التحديد:** ممثلة في المفعول المطلق غير المؤكد.

3 -**قرينة الظرفية:** ممثلة في المفعول فيه.

4 -**قرينة الملابسة:** ممثلة في الحال.

5 -**قرينة السببية:** ممثلة في المفعول له.

6 -**قرينة الإخراج:** ممثلة في المستثنى.

7 -**قرينة التفسير:** ممثلة في التمييز.

8 -**قرينة الوصف:** ممثلة في النعت.

9 -**قرينة البيان:** ممثلة في البدل.

10 -**قرينة التوكيد:** ممثلة في التوكيد المعنوي.

11 -**قرينة الإضافة:** ممثلة في الإضافة بالحرف والمضاف إليه بدون حرف.

12 -**قرينة المعية:** ممثلة في المفعول معه.

1- عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 164.

2- القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 99- 100. ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 194.

2 5 -زمن الفعل بين الصيغة والسياق:

إن الحديث عن زمن الفعل وصيغه مطوّل، ولكن التطرق إلى هذه الجزئية متعلق بجزئية أخرى، جديرة بالذكر وحرّي بنا أن نطرق بابها؛ ويتعلق الأمر بالمقام أو السياق المقامي؛ الذي له علاقة حميمية بالفعل وقرائنه، وجهاته، وصيغه. وهذا ما جاءت به مضامين كتاب "**زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته**" **لعبد الجبار توامة ديوان المطبوعات الجامعية 1994م.**

تحدث فيه المؤلف عن زمن الفعل وجهاته في العربية، معرفا بالجهة ومنتقدا النحاة العرب في إهمالهم دراسة الجهة الزمنية للأفعال. وبين ان العربية غنية بدقائق الزمن وجهاته، كما تحدث عن الصيغ المركبة والمصطلاحات المستخدمة في التعبير عن جهات الأزمنة في العربية قديما وحديثا. وخلص في كتابه إلى جهات زمن الفعل التي تكاد تنحصر في ستة عشر جهة؛ ثمان في الماضي، وثلاث للحاضر، وخمسة للمستقبل، وعلى هذه الجهات لها ظلال مديدة في القديم والحديث.

إن عبد الجبّار توامة في تقسيماته للجهة غير واحد من الباحثين العرب، وإن كان ثمة خلاف بينهم في تسمية بعض الأزمنة، والتفريق بين مدلولات بعضها الآخر، التي يسميها وغيره جهات للفعل.[1]

فالجهة مفهوم لساني ذو اشكاليات متعددة، إذ تباينت وجهات نظر اللسانيين حوله مصطلحا ومفهوما كما اختلفت مناهجهم طرحا وتحليلا لمظاهره تبعا للمدرسة اللسانية التي يختارها الباحث ومنهجه في التحليل وأهدافه من الدراسة، وتبعا لطبيعة اللغة التي يدرسها من حيث اعتبارها –الجهة– مقولة نحوية أو دلالية تبعا للوسائل المتعددة، التي تستخدمها كل لغة للتعبير عنه. إذ نجد أنّ مصطلح "Aspect"؛ عند الباحث "عبد الجبار" قد ترجم إلى الجهة.

1– ينظر عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، ص: 82– 95.

فمفهوم الجهة عند الدكتورة نعيمة التوكاني؛ «القيم الزمنية المتضمنة في نشاط أو حالة يدل عليها الفعل »[1]. فالجهة عندها تعبير عن نظرة المتكلم للحدث من حيث كليته أو جزئيته. فعن طريق الجهة نفهم الفروق الحالية في سيرورة الفعل من بداية إنجازه فنهايته. فمن ذلك تعني الجهة "الشكل" أو "الهيئة". وتعني الرؤية أي رؤية المتكلم. بحيث يستخدم المصطلح للدلالة على الجانب الشكلي حينا وعلى الجانب المعجمي حينا آخر.

فحالة الفعل؛ تعني الوضع الساكن الذي يظل عليه الفعل ما لم يغيره شيء. أي أن حالة الفعل لا تتقيد بالزمن المحدود الذي يمكن عبره معرفة بدايتها ونهايتها، بل هي حالات ممتدة بامتداد الزمن مثل: ..... I head you ، .... أنا أكرهها .....

فالفعل: "head"، "أكره"؛ فعل مجرّد؛ يدل على معنى مجرد، فهو فعل لازم تام المعنى لا يستوف إلى مفعول به؛ الذي يقع عليه فعل الحدث الذي يقوم به الفاعل، فليس فيه أية دلالة على نشاط أو حركة ظاهرة، إذ نستطيع أن نقول عنه أنه فعل سكوني، لا يحتاج منّا لا إلى بداية ولا إلى نهاية.

فالتعبير عن الجهة كما ذكرنا سابقا؛ يكون إمّا شكلي وذلك ناتج عن إضافة لاحقة إلى الفعل أو سابقة. والمعجمي يتمثل في حديثه عن المعاني الكامنة في الفعل، هاته الأخيرة التي تدخل ضمن مفهوم طبيعة الحدث أو حالة الحدث.

-**علاقة الجهة بالزمن:** إن الجهة غير الزمن؛ إذ لا يتصور وقوع أي حدث خارج زمن معين. فتمام حسان مثلا؛ عرّف الجهة انطلاقا من علاقتها بالزمن بقوله: الجهة تخصص لدلالة الفعل ونحوه، إمّا من حيث الزمن، وإمّا من حيث الحدث، أي ما يشرح موقفا معينا في الحدث الفعلي[2].

1- نعيمة توكاني، لسانيات الجهة في اللغة العربية، الفكر العربي، ع 80- 81 سبتمبر- أكتوبر، 1990م، ص: 96.

2- ينظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 257.

فتمام يتحدث عن الجهة من حيث علاقتها بالزمن، ومن حيث بنائها في حد ذاتها على شكل موقف كلامي. وتحدث أيضا عن طبيعة الفعل الذي ربطه بالحدث الفعلي، بعيدا عن وجهة نظر المتكلم تجاهه.

وهناك من يعتبر الجهة وطبيعة الحدث شيئا واحدا. كأن الجهة هي الصورة الذاتية لذلك الموقف (الحدث)، حيث أن بنية هذه الأخيرة تمثل طبيعة ذلك الحدث.

فالجهة إذن؛ صنف ذاتي، تعنى بوجهة نظر المتكلم أو الكاتب إلى الفعل الذي يستخدمه للتعبير عن تمام الفعل أو تمامه مثل: كانت تبكي عندما دخلت. أمّا طبيعة الحدث فهي صنف موضوعي يعنى بتكوين حقيقة الوضع الموصوف من حيث تطوره، أو تحوله في ظروف مقامية معينة. فالجهة صنف نحوي أما طبيعة الحدث فهي صنف دلالي؛ مرتبط بالمعاني المعجمية.

من المناهج اللغوية التي تنظر إلى اللغة نظرة شاملة، قولهم بالمقام، وعلى ذلك فهو أشمل من نظر النحويين إلى جزئية العامل وجزئية حركة الإعراب، لذلك فإن أن المقام من المناهج اللغوية ذات النظر الشامل للغة. «هو سياق الحالة اللغوية من مجموعة الأشياء المشتركة بين المتكلم والسامع أي بين المرسل والمتلقي، والأشياء المشتركة بين المتكلم والسامع هي الثقافة والحالة النفسية التي عليها كل منهما حين يتكلمان. فالمقام يفسر لنا مثل هذه الجملة التي فيها الحال مشتركة "رأيت عليا راكبًا" فلولا المقام الذي قيلت فيه هذه العبارة ما عرفنا من الراكب هل هو سعيد أم هو علي»[1]. وهذا يخفى على غير النحويين فهم يرون أن صاحب الحال هو القريب منها أي أن راكبًا حال من عليًا وقال الأستاذ عباس حسن: «ومنع بعض النحاة هذا الأسلوب لإبهامه»[2]، أي لغموضه ولكن المقام يزيل الإبهام والغموض الذي قال به الأستاذ عباس حسن.

1- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته، ص: 10- 11.

2- عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة ، دار المعارف، مصر، ط 3، (د، ت)، ج2، ص: 386.

في حين آخر يرتبط بالسياق المقامي جميع الأساليب وإن بدت في ظاهر نظمها مرتبطة بالسياق الداخلي «لأن الأساليب إنما تُستخدم على النحو الذي تتطلبه مناسبات القول، وحال المخاطب فيها، فلا توكيد دون أن تُشعر حالُ المخاطب بحاجتها إلى التوكيد، ولا نفي دون أن يُلاحظ ما في نفس المخاطب من أحاسيس ساورته خطأً مما اقتضى المتكلم أن يسعى لإزالة ما علق في ذهنه منها بأسلوب النفي [...] ولا استفهام دون أن يُراعى فيه مقتضيات الأحوال، ومتطلبات القول»[1].

فخروج الأساليب النحوية من معانيها الأصلية تستدعيها أغراض تعبيرية خاصة مثل خروج الاستفهام من معناه الحقيقي إلى استفهام بغرض التعجب مثلا، وخروج الأمر من طلب الفعل إلزاما ووجوبا إلى طلبه على وجه النصيحة، وغيرها من المعاني. فهذه الأخيرة لم تحدث بتأثير المعطيات الداخلية للنظام اللغوي التركيبي، ولكن بتأثير إرادة وإختيار المتكلم في إطار علاقته بالمخاطب وبالظروف المقامية المحيطة بالخطاب.

ومن أمثلة التأثير الخارجي "المقامي" دلالة زمن الفعل حينما ترتبط بمقام المتكلم مثل الفعلين اللذان يدلان على مناسبة الزواج "زوجت"، و"قبلت" فالتعبير فيهما دل على زمن الحاضر رغم أن صيغتيهما الصرفية تدل على الزمن الماضي. والسبب هو ملابسة الكلام لمقام الزواج[2].

ومما يمكن أن تعَد ظواهرا أيضا للمعنى المقامي العبارات الإشارية التي تتعلق بالمقام بشكل مباشر مثل: هذه، هكذا، هنا، وظواهر التنغيم، وحركات الجسم الدالة كإشارة اليدين مثلا ليستطيع التعبير من خلالها الأصم الأبكم الذي لا سبيل له إلى اكتساب اللغات والتحدث بها، وعبارات الأسلوب الفني عند الشعراء والأدباء مما يستدعي إلى الغموض والانزياح مما يجعلها مقبولة نحويا لا دلاليا.

1- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 228- 229.

2- ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي- الدلالي، دار الشروق، بيروت، ط1، 1420ه- 2000م، ص: 48.

ولا ننسى أنه هناك معان عالمية ترتبط بالمقام مباشرة، مكونة وجودا واحداً في كل اللغات. ومثال ذلك سائر المعاني التي تعكسها التجربة الإنسانية ويشترك في التعبير عنها جميع بني البشر، مثل معاني الأمر، والنهي، والاستفهام، والنداء، مما لا توحي إليه بعدم وجود فرق بينها بين لغة وأخرى إلا في صورها الشكلية "البنية" وقواعدها التي تحكم نظامها التركيبي. والدليل على ذلك أن اكتساب المتكلم لباقي لغات العالم، لتبليغ أغراضه ومقاصده للآخر مهما استعصت سبل التواصل اللغوي. من أجل تحقيق وظيفة التواصل.

ويتعقب عبد الجبار توامة المخزومي قائلا: «إن هذا الرأي يتجه إلى تحديد الزمان من خلال الصيغة "هو" مناقض لنظريته في عدم الربط بين الزمن والصيغة فضلا عن مناقضته لنظرية السياق التي تعتمد على القرائن»[1].

ويقصد عبد الجبار توامة بالتناقض قول المخزومي: «وقد رأينا أن الفعل الماضي أو بناء "فعل" لا يقتصر على الدلالة على الزمان الماضي، كما يفهم من تقسيمهم الفعل، وأن الفعل المضارع ليس خالصا للمستقبل والحاضر، فقد يدل الفعل الماضي على وقوع الحدث في الزمن الماضي أو لا يدلّ على زمن حقيقي كالفعل الماضي بعد "إذا" و"لو" في الشرط، نحو قوله تعالى: ﴿إِذَاْ جَاْءَ نَصْرُ اللهِ وَالفَتْحُ﴾[2]، وقولنا "لو كان الأمر كذا لكان كذا، ورأينا أن الفعل المضارع لا يقتصر على الدلالة على الحال أو الاستقبال لكنه يدل على الماضي إذا سبقته "لم" أو"لما" في النهي، وهو في كثير من الاستعمالات لا يدل على زمان البتة»[3].

فنخلص إلى أن دخول "ليس" على المضارع يدل على الحال غالبا والاستقبال قليلا بدلالة القرائن.

ومن قضايا أصول النّحو التي تناولها الدارسون الجزائريون؛ الجملة الفعلية، وقضايا الفعل، وزمنه في العربية؛ فأفرد عبد الجبار تومة دراسة في غاية الأهمية؛

1- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته، ص: 21.

2- سورة النصر، الآية: 1.

3- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 153.

تناول فيها موضوع زمن الفعل في اللغة العربية، فنقل لنا تعريفا لبعض النحويين قائلا: «وقد عرف بعضهم الفعل [...] بأنه ما دل على زمان»[1].

ويرى بأن مجيء الزمن في الفعل يكمن في أن الحدث الذي يتضمنه متجسد في أحد الأوقات "الأزمنة الثلاث: ماضي، مضارع، أمر"، فالدكتور توامة يقر بأنه لا نستطيع أن نتصور حدثا في الفعل بلا زمن. ويؤكد على ذلك بعضهم؛ بقوله: «يدل الفعل على اقتران أمرين أحدهما؛ حدث تعبر عنه الحروف الأصلية الثلاثة ، ويلخصه مصدر هذا الفعل، والثاني؛ زمن تدل عليه صيغة الفعل»[2].

وبعد أن تحدث عن أهمية الزمن، ومجيئه في الفعل، وبعد أن يفرق بين الزمن اللغوي، والزمن الفلسفي، يفرق بين ما يسمى بالزمن الصرفي، والزمن النحوي في اللغة العربية، موردا رأي تمام حسان في ذلك؛ حيث يقول: «وهذا الزمن الذي تدل عليه الصيغة عند الإفراد زمن صرفي؛ لأن الصيغة بمفردها مفهوم صرفي بحت؛ أما عندما توضع هذه لصيغة في سياق الجملة، فإن هذا الزمن الصرفي يجري تجاهله، و ينشأ في بيئته زمن آخر نحوي لا يتحتم أن يطابقه»[3].

فتحدث عن أقسام الفعل بحسب الزمن؛ حيث قسم ذلك على ثلاثة أقسام؛ أولا ما يدل على الزمن الماضي، ويدرج تحته الماضي الذي يقسمه إلى كامل، وسابق، ثم المضارع حين يتحول إلى الماضي بعد "لم"، و"لما"، وقد فصل الكلام في ذلك. ثانيا ما يدل على الزمن الحاضر، وفي هذه النقطة تحدث عن الماضي، والمضارع، والأمر للدلالة على هذا الزمن. ثالثا ما يدل على الزمن المستقبل فتكلم عن الماضي، والمضارع حين يدلان على المستقبل من خلال السياق الذي يردان فيه.

ولقد أولى عبد الجبار توامة أهمية لمسألة السياق في إطار تعرضه لمسائل الفعل وأزمنته، ودوره في تحديد الزمن النحوي الذي يقول عنه: «والسياق وسيلة نحوية يدخل في تحديد المعنى الصرفي، وبهذا نرى أن الزمن وظيفة السياق»[4].

1- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته، ص: 1.

2- تمام حسان، الخلاصة النحوية، ص: 61.

3- المرجع نفسه.

4- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 284.

وبعد أن تحدث عن المقام، وأهميته في الدلالة على المعنى المقصود في كلام المتكلم وقف طويلا عند السياق اللفظي، أو القرائن اللفظية ومثالها:

1 -قرائن أسلوب التوكيد:

"قد" عند دخولها على صيغة "فعل"؛ فيرى أنها تفيد تقريب الماضي وتوكيده، وحين دخولها على صيغة "يفعل"؛ فإنها تفيد معان ذكر منها التحقيق، الحال، الاحتمال، أو التوقع، أو التعليل، أو التكثر، الشك. نونا التوكيد وتتخلص "يفعل" بهما للاستقبال، ولا تدخلان على الماضي. والحال لام الابتداء تخلص "يفعل" للحال؛ نحو الآية: ﴿إِنِّيْ لَيُحْزِنُنِيْ أَنْ تَذْهَبُوْا بِهِ﴾[1]. لام القسم اتفق العلماء على أنها تدل على الاستقبال لاقترانها بنون التوكيد المخلصة للاستقبال.

2 -قرائن أسلوب النفي:

والنفي ضد الإيجاب، وهو الإخبار بالسلب، أو طلب ترك الفعل.

ويوضح لنا عبد الجبار توامة القرائن الدالة على أسلوب النفي في ثنايا قوله هذا حيث يقول: «وأدوات النفي المحددة لزمن الفعل في العربية هي "لا" و"لن"، وخلاصة القول في "لا"، و"لن" أن الأولى تدل على المستقبل في الغالب مع "يفعل"، وفي القليل على الحاضر، وتدل على الماضي مع "فعل"، والثانية تدل على المستقبل أبدا، دون أن تكون أبلغ في دلالة المستقبل من "لا"»[2].

ويمكن القول؛ إن مجال المعنى المقامي تتضافر في إنجازه سائر الأحوال والقرائن المصاحبة لإنتاج الكلام، مما يجعله منفتحا على أصناف لا حصر لها ولا نهاية من الدلالة.

فمثلا عبارة "زيد في الدار" الجملة الاسمية التي حافظت على رتبتها الأصلية "مبتدأ+ خبر"، فبإمكانها أن تنفتح على غرض تعبيري خاص سببه الظروف المقامية المحيطة به، والتي قد تكون بغرض التعجب، أو الاستنكار، أو الاستفهام، وذلك راجع

1- سورة يوسف، الآية: 13.

2- عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته، ص: 19.

في هذه الحالة أن العبارة تؤدّى أداءً تنغيمياً يختص بمعنى من المعاني السالفة الذكر، ومعروف أن التنغيم قرينة معنوية من قرائن السياق المقامي الخارجي.

ونجد "عبد الجبّار توامة" في موضع آخر؛ يستحضر الفعل المتعدي في معرض حديثه عن القرائن المعنوية خاصة منها قرينة التعدية التي بابها المفعول به حيث يقول في الفعل المتعدي: «ويكون الحديث فيه مقيدا بوقوعه على المفعول به»[1].

فقرينة التعدية قرينة معنوية التي بابها المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل أو جرى مجرى الواقع نحو: ضربت زيدا، ما ضربت زيدا، لأن الوقوع قد يكون بالايجاب أو السلب، فلا فرق بين المثالين من حيث الوقوع، إذ المعنى في "ما ضربت زيدا" أوقعت عدم الضرب على زيد»[2].

فوظيفة المفعول به تخصيص الإسناد وتقييده، وهنا يضرب لنا الدكتور تمام حسان مثالا في قوله: «فإذا قلت: ضرب زيد عمرا، فإن إسناد الضرب إلى المسند إليه كان مخصصا بوقوعه على عمرو، أي أن الوقوع على عمرو، كان قيدا في إسناد الضرب إلى من أسند إليه، وكان أيضا جهة في فهم الضرب حالت بينه وبين أن يفهم على إطلاقه»[3].

وهذا ما قصده عبد القاهر الجرجاني حين قال: «كذلك إذ عديت الفعل إلى المفعول فقلت: ضرب زيد عمرا، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه. ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه»[4].

والجهة هنا هي قيد في الحدث لا في الزمن. وسوف يأتي الحديث عليها لاحقا في كتاب عبد الجبار توامة "زمن الفعل في اللغة العربية قراءته وجهاته".

ويرتبط المفعول به مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة "التعدي"، وهنا يكمن الفرق بين الفعل اللازم والمتعدى.

1- القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 104.

2- رضي الدين الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العملية، ط1، 1998م، ج1، ص: 300.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ص: 194.

4- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص: 184.

وما يمكن ملاحظته هو أن الأفعال اللازمة؛ كما يقول ابن السراج: «هي ما كان يعبر عن خلقة أو حركة للجسم في ذاته وهيئة له، أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها، أما المتعدية فهي ما يعبر عن حركة للجسم ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس والحواس»[1].

فالفعل اللازم إذن هو حديث عن الفاعل وحده، ويدل على حدث مطلق غير مقيد، بخلاف المتعدي الذي يتجاوز الحديث فيه الفاعل إلى المفعول به. ولذا «يسميه بعض النحاة القدماء المجاوز أو الواقع»[2].

والفعل المتعدي في العربية كما هو معروف نوعان: متعد بواسطة، ومتعد بغير واسطة، فالمتعدي بواسطة كما يقول الدكتور عبد الجبار توامة: «الذي يكون فيه الفعل بقصد نقل الحركة بوسيلة ملونة بلونها الخاص، وهذه الوسيلة متمثلة في حروف المعاني»[3]. حيث أن كل حرف من حروف المعاني "كحروف الإضافة مثلا" يعبر عن معنى خاص بها، وبالتالي كل منها له وظيفة مستقلة عن الأخرى خارج وداخل التركيب.

إذن فالمتعدي بنفسه أو بغير واسطة هو ما يتعدى بنفسه إلى المفعول به من غير أن يحتاج إلى مساعدة حرف إضافة أو غيره. أما المتعدي بواسطة فهو «ما لم يوقع معناه وأثره على المفعول به، ولم يتعد إليه مباشرة من غير وسيط ، وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف إضافة كان هو الوسيط في ذلك، ويكون الاسم بعده مجرورا به في الظاهر، ولكنه في المعنى في حكم المفعول به لذلك الفعل، فالمفعول هنا هو في المعنى لا في الاصطلاح»[4].

ونجد عبد الجبار توامة يواصل حديثه فيما يخص قرينة التعدية لينتقل بنا إلى جزئية أخرى وهي: "ما لا يجوز فيه الاقتصار على مفعول واحد" وذلك في كتابه

1- ابن السراج، الأصول في النحو، ج1، ص: 169.

2- عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1401ه- 1981م، ص: 134.

3- القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 105.

4- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص: 151.

"التعدية والتضمين في الأفعال في اللغة العربية"، و«ذلك سبعة أفعال، ثلاثة للشك (ظننت، حسبت، خلت)، وثلاثة للعلم (علمت، رأيت، وجدت إذا كانت بمعنى علمت)، وواحد محتمل للشك والعلم وهو زعمت»[1]. وهذا القسم هو ما يسميه النحاة، أفعال القلوب وأفعال التحويل[2].

ففي مثل: (شربت وزيدا صباحا فنجان قهوة حبا فيها شربا سريعا) توجد عدة منصوبات: زيدا، صباحا، فنجان، حبا، شربا سريعا ولا ينطبق على أي منها القول بأننا (فعلناه) ما عدا المنصوب الأخير الذي هو المفعول المطلق، فلا نستطيع أن نقول (فعلنا زيدا)، ولا (صباحا) ولا (فنجان قهوة) ولا (حبا)، والذي نستطيع أن نقول إننا فعلناه هو (الشرب السريع)، فهو الوحيد المستحق لصفة المفعول[3].

وقد أشار سيبويه إلى أن المفعول المطلق لا يأتي دائما مصدرا "اسم حدث" مأخوذا من متعلقه، بل هناك ما ينوب عنه حين قال: (قعد القرفصاء، اشتمل الصماء، رجع القهقرى)، فالقرفصاء، والصماء، والقهقرى، ليست بمصادر للأفعال قبلها، بل هي أنواع من أنواع مصادرها، فجاء الارتباط من كونها بيانا لنوعها[4].

وهناك متعلقات تلحق الفعل لأداء مهامه الوظيفية النحوية والمجاورة له علاوة عن المفعولات؛ وهي الحروف التي لا يمكن الحكم عليها وظيفيا خارج السياق، وهذا ما تؤيده الدراسات الحديثة؛ حيث دعا الباحثون أمثال عبد الجبار توامة؛ إلى دراسة ظاهرة التضمين في اللغة العربية في ضوء نظرية السياق، التي ترى أن معظم الوحدات الدلالية تقع في مجاورة وحدات أخرى، وأن معاني هذه الوحدات لا يمكن

1- عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين في الأفعال في اللغة العربية دراسات في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 1994م، ص: 6.

2- عباس حسن، النحو الوافي، ج2، ص: 109.

3- القرائن المعنوية في النحو العربي، ص: 118.

4- المرجع نفسه، ص: 117.

وصفها أو تحديدها إل بملاحظة الوحدات الأخرى التي تقع مجاورة لها، ومعنى الكلمة على هذا يتحدد تبعا لتعدد السياقات التي ترد فيها[1].

فالوحدات التي يتحدث عنها عبد الجبار توامة هي المتمثلة في أقسام الكلم التي يتركب منها؛ "اسم، فعل، حرف"، فبائتلافها مع رقاب بعضها بعضا تعطينا نظاما تركيبيا قواعدي، قائم على تحملها نوعين من الدلالات؛ دلالة صرفية صيغية، وأخرى نحوية، حيث أنه لا يمكن تصور وحدة دون الاخرى داخل السياق التركيبي لمختلف الجمل، ومنه تكون لنا سلسلة من الوظائف التركيبية، النحوية، الدلالية، الصرفية. فنستطيع القول أن الدكتور توامة؛ تحدث عن ظاهرة تضمين الوحدات اللغوية اللسانية انطلاقا من أدائها وظيفيتها الأسلوبية.

فلا يخفى على المتتبع لخصائص أبنية التراكيب في الجملة العربية ما تتضمنه من أثر واضح للقرائن السياقية في توجيه معانيها النحوية على ما تقتضيه أغراض المتكلمين ومقاصدهم.

فحركيةُ التعبير عن دلالة الزمن في الفعل العربي؛ تظهر في تجسد صيغة الفعل بدلالتين زمنيتين: إحداهما دلالة صرفية ترتبط باللغة أكثر مما ترتبط بالكلام، والأخرى دلالة نحوية مرتبطة بالسياق بنوعيه الداخلي والخارجي ، مستندة في ذلك على فعل القرائن المناسبة لمقتضى الحال "القرائن الحالية" أي الظروف المحيطة المناسبة لأغراض الكلام.

كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانْصَبْ، وَإِلىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴾[2]، أخذ الفعل "فرغ" دلالة الاستقبال مع أن صيغته الصرفية تدل على الزمن الماضي، وذلك لاقترانه بـــ"إذا".

وخلاصة القول أن خصوصية زمن الفعل العربي تبرز في توجيه ه للمعاني النحوية من خلال قرائنه وجهاته، وهذا ما أثبته "عبد الجبار توامة". وفي أنه ذو نظام

1- عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين في الأفعال في اللغة العربية دراسات في النحو العربي، ص: 118-120.

2- سورة الإنشراح، الآية: 7- 8.

محكم، يقوم على وظائف القرائن بأنواعها الثلاث، فيستمد قيمه النحوية من السياق الداخلي والخارجي وليس مجرد زمن ترتبط دلالته بالصيغة ارتباطاً من ناحية الشكل "البنية". فاللسان العربي له قدرة على تلوين التعبير وتنويعه بوجوه معنوية ت قوم باختلاف ما تحتمله الألفاظ من القرائن السياقية المحيطة بها.

وتحقيق القول في السمات الوظيفية في كتابات "عبد الجبّار توامة":

أنّها تدعو بل وتؤكد على أصالة التراث اللغوي العربي. ففي الدراسة الوظيفية نجد الكثير من الآراء والمصطلحات المتفرقة لعلمائنا، من أمثال الخليل، وسيبيويه، والفرّاء، وابن جنّي، وعبد القاهر، والرضي تعبد الطريق، لما هو مطروق في المنهج الوظيفي الحديث، «وما خلفه البلاغيون بعد عبد القاهر والأصوليون من درس وظيفي لظواهر التراكيب، يجب الاستفادة منه أيضا، لأنّ هؤلاء تفوقوا على النّحاة في تحليل معاني التراكيب ودلالاته وأساليبه»[1].

فبعض المبادئ الوظيفية ومفاهيمها، مبثوثة في كتب التراث اللغوي العربي كيفما كان توجهه وتخصصه، والمتفحص له –الموروث– يجد أنّ علماءنا ينطلقون في وضع القواعد والمفاهيم من خلفيات تظهر فيها السّمات الوظيفية، خاصة ما نص عليه المبدئين الأول والثاني، فغرضهم من التدريس والتأليف في هذه الفنون هو توصيل وتبليغ الأفكار وتوضيح مفاهيم بواسطة اللغة، وهذه الأفكار والمفاهيم لها بنيات لغوية وضعت لأداء غرض مقصود (الوظيفة التواصلية) انطلاقا من واقع له ظروفه الخاصة.

1– عبد الجبّار توامة، المنهج الوظيفي العربي الجديد لتجديد النّحو العربي، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، 23– 24 أبريل 2001م، ص: 277.

3) السمات الوظيفية في كتابات "يحي بعيطيش":

يعدّ اللساني الجزائري "يحي بعيطيش"؛ من الباحثين الذين توجهوا صوب الدراسات الوظيفية، ويمكننا اجمالا أن نلخص جهوده الوظيفية فيما يلي:

3 ـ 1 ـ تعصير النحو العربي:

فإن بمثل هذه الدراسات –نظرية النحو العربي–؛ والإعداد لها نابعة من إحساس أغلبية دارسي ومدرسي اللغة العربية، رغبة في تيسيرها وحب تحفيز المتعلمين للمشاركة الفعالة في تطوير مهاراتهم اللغوية، والتعبير بلغة عربية سليمة محترمة لقواعد النحو العربي، بحيث لا يتنافى مع أفكار ومبادئ اللسانيات الحديثة المعاصرة.

مثل هذه الدراسات أيضا أملاها؛ ضعف التلاميذ بدء من المرحلة الإعدادية في مادة الإعراب، الذي يعود السبب في ذلك إلى قلة المعلومات التي يتلقونها؛ هذا إذا لم يكن الأستاذ يتهرب من الخوض في الإعراب المفصل.

لذا كان لزاما البحث عن آليات، لتذليل الصعوبات، وحل المشاكل، وتنسيق القواعد بأسلوب مبسط جديد، بعيد عن التعقيدات التي عرفناها في كتب النّحو القديمة، فمن الدارسين من أوجب الاكثار من الإعراب حتى يجد القارئ ضالته المنشودة في هذا المجال، بعد أن تعدّدت دعوات إصلاح تعليم اللغة العربية بصفة عامة بكل مراحله منذ أمد بعيد[1].

وما يجب التنبيه إليه أن "يحي بعيطيش" صنّف الدعوات إلى ثلاث أصناف[2]:

- صنف هدام؛ دعا إلى العامية، وإلى التخلي عن الإعراب. كونه من المحاور الرئيسة في الدرس النحوي العربي. حيث أن هذا الصنف لا يعتد به ولا يؤخذ بعين الإعتبار.
- وصنف جاد؛ يدعو إلى تيسير وتبسيط نحوها بما فيه من مصطلحات ومفاهيم.

1– ينظر يحي بعيطيش، "النحو العربي بين التعصير والتسيير"، المجلس الأعلى للغة العربية، أعمال ندوة تيسير النحو، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، 2001م، ص: 115.

2– ينظر المرجع نفسه.

- وصنف دعا إلى إصلاح طرائق تعليمه، واعتماده على العملية الإجرائية، بالتقليل من الجانب النظري في طرح المواضيع التعليمية المقررة، ومقابلته بالتطبيقي المتمثل في الحصص الاستدراكية والتمارين، باعطائه الأولوية في العملية التعليمية وفق مقاربات تبليغية، أي تحقيق الكفاية اللغوية لدى المتعلم عبر جميع المستويات.

ولعّل أهم نقطة يجب التنبيه إليها؛ أنه على الرغم من هذه الدعوات والطرائق الاصلاحية، على المستوى التعليمي اللغوي؛ إلا أن الضعف اللغوي ما زال متفشيا إلى حد الآن، ويمس كل من المعلم والمتعلم.

فعلى إثر هذا الضعف اللغوي يقترح الباحث الجزائري "بعيطيش" حلا لإستدراك ذلك اللبس الذي يعتري مستعملي اللغة العربية الذي نلمسه في فحوى خطابهم، المتمثل في تجنب الغلو في تلك الاصلاحات التعصيرية التيسيرية، التي تناقض مفاهيم التيسير، كون تلك الأخيرة –الاصلاحات– تطمح إلى تحقيق تقعيد جديد لنّحو اللغة العربية التربوي يطبعه التيسير. حيث يوفق فيه بين ما جاء به تراثنا اللساني العربي، والجديد الذي جاءت به الدراسات اللسانية المعاصرة، يقول: «ينبغي للإصلاحات التي نروم تحقيقها؛ خاصة ما يتعلق بتيسير النحو، أن ترتبط بنظرية نحوية معاصرة، تستجيب للشروط العلمية المعاصرة، بحيث تنفتح على النظريات اللسانية الحديثة من جهة، وتنسجم مع المبادئ التربوية والنفسية والطرائق التعليمية الحديثة من جهة أخرى، ونزعم أن هذه الشروط متوفرة في نظرية النحو الوظيفي الحديثة»[1].

3 2 -مفهوم تيسير النحو العربي:

وإذا ما نظرنا إلى أدبيات تيسير النّحو العربي في الاطار التربوي والبيداغوجي؛ فهي متعلقة بالعملية التعليمية بطرفيها المعلّم والمتعلّم،

فإنّه من أهم تلك المعاني التيسيرية التي تؤسس لنحو وظيفي: التخفيف على المتعلمين، الاختصار، التبسيط، البعد عن التعقيدات الذهنية والفلسفية، إلغاء بعض الأبواب النحوية واقتراح أخرى.

1– يحي بعيطيش، "النحو العربي بين التعصير والتسيير"، ص: 119.

فبناء على هذه المبادئ التربوية المعنوية، التي تنقلب أو تعود على المتعلم إما بالسلب أو الايجاب، يرى "يحي بعيطيش" أن يجب ربطها ببعض المفاهيم البيداغوجية الحديثة. والتي منها[1]:

أ- **التفريق بين النحو العلمي، والنحو التعليمي البيداغوجي:** هذه الثنائية التي نلمس فيها فرقا جوهريا فـــ:

1 -**النحو العلمي:** الذي يراه "يحي بعيطيش"؛ عبارة عن نظرية نحوية نصف ونفسر من خلالها البنية التركيبية للجملة، ذلك الأخير الذي قد يكون إما نحوا تراثيا، أو نحوا توليديا تحويليا، أو نحوا وظيفيا.

2- **النحو التعليمي (البيداغوجي):** وهو الذي يقدم مفاهيم ومصطلحات نحوية للنحو العلمي، كأنه يقدم له إطارا مُمَنهجا على أسس تعليمية متسقة ومنظمة.

فلا يجب الخلط بين هذه الثنائية وترسيخها في أذهان المتعلمين؛ حتى تتحقق عملية الفهم والإفهام بينهم، التي من أجلها انصبت جهود لفيف من دارسي اللغة العربية من أصحاب المنحى الوظيفي.

ب- أن تقوم عملية التيسير على جادة قويمة، ووعي تام بالمواضيع العلمية، بعدم التصرف غير الواعي، بحذف محور من مقرر دراسي وفق ميولات خاصة، ودون أن يكون هناك قرار بيداغوجي يسمح بذلك ويضبطه.

ج- أن تحقق القواعد التي تم تيسيرها؛ الكفاية اللغوية للمتعلم التي تكسبه بذلك ملكة تبليغية لعرض مقاصده، وبذلك تحقق الأثر العملي والبعد الوظيفي التداولي في خطاب المتعلمين.[2]

1- ينظر يحي بعيطيش، "النحو العربي بين التعصير والتسيير"، ص: 120.

2- ينظر المرجع نفسه، ص: 121.

3-3- نظرية النحو الوظيفي:

سبق لنا الإشارة إلى أن النظريات اللسانية متعددة؛ ومن أهمها نظرية النحو الوظيفي المعاصرة التي جاء بها اللساني سيمون ديك، حيث أرسى هذا اللغوي أسس النحو الذي يقترحه وقدم الخطاطة العامة لتنظيم مكوناته، ومن خلال بنية نحوها أو جهازها الواصف الذي يتميز بالدقة والمرونة، أن تؤسس لنفسها مكانة علمية متميزة بين النظريات اللسانية المعاصرة بصفة «تمكنت عامة، والنظريات النحوية بصفة خاصة، حيث أصبحت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية قبلها، وتطمح منذ الثمانينيات، أن تكون بديلا للنظرية التوليدية التحويلية بكلّ نماذجها»[1].

لذا فقد صنفت اللسانيات العربية إلى ثلاث اتجاهات مختلفة منهجيا؛ فذكر لنا الباحث "بعيطيش" أحد هذه الاتجاهات التي اتخذها قالبا معرفيا محموليا ينقل منه أفكاره، ويتخذه أرضية خصبة للتنظير لأعماله الوظيفية والتطبيق لها. فهو الاتجاه الثالث على حسب الترتيب التزامني لها فهو المنهج الوظيفي الذي اتخذ إطارا نظريا للدراسة اللسانية المعاصرة، حيث يقول "يحي بعيطيش": «أحسن من يمثله نظريتان وظيفيتان اثنتان، تقف كلتاهما موقفا إيجابيا معتدلا من التراث اللغوي القديم وبصفة عامة، ومن النظرية النحوية القديمة بصفة خاصة، يمثل أولاهما الباحث "**جعفر دك الباب**" في دعوته إلى نظرية بنيوية وظيفية، من خلال المزج بين المبادئ العامة التي تقوم عليها كل من نظرية ابن جني، ونظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني، ونظرية الوجهة الوظيفية لماتزيوس، وتطوراتها لدى أكبر تابعية دانيش وفيرباس» [2].

ومثل ثانيهما الباحث اللغوي "**أحمد المتوكل**" الذي اتخذ نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة، سنة 1985- 2003م، التي حاول من خلالها أن يرسم معالم واضحة لنظرية وظيفية جديدة للنّحو العربي، واستطاع أن يقدم نظرية

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 77.

2- المرجع نفسه، المقدمة، ص: "ه".

متماسكة، يفترض البحث أنها مرشحة أكثر من غيرها لأن تكون بديلا معاصرا للنظرية النحوية القديمة، نظرا لمزاياها الكثيرة وكفاياتها المتعددة[1].

بعكس الاتجاه الأوّل الدكتور "جعفر دك الباب" الذي اتسمت آرائه حول نظرية النحو الوظيفي، بأنها لم تستوف جميع كفايات نظرية النحو الوظيفي، ذلك أنها لم تتعد إطار الجملة.

إن التراكيب اللغوية ببنايتها وسياقاتها المختلفة؛ مرتبطة بمقاصد الخطاب ومقتضيات الحال؛ ارتباطا يجعل البنية تابعة للوظيفة وخادمة لها وليس العكس. م مّا حذا باللسانيين الوظيفيين لجعله مبدءا من المبادئ التي تقوم عليها اللسانيات الوظيفية. وهذا ما وضحه "يحي بعيطيش" في أطروحته دكتوراه دولة "**نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**".

لذا نجد طوع الباحث اللساني أحمد المتوكل للنّحو العربي للنّحو الوظيفي لسيمون ديك في أعماله النموذجية الوظيفية ، واتخذه إطارا نظريا لأبحاثه المتعددة متخذا سبيل الأفكار والمبادئ المنهجية الوظيفية التي جاء بها والمتجسدة في مشروعه الوظيفي. وهذا ما اتخذه "بعيطيش" أرضية خصبة هو الآخر للتنظير لأفكاره الوظيفية شارحا من خلالها الأعمال الوظيفية لمن سبقوه في إطار دراسة الدرس اللغوي النحوي من منظور وظيفي بحت.

3 3 1 النماذج (المراحل) الوظيفية للنحو الوظيفي:

ويميز الدكتور "يحي بعيطيش" ثلاث نماذج نحوية مرت بها نظرية النحو الوظيفي، منذ نشأتها إلى يومنا هذا وهي[2]:

1 -نموذج النحو الوظيفي ما قبل المعيار 1978- 1988م:

وشمل بصفة عامة كل الدراسات التي مست مجال الدلالة، والتداول، والمعجم، والتركيب، في إطار الكلمة المفردة والجملة (البسيطة والمركبة)، مع التركيز على الجملة البسيطة.

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، المقدمة، ص: "و".

2- المرجع نفسه، ص: 78- 79.

2 -نموذج النحو الوظيفي المعيار 1989- 1997م:

يشمل جملة من الدراسات مست بعض القضايا المعجمية، والتركيبية، والتداولية، في إطار الجملة المركبة والمعقدة، حيث أعادت فيها النظر بإجراء بعض التعديلات عليها لتناسب إنتاج الخطاب أو النص.

3 -نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار 1997م...:

وهو النموذج الذي لا يزال في طور النشأة والتعديل، وهو بحاجة إلى بحوث مكثفة لتأسيس فرضيته القائمة على أطروحة التماثل البنيوي الوظيفي للخطاب، ومفادها أن بنية الخطاب الطبيعي بنية واحدة تنعكس بكيفية واحدة في نموذج مستعمل اللغة الطبيعية.

ونجد "يحي بعيطيش" في موضع آخر؛ في إحدى مقالاته التي ألقاها، يتحدث عن المراحل التي مرت بها نظرية النحو الوظيفي بمفهوم آخر هما:

1 -نموذج الجملة 1978م:

ظهر مع كتاب " سيمون ديك" "نظرية النحو الوظيفي"، وتلتـــــه أبحاث ومؤلفات أخرى، تعالج موضوع نحو الجـــملة. وهذه المرحلة تقابل مرحلة نموذج النحو الوظيـفي المعيار 1989- 1997م.

2 -نموذج النص 1989م:

ظهر مع كتاب "سيمون ديك" "النحو الوظيفي"؛ هذا النمـــــوذج تميز عن النموذج الاول بأفكار جديدة، تجاوزت نحو الجملة إلى نحو النص، وقد أتبـــع هذا الكتاب بدراسات وأبحاث أجراها المؤلف مع عدد من الباحثين؛ منهم "أحـــمد المتوكل"، وأعمالهم مستمرة إلى اليوم، تقوم بضبط أفكار هذا النموذج وتدقيقها وتوســيع مفاهيمه.[1]

وما نلحظه في هذا المقال؛ أن هذا النموذج -نموذج النص- يشمل كلتا المرحلتين السابقتين الواردتا الذكر ويلخصهما: "نموذج النحو

1- ينظر يحي بعيطيش، "النحو العربي بين التعصير والتسيير"، ص: 122.

الوظيفي في المعيار 1989- 1997م"، نموذج النحو الوظيفي ما بعد المعيار 1997م.

وانطلاقا من هذا السياق؛ نجد أن من أهم المحاور الرئيسة التي يضطلع نموذج النّص أو نحو النّص بدراستها؛ الإحالة التكرارية، التي يكاد غالبية علماء النص يتفقون على أنماط تكرارية، تشكل نقطة التقاء علماء النص المحدثين في درسهم للإحالة التكرارية، وتلك الأنماط التي فيها ما هو شكلي ومنها ما هو معنوي، أو هما معا؛ فنجد هنا إشارة "يحي بعيطيش" بأن «التكرير هو شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب عادة عنصر معجمي، أو ورود مرادف له، أو شبه مرادف، أو عنصرا مطلقا، أو اسما عاما»[1].

إن هذه الأمثلة تجسد ما جاء في مضمون قول "يحي بعيطيش":

- هيهات هيهات لما توعدون، أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين: تكرار لفظي تام. بتكرار اللفظ والمعنى مع وحدة الدلالة.
- قال الله تعالى: ﴿صِرَاْطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الْضَّاْلِيْنَ﴾[2]. تكرار وترادف معنوي؛ أي تكرار اللفظ دون المعنى، لأنها جمل تتلاقى في معنى واحد تسهر على استمرارية الوظيفة الإحالية التي يضطلع بها التكرار المعنوي.
- الحيوان والإنسان، الجماد، كلها أسماء عامة ومطلقة بين عدة أسماء تشملها جميعها مثلا الإنسان يشمل: الرجل، المرأة، الولد، الشيخ..إلخ. أما لفظ الكائنات الحية، اسم مشترك بين مجموعة الأنماط الاسمية التي سبق ذكرها.

فانطلاقا من هذه الأمثلة نخلص إلى أن التكرار ذو نظرة وظيفية وذلك أن:

- التكرار له دور مهم في تحقيق التماسك بين أجزاء النص، وأنه –التكرار– تحكمه قوانين نحوية، ليضطلع إلى شد البنى التركيبية وتماسكها سواء الجملية أو النصية.

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 154.

- محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط 1، 1991م، ص: 24.

2- سورة الفاتحة، الآية: 7.

-التكرار ذو وظيفية تداولية يقوي الاعلامية؛ بإثارة التوقع لدى السامع للموقف الجديد وتعزيز مقصدية المتكلم، فهو إحدى الاستراتيجيات التواصلية والحجاجية بالدرجة الأولى، إذ يؤتى به لأغراض تداولية كالتأكيد على الموقف الكلامي، وتعظيم الأمر وتهويله، وزيادة في التنبيه والتذكير؛ إذا طال وامتد الكلام خشية في تناسي الأول، وغيرها من الوظائف والأغراض ذو طابع وظيفي تكراري.

3 3 2 -الكفايات التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها:

إن الحديث عن الكفايات الوظيفية التي يسعى النحو الوظيفي إلى تحقيقها واستيعابها؛ من منظور اللسانيات الوظيفية، والمجسدة في مدى القدرة التواصلية التي يمتلكها كل من المتكلم والسامع داخل بوتقة الخطاب، خدمة للدرس اللغوي النحوي ووظيفيته. فلا بد أن نستحضر الأفكار والمبادئ المنهجية التي جاءت بها نظرية النحو الوظيفي.

يعد النحو الوظيفي من النظريات التي تنتمي من حيث مبادئها المنهجية إلى اللسانيات الوظيفية، حيث أن هذه النظريات تختلف بعض الاختلاف من حيث تنظيم مكونات النموذج؛ جهاز الوصف إلا أنها تتبنى جميعها مجموعة من الفرضيات حول طبيعة موضوع الوصف اللغوي، ومجموعة من المبادئ المنهجية العامة هي: «الوظيفة الأساسية للغات الطبيعية هي وظيفة التواصل، ترتبط بنية اللغة بوظيفتها ارتباطا يجعل البنية انعكاسا للوظيفة، موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم والمستمع، تعتبر الوظائف الدلالية، والتركيبية، والتداولية، مفاهيم أولى لا وظائف مشتقة[1].

فالدكتور "يحي بعيطيش" يرى أن النحو الوظيفي يشترط أن تكون الوظائف الدلالية، والوظائف التركيبية، والوظائف التداولية (كالمحور والبؤرة) مفاهيم أو علاقات أولية أصلية، يمثل لها في البنية التحتية (العميقة عند نظرية النحو التوليدي) ، انطلاقا من المعلومات المتوفرة في البنية الوظيفية التي تنتظمها تلك البنية التحتية –

1- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 10- 11.

العميقة-، وليس كما يتم في بعض نماذج نظريات النحو التحويلي التي تجعل الوظائف المذكورة سابقا بما فيها الوظائف التركيبية مشتقة من بنية مركبية شجرية[1].

ومنه فيسعى النحو الطامح إلى الكفاية؛ إلى تحقيق ثلاثة أنواع من الكفايات وهي: الكفاية النفسية، والكفاية التداولية، والكفاية النمطية.

1 -تحقيق الكفاية النفسية:

تعتمد نظرية النحو الوظيفي على أبحاث علم النفس بصفة عامة وعلم النفس المعرفي بصفة خاصة، سواء تعلق الأمر بمجال اكتساب اللغة وتعلمها بصفة عامة، أو بمجال الإدراك وآليات فهم اللغة وإنتاجها بصفة عامة، فعلم النفس اللغوي وعلم النفس المعرفي يهتمان حاليا بشرح كيفيات التشغيل الواقعي للنظام اللغوي المجرد، حيث يتم توضيح القواعد والإستراتيجيات التي تحكم عمليات إنتاج الجمل أو النصوص وفهمها سواء على المستوى الطبيعي لدى الإنسان، بشرح كيفية إمكان مستخدم لغة طبيعية ما، من أن يستمع أو يقرأ منطوقات لغوية معقدة مثل النصوص، وأن يفهمها ويختزن ما يهمه منها في الذاكرة، وأن يعيد إنتاجها من جديد مرة أخرى. أو على مستوى الإطار اللغوي الخاص بالذكاء الاصطناعي، وذلك بشرح عمليات تخزين المعلومات واسترجاعها وتحليلها[2].

ويمكن تلخيص مبدأ الكفاية النفسية في استجابته حسب نظرية النحو الوظيفي للشرطين إثنين وهما[3]:

- إبعاد التحويلات المعتمدة في النظرية التوليدية التحويلية من جهازها الواصف، لأنها غير مطابقة للواقعية النفسية، لأن التحويلات ليس لها وجود واقعي في ذهن أو عقل المتكلم والسامع.
- صياغة النظرية النحوية الوظيفية على أساس تضمن قالبها النحوي لجهازين هما: جهاز توليد أو "مولد" بمصطلح الحاسوب يضطلع بإنتاج العبارات، وجهاز تحليل أو

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 82- 83.

2- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 86.

3- المرجع نفسه، ص: 87.

"محلل" بمصطلح الحاسوب يقوم بالوظيفة العكسية، بحيث يمكن من إرجاع العبارات المحققة إلى بنياتها التحتية.

2- تحقيق الكفاية التداولية:

إن النحو الوظيفي؛ هو النحو الأكفى الذي يسعى إلى تحقيق هذه الكفاية، فهو ينحو منحى وظيفي تداولي، والذي ظهر مع تطور الدرس اللغوي الحديث، عندما غير مساره من الاتجاه اللساني الذي يرتكز على اللغة واللسان، إلى الاتجاه الذي يعرف بلسانيات الخطاب أو «التأدية المرتبطة بالمرسل والمتلقي والعلاقات التي تربطها ضمن عملية التبليغ التي أفادت في الآونة الأخيرة من نظرية الاتصال والإخبار، ولسانيات النص أو الخطاب [...]، وبما أن موضوع نظرية النحو الوظيفي هو وصف الملكة التبليغية وتفسيرها؛ فإنها أفادت مما أفادت منه عملية التبليغ بصفة عامة، ومن الدراسات الحديثة بصفة خاصة، إذ أدرجت في وصفها مفاهيم كثيرة، من نظرية الأفعال اللغوية، والقوة الإنجازية الحرفية، والمستلزمة، والاقتضاء، والإحالة»[1].

وعليه فإن مبدأ الكفاية التداولية لنظرية النحو الوظيفي يشترط أن يستجيب للشروط الأساسية الآتية[2]:

- يجب التمثيل لكل الخصائص التداولية، كالخصائص الوجهية، والخصائص الإنجازية، والوظائف التداولية التي تحملها مكونات العبارات في الجملة أو النص.
- أن يمثل للخصائص التداولية داخل النحو، حيث يمثل لفئة الخصائص داخل القالب النحوي الذي يحتل المركز أو القلب في الجهاز الواصف للنظريات، كما سيتضح في مكانه.
- أن يمثل لهذه الخصائص في مستوى البنية التحتية، قبل التمثيل للخصائص البنيوية في البنية المكونية، وذلك على أساس أن الخصائص البنيوية تعكس الخصائص التداولية لا العكس.

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 84.

2- المرجع نفسه، ص: 85.

3-تحقيق الكفاية النمطية:

يسعى النحو الوظيفي إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من اللغات الطبيعية المتباينة نمطيا في البنى اللغوية، فيرصد ما يجمع ويخالف بينها، ليتمكن من وضع القواسم (الخصائص) المشتركة بينها مع التركيز على وظائفها التركيبية والدلالية، والتداولية من منظور وظيفي، ولهذا يؤسس مبدأ الكفاية النمطية عند الوظيفيين المنتميين إلى نموذج النحو الوظيفي على هذا الأساس، لأنها متناظرة ومتماثلة إلى حد التطابق في الغالب، لذا «توسع نموذج النحو الوظيفي في الوظائف الدلالية والتداولية على حساب الوظائف التركيبية الصورية، لتضيق شقة الاختلاف بين اللغات، وتفسح المجال لائتلافها واشتراكها في مفاهيم دلالية واحدة كمفهوم المنفذ "الفاعل الحقيقي"، والزمان والمكان، والعلة، ومفاهيم تداولية مرتبطة بأوضاع مقامية تخاطبية لا تخلو منها لغة من اللغات كالمحور، والبؤرة»[1].

ولتحقيق الكفاية النمطية، يجب توفير شرطين أساسيين[2]:

- ضرورة تمحيص فرضية بنية مقاربة النحو الموحد، عن طريق إغنائها ببحوث مكثفة في كل المستويات للغات المتباينة نمطيا، من أجل تأكيدها بشكل نهائي، وإقصاء فرضية المقاربة التجزيئية.
- ضرورة توفير سمتي التجريد والملموسية، فقد اشترط "سيمون ديك" ضرورة التصاق الوصف النحوي بدرجة عالية قدر الامكان، بوصف ظواهر اللغة من جهة، وضرورة ارتقائه إلى درجة معقولة من التجريد في الوقت نفسه، تمكنه من الانطباق على لغات متباينة نمطيا من جهة أخرى.

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 88- 98.

2- المرجع نفسه، ص: 94.

3 3 3 -البنية النّحوية العامة لنظرية النحو الوظيفي:

إن صياغة نظرية النحو الوظيفي مرت بثلاث مراحل (نماذج) كما أشار "يحي بعيطيش" متميزة هي: مرحلة نموذج ما قبل المعيار، ونموذج المعيار، ثم نموذج ما بعد المعيار، وبما أن لكل مرحلة بنيتها النحوية الخاصة بها[1]، فهذا يفضي بنا إلى إحدى الجزئيات التي تخص النحو الوظيفي، فهي جديرة بالذكر وأن نمر عليها مرور الكرام بما يسع هذا البحث حولها، وهي مكونات الجهاز الواصف وطريقة تنظيم العلاقات القائمة بينها[2]:

1 -اللغة بنية تركيبية، صرفية، دلالية، تخلّفُها وظيفة؛ هي وظيفة التواصل.

2 -الخصائص الوظيفية للغات الطبيعية تحدد إلى حد بعيد؛ خصائصها البنيوية.

3- الأنماط الثلاث للعلاقات بين مكونات الجملة هي؛ علاقات دلالية: علاقات "المنفذ"، "المتقبل"، "المستقبل"، "الأداة،" "الزمان"، "المكان"، وعلاقات تركيبية: علاقة "الفاعل، المفعول"، وعلاقات تداولية: علاقة "المبتدأ،" علاقة "الذيل"،" المحور"،" البؤرة".

4- تشتق الجملة؛ كما يقترحه النحو الوظيفي في نموذج النواة أو ما قبل المعيار عن طريق ثلاث بنى أساسية: البنية الحملية، البنية الوظيفية، البنية المكونية. ويتم بناء هذه البنيات الثلاث عن طريق تطبيق القواعد التوالية: قواعد الأساس، قواعد إسناد الوظائف، قواعد التعبير.

فالأساس هو عبارة عن معجم للمفردات، تستوحي وتنتقي وتحدد وتحمل قواعد النّحو منه المصادر المعجمية "الاشتقاق" التي تمثل الإطار المحمولي الذي تنقل منه المفردة الأساس من بنيتها الأصلية إلى المشتقة للتأسيس لنحو جملة وظيفي، بوصده أي -الإطار المحمولي- توزيع المفردة الأساس، وخصائصها الدلالية بحيث تنقل المفردة الجامدة الأصلية الأساس وفق الإطار محمولي إلى بنية حملية تامة التحديد، بتوسيعها حسب مقتضى الحال بإضافة الحدود "اللواحق"، ومخصصات السمات الجهية والزمنية للمفردة المحمولة إذا كانت فعلا. حيث تصبح تلك البنية الحملية ذات معنى بعدما انتقلت

1- يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 125.

2- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 126.

عبر إطارها المحمولي، إلى بنية تحمل بين ثناياها اللغوية وظائف مختلفة للجملة النحوية على حسب ترتيبها وتنغيمها، فتلك الوظائف هي التي تحدد الخصائص البنيوية لتلك الجملة.

هذه البنية الحملية؛ التي تؤسس على قواعد إسناد الوظائف، لتوزيعها على الوحدات اللسانية واللغوية على حسب ترتيبها الأصلي "عمدة" كالفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، "فضلة" كالمفعولات، "مسند، مسند إليه" كالفعل والفاعل" و"المبتدأ والخبر" ، فتحدد الوظائف التركيبية، الوظائف التداولية، فتنتج بالتالي البنية الوظيفية، وفيها تتوافر الخصائص الدلالية، التركيبية، التداولية، التي تستلزمها قواعد التعبير التي تتحقق من خلالها البنية المكونية "التركيبية"، حيث تتحقق فيها عناصر البنية التي تشتمل على القواعد الصرفية، وقواعد إسناد الحالات الإعرابية، وقواعد تحديد رتبة مكونات الجملة فيكون نتاج ذلك بنية تتوفر فيها المعلومات اللازمة على القائمة القواعد الصوتية التي يتم بواسطتها التأويل الصوتي المناسب[1].

يمكن توضيح الجهاز الواصف لنحو الجملة بواسطة الشكل الآتي[2]:

الأساس ← إطار محمولي ← بنية حملية ← قواعد إسناد الوظائف ← بنية وظيفية ← قواعد التعبير ← بنية مكونية ← قواعد صوتية ← تأويل صوتي.

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 126- 127.

2- المرجع نفسه، ص: 126. ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية، ص: 128.

5- يتكون الجهاز الواصف لنموذج النص في مرحلة المعيار من ست قوالب لغوية وظيفية وهي: القالب النحوي، القالب المنطقي، القالب الاجتماعي، القالب المعرفي، القالب الإدراكي، والقالب البلاغي. حيث يعتبر القالب النحوي في هذا النموذج المركز؛ هو القلب النابض الذي يغذي كل القوالب، فتتفاعل فيما بينها، لتضطلع بوصف وتفسير القدرة التواصلية لمستعمل اللغة الطبيعية، التي توسعت في هذا النموذج إلى ست ملكات، تقابل كل ملكة القالب المناسب لها وهي[1]:

أ- **الملكة اللغوية:** يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من إنتاج وتأويل عبارات لغوية، ذات بنيات متنوعة ومعقدة، في عدد كبير من المواقف التبليغية المختلفة وهي تقابل القالب النحوي. وهي ملكة فطرية في الإنسان؛ فهو عند انتاجه الجمل النحوية فإنه في ذلك يتكلم على حسب سليقته أي حسب اختياراته هو التعبيرية، للوصول إلى مقاصده.

ب- **الملكة المنطقية:** يتمكن من خلالها مستعمل اللغة، من اشتقاق معارف مختلفة انطلاقا من مبادئ المنطق الاستنباطي والمنطق الاحتمالي، وتقابل القالب المنطقي.

فمستعمل اللغة هنا يستخدم قدراته الذهنية، والعقلية، والفكرية، والعلمية المعرفية التي يتخذها مدخلا لتوظيف خبراته، في قدرته على القيام بالعمليات العقلية؛ الاستنباط، التحليل، الحدس، الشك للوصول للمعرفة الحقيقية، التفكير، الادراك، الاحصاء باعتماده المخططات البيانية، الرياضيات باستخدامه الرموز الرياضية بعيدا عن الإنشاء والتعبير.

ج- **الملكة الاجتماعية:** تمكن هذه الملكة مستعمل اللغة من مطابقة أقواله، مع الأعراف والعادات الكلامية في المجتمع، بحيث يعرف كيف يحقق أهدافا تبليغية مع مختلف المخاطبين، وتقابل القالب الاجتماعي. فهذه الملكة تحقق لمستعمل اللغة أحد وظائف اللغة؛ وهي الوظيفية الاجتماعية المتضمنة في خطابه مع غيره.

د- **الملكة المعرفية:** وتتمثل في الرصيد المعرفي المنظم، الذي يكتسبه مستعمل اللغة من خلال اشتقاقه معارف، من العبارات اللغوية، يخزنها ويستحضرها في الوقت

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 128.

المناسب، ليؤول بها العبارات اللغوية، وهي تقابل القالب المعرفي. فهذه المعرفة تقوم على اختيارات مستعمل اللغة بحسب مقتضى الحال.

ه- الملكة الإدراكية: تمكن مستعمل اللغة من إدراك محيطه، ليشتق منه معارف، يستثمرها في إنتاج العبارات اللغوية وتأويلها، وتقترن هذه الملكة بالقالب الإدراكي. وهذه الملكة نجدها واضحة جلية عند الشعراء؛ فمنهم من نجده يغلب عليه طابع وأثر الرومانسية الفنية، وذلك أن شعره مستوحى من إدراكه ووعيه للطبيعة وهذا ما نجده عند شعراء جماعة أبولوا الحديثة.

و- الملكة البيانية أو الملكة الشعرية: وهي تلك الملكة التي تمكن فئة المبدعين بصفة خاصة، من إنتاج الأثر الفني، والقالب الخاص بها، هو القالب البلاغي أو القالب الشعري.[1]

فالقالب البلاغي الشعري يحتوي على القواعد والمبادئ التي يتفاعل بها مع القوالب الأخرى خاصة مع القالب الادراكي، ليصف الآثار الفنية ويفسرها. فهذه الملكة نجدها أيضا عند الشعراء الذين يبصرون إلى الظواهر الطبيعية بشكل أعمق، فهم يرون ما لم نراه نحن بشفافية تامة. وكذلك نجدها مع البلغاء والخطباء.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن هذه القوالب ليست متساوية من حيث الأهمية، فتوظيفها يتم على حسب مقتضى الحال واشتغالها مع بعضها البعض ، كحال تحليل الظاهرة الفنية الطبيعية وتفسيرها، وهناك من الحالات ما يستدعي بنا اشتغال بعضها فقط دون أخرى، كما هو الشأن في التبليغ والتواصل العادي.

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 128.

ويقوم القالب النحوي داخل إطار البنية للنموذج في مرحلة ما بعد المعيار على ثلاث مستويات أساسية[1]:

أ –**مستوى علاقي:** ويمثل فيه للخصائص التداولية ضمن قالب تداولي مستقل، وتحتوي أولياته وقواعده على ثلاث طبقات، هي على التوالي: طبقة الإبلاغ، طبقة الإنجاز، وطبقة الوجه.

ب– مستوى تمثيلي: يشمل طبقة الحمل الموسع الذي يمثل فيه للخصائص الدلالية ضمن قالب دلالي مستقل، تضطلع أولياته وقواعده الأساسية بالتمثيل لثلاث طبقات، هي: طبقة التأطير، طبقة التسوير، وطبقة الوصف.

ج– مستوى بنيوي: تضطلع أولياته وقواعده الأساسية برصد القواعد الصرفية التركيبية، أي التمثيل الصرفي التركيبي للبنية المكونية "التركيبية"، التي يتم بناؤها، ليس على مستوى ما يقدمه لها القالب الصرفي التركيبي فحسب، وإنما على أساس ما تقدمه بقية القوالب الأخرى المتفاعلة فيما بينها، وعلى رأسها القالبين التداولي والدلالي، وينطبق ذلك على أقسام الخطاب كلها، سواء كانت نصا أو جملة مركبة أو جملة بسيطة أو مركبا فعليا أو اسميا.

6– أن القسم النهائي المكمل والمجسد للبنية المكونية هو القالب السمعي، الذي تعمل أولياته وقواعده الأساسية بالتمثيل الصوتي لمختلف أقسام الخطاب، السالفة الذكر، التي تتجسد نطقا أو كتابة.

2 يعتبر القالبان التداولي والدلالي ممثلين للبنية التحتية التي تشغلها طبقات المستوى العلاقي والتمثيلي، ويعتبر القالبان الصرفي التركيبي، والسمعي ممثلين للبنية المكونية "التركيبية" التي تقوم على قواعد التعبير، قواعد الصوت، التأطير، لتحقيق بنية الخطاب على اختلاف أقسامها، وبذلك يتم التفاعل بين القوالب والطبقات على مستوى البرنيتين للبنية الأساس الوظيفية.

1– ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 132.

8- وعلى مستوى عملية إنتاج الخطاب أو فهمه وتأويله، يتم في الأول الانطلاق من مرحلة الدخول في عملية التخاطب وتبليغ مقاصد معينة، أي ننطلق من بنية تحتية طبقية، تنتهي بالتحقق الصوري الشكلي للخطاب مجسدة في تحقق بنيته المكونية "التركيبية".

وينعكس الوضع في عملية الفهم أو التأويل، إذ تنطلق من التمثيل الصوتي "التنغيم" لتلك البنية التحتية الطبقية، وتنتهي بمعرفة مقاصد وأغراض الخطاب على مستوى آخر طبقة من طبقات الإنجاز أو الإبلاغ.

9- تعتبر القوالب التداولية والدلالية، والصرفية التركيبية، والسمعية؛ قوالب مركزية متعلقة ببنية الجملة النحوية الوظيفية، في حين تكون القوالب الهامشية، كالقالب الاجتماعي، والمعرفي، والمنطقي، خارجة عن الإطار أو البنية النحوية الوظيفية[1].

لأنها تلعب دورا مساعدا للقوالب المركزية التي يتحتم تشغيلها في كل خطاب، في حين يقتصر دور القوالب الهامشية على تزويد منتج الخطاب أو مؤوله بمعلومات إضافية.

وما نخلصه في الأخير؛ هو أن النموذج الوظيفي ما بعد المعيار يختلف عن نموذج المعيار؛ من خلال تعميق مكونات القدرة التبليغية وتوسيع طبقاتها، وتخصيص قالبين مستقلين عن القالب النحوي للخصائص التداولية والدلالية هما: القالب التداولي والقالب الدلالي.

وحاصل النظر فيما مضى أنّ "يحي بعيطيش"؛ من الباحثين اللسانيين الجزائريين المتميزين في المجال الوظيفي؛ والذي يبرهن تميّزه ما ورد في أطروحته "**نحو نظرية وظيفية للنحو العربي**"، التي تبني أفكارا ومبادئ منهجية، حاول فيها تجسيد مشروع، اقترح تسميته بـ"الأسلوبية الوظيفية"، هذا المشروع الذي جمع بين مبادئ نظرية النحو الوظيفي، ممثلة في مبدأ تبعية البنية للوظيفة ومفهوم الملكة التبليغية، ومفهوم الملكة البيانية "الشعرية بمصطلح المتوكل" والوظيفية الأسلوبية، وآليات تشغيل القوالب، وبين نموذج "جاكبسون" التبليغي بوظائفه المعروفة، مع التركيز على الوظيفية الأسلوبية

1- ينظر يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص: 131.

"الشعرية" ومفهوم الوظيفة المهيمنة، ومفهوم الانزياح، وبين النموذج العاملي لـ"غريماس" حول النص بصفة عامة والنص السردي الروائي بصفة خاصة، ذلك أن النص العادي بصفة عامة والنص الأدبي "قصيدة، قصة، روايةٌ" بصفة خاصة، يعتبر بنية تبليغية تخضع لمواصفات التحليل الوظيفي، سواء تعلق الأمر بخضوعها لنموذج البنية العامة للخطاب المقترحة في نموذج ما بعد المعيار في نظرية النحو الوظيفي، وخاصة نموذج اشتغال الملكة الإبداعية المقترحة في هذا البحث، أو للمفاهيم المنبثقة من نموذجي جاكبسون وغريماس.

4) السمات الوظيفية في كتابات صلاح الدين ملاوي:

يعد الباحث الجزائري "صلاح الدين ملاوي"؛ من دارسي اللغة العربية المعاصرين ذوي الاتجاه الوظيفي، فحري بنا التحدث عن الأفكار التجديدية والمبادئ المنهجية التي جاء بها في إطار اللسانيات الوظيفية، معتمدا في ذلك على التحليل الوظيفي المحض. ويمكن أن نكتشف جهود هذا الباحث؛ انطلاقا من أطروحته للدكتوراه المعنونة بـــ: "**التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي**"، وبعض مداخلاته التي يمكن أن تخدم ما نحن بصدده. فما كان باستطاعتنا إلا أن نوجز بعض جهوده في الآتي:

4-1- مفهوم الوظيفة:

إن مفهوم الوظيفية عنده مصطلح فضفاض، زئبقي، مائع الحدود؛ تختلف دلالاته حسب استخداماته المتضاربة، وتباين مفاهيمه ومنها أقسامه التي تدور رحاها في فلك الباحثين، وذلك تبعا لاختلاف مشاربهم الفكرية ومبادئهم المنهجية التي يعتدون بها لتفسير الظاهرة اللغوية. لينقل لنا بعض المفاهيم المنهجية المتباينة الرؤى بعين رقيبة وبنظرة نقدية دقيقة؛ لبعض الدارسين العرب لمفهوم الوظيفة، التي لا نقطع فيها بوضوح الدلالة وجلاء الغرض. وهذا ما صحَّ بالباحث أن يورد لنا المسرح المعنوي لهذه المفاهيم؛ وفيما يلي تحرير بيانها وتفصيله[1]:

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، أطروحة دكتوراه العلوم في الأدب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 15- 12- 2007م، ص: 96.

الذي يرى أن البعض منها أخرج لفظ الوظيفة من باب اللغة، وجعله حمّال لأغراض تعليمية. ليقسموا النحو إلى قسمين: نحو وظيفي، ونحو تخصصي، وهم يريدون من وراء ذلك النحو التعليمي. فراحوا يصنفون مؤلفات في القسم الأول موسومة خطأً بالنحو الوظيفي، فحسب القارئ المتصفح لها يجدها غير مطابقة للعنوان –النحو الوظيفي– ممّا يجعله ظانًّا حقا أنّها من كتب اللسانيات الوظيفية.

فمن بين هذه المصنّفات؛ كتاب "صالح بلعيد" "النحو الوظيفي"، إذ يقول فيه: «كما عملت على تزكية ما نصّت عليه أعمال اللجان التربوية الوطنية في هذا المجال، من النظر إلى المواد في بعدها الوظيفي المباشر، [...]، ومن هنا ركّزت على الإعراب، لأنه وسيلة للنطق السليم للكلم العربية واستغنيت عمّا أثقل المادة»[1].

ونجد الباحث "ملاوي" ينقل لنا سياقا فيما قيل عن النحو التخصصي والوظيفي، وبيانه أنّ: « للنّحو نوعان: نحو وظيفي ونحو تخصصي، ونقصد بالنحو الوظيفي مجموعة القواعد التي تؤدي الوظيفة الأساسية للنّحو؛ وهي ضبط الكلمات ونظام تأليف الجمل ليسلم اللسان من الخطأ في النطق والخطأ في الكتابة. أمّا النّحو التخصصي فهو ما يتجاوز ذلك من المسائل المتشعبة، والبحوث الدقيقة التي حفلت بها الكتب الواسعة»[2].

إنّ هذه السياقات التركيبية التي جاء بها الباحثون الثلاثة؛ باتفاقهم على رؤى واحدة، اقتصرت على حصر مفهوم الوظيفة ودلالتها على البعد اللغوي لها، على أنها مجرد ضابط من الضوابط اللغوية، التي تدفع اللحن في القول، وأَمْنِ اللبسِ في الكتابة. على إثر تقسيمهم للنّحو إلى نحو وظيفي مقابل لنحو تخصصي.

فقد عاب الباحث هذا النّوع من المصنّفات أو شبيهاتها، ورأى لو وُسمت بالنّحو التعليمي (العلمي) عوضا عن أو تشبيهها بالنّحو الوظيفي، لكان في ميزان العقول أصح

1– ينظر صالح بلعيد، النحو الوظيفي، ص: 3.

2– ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 97.

وأوضح؛ لأن النّحو الوظيفي لا ينهض في حقيقة الأمر طرفا مقابلا للنّحو التخصصي، بل ينسلك فيه باعتباره حقلا تخصصيا لا غبار عليه.[1]

إذن فالباحث لا يعتدّ بالمعاني الوظيفية التي تعتريها هذه المصنّفات، فالمشكلة هنا اصطلاحية مفهومية، لذا ينبغي الاحتراز من الوقوع في شباكها، وينفي الاعتداد بها من منظور وظيفي طبعا.

يرى الباحث "صلاح الدين" أنه يوجد من الباحثين من يُسَوي بين الوظيفة والدور وجعلهما مترادفين متطابقين ، ليستدل بذلك ببعض ما جاءت به بعض المصنّفات التي تعزز هذا المقام وتَسْتَبْينُهُ، ومن ذلك ما وجده في "المعجم الموسوعي الجديد لعلوم اللغة"؛ ممّا تم عرضه فيه من الوظائف التركيبية من حديث عن الدور والوظيفة كأنهما شيء واحد[2].

ليأتي ما يقابل هذه المرادفة؛ لنجد فئة أخرى من بعض الدارسين تمايز بين المصطلحين بنفي تطابقهما.

يرى أصحاب النّحو الوظيفي أن الوظيفة أعمُّ من الدور [3]، ذلك أن الوظيفية أولا تعني الوظيفة أو الدور الذي يؤديه الشيء، وأن معنى ذلك الأخير يكمن في تأديته لوظيفته، أي حيث خصائصه الوظيفية في الخطاب المنجز اللغوي. فالوظيفية تعني الدور "الوظيفة" الذي تقوم به الوحدات اللسانية "العناصر اللغوية" كالمبتدأ، الفعل، مثلا داخل التركيب، وذلك بحسب ترتيبها، وإذا اعترى ذلك التركيب تغيير "تقديم أو تأخير"؛ تتغير وظيفة تلك الوحدة ومنه تتغير دلالة ذلك التواصل. ولا ننسى في هذا المقام؛ دور السياق المهم في تقوية وظيفية (تقوية المعنى ومنه تقوية الوظيفة التواصلية) أي وحدة لسانية تركيبية داخل البنية الواحدة. فالأدوار الدلالية مثل: المنفذ، والمتقبل، والمستقبل، والمستفيد، والأداة، والزمان والمكان (الوحدات اللغوية اللسانية) ونحو ذلك تتحدّد، من

1- ينظر المرجع نفسه، ص: 98.

2- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 99.

3- ينظر المرجع نفسه، ص: 100.

منظور النحو الوظيفي مستوى الإطار الحملي الذي يعطيه المعجم حال كون المحمول محمولا أصليا، أو قواعد تكوين المحمولات حال كون المحمول مشتقا[1].

ذهب الباحث إلى أن الوظيفة تأتي بمعنى الدور بناء على رتبة (منزلة) أي وحدة لغوية لسانية، مثل رتبة الفعل والفاعل، المبتدأ، الخبر، داخل النسق التركيبي، تبعا للسياق المقامي الذي من أجله أُئْتُلِفَتْ الجملة إن هذا المعنى جيء به مرادفا ومكافئا، بل معادلا لمصطلح الوظيفة، وذلك بصدد الحديث عن وظائف اللغة [2]، أي أنّ الوظيفة تأتي بهذا المعنى انطلاقا من توظيف الأساليب الكلامية المختلفة تبعا لأغراض متكلم اللغة مهما كانت. حيث يعزز هذا المعنى ما جاء به "أحمد المتوكل" أيضا في سوقه الوظيفة على معنيين؛ أحدهما «ما تستعمل اللغة لتأديته من أغراض»[3].

ويرتبط مصطلح الوظيفة بالمعنى أشدّ الارتباط، ذلك أن المعنى يعبّر عن وظائف البنى اللغوية المتباينة، لأنه لا يمكن تصور مبنى دون معنى، كما يقال أن المباني خادمة للمعاني، عند جمهور النحاة والبلاغيين القدماء منهم والمحدثين، وغيرهم من ذوي الشأن في ذلك، في تداولهم لهذا المفهوم "المعنى". فإنّنا نجد عند رهط منهم ما تحويه كتاباتهم على ما يميّز مدلول الوظيفة في علاقته الوثيقة بمدلول المعنى، ممّا يدّل أولا على أنّهم على سابق معرفة بمقومات الوظيفة من خلال تطلعهم الواسع بالمعنى.

فمن القدماء الذين أحاطوا خُبرًا بالوظيفة "الزجاجي"؛ فقد استعمل لفظة المعاني في مدلول الوظائف النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة، وذلك في سياق حديثه عن علة دخول الإعراب في الكلام.

ومن المحدثين من ربط بين مفهوم الوظيفة والمعنى؛ فهذا "تمام حسان" –مثلا– يقول في المعاني: «هي في حقيقتها وظائف تؤديها المباني التي تشتمل عليها وتنبني منها هذه الأنظمة، [...]، ومن هنا يكون المعنى وظيفة المبنى، [...]، ومن ثمّ أطلق

1– ينظر أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1406ه– 1986م، ص: 33.

2– ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 101.

3– أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 46.

الباحثون على هذا المعنى الذي تكشف عنه المباني التحليلية للغة اسم المعنى الوظيفي»[1].

ومن هؤلاء أيضا "محمد محمد داوود"؛ الذي ربط الوظيفة بحبل المعنى، في سوقه للوظائف النحوية تعريفا القائمة على المعاني الخالصة، فيقول فيها: «ويقصد بها المعاني المستفادة من التركيب والسياق»[2].

هذا ممّا يدّل على العلاقة الوثيقة بين الوظيفة والبنية، باعتبار المباني قوالب لغوية تصب فيها المعاني، مما يفضي أن المعاني (الوظيفة) سابقة في وجودها عن البنية، فهي قبلا تكون مجرد صورة ذهنية ينتجها المتكلم باختياراته هو أي ما يحقق له أساسياته أولا في عملية التبليغ والتواصل، ثمّ تجسد في إ طارها البنيوي لها مكون تركيبي في أجمل صيغة صرفية ونحوية.

وصفوة القول أن مفهوم الوظيفة من منظور طبيعي لا يرقى كثيرا إلى مستوى مفهوم المعنى، إذ أن مفهوم الوظيفة يقوم على مفهوم المعنى غير أنه لا يطابقه، على غرار أنه هناك وظائف لا تفارق المعنى كالوظائف الدلالية والتداولية، فإن هناك بعض الوظائف لا أثر فيها للمعنى مطلقا كالوظيفة الأسلوبية. فمن هذا تلمس "ملاوي" تباينا في علاقة الوظيفة بالمعنى؛ فالمعنى يعبر عن علاقة الشكل بمضمونه أي في علاقة الوحدات اللغوية اللسانية بدلالاتها، أما ما يتعلق بالوظيفة فمفادها في مدى تحقيقها الأغراض والمقاصد على تباينها خاصة الوظيفة العامة منها؛ التواصل والتبليغ[3].

❖ **البنية المجردة (البنية التواجدية):** يقوم هذا المعنى على العلاقة القائمة بين البنية (المجردة) والوظيفة؛ فالوظيفيون يرون أن الوظيفة أسبق من البنية، فالوظائف خاصة منها الدلالية والتداولية للغات الطبيعية هي التي تحدد خصائصها البنيوية، مما يجعل مختلف الأبنية النحوية المجردة بعكس الاتجاه الشكلي الصوري الذين يدرسون البنية كبنية مغلقة (المجردة) دالة منعزلة عن ظروف واقعها الاستعمالي الخارجي.[4]

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 39.

2- محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، (د، ط)، 2001م، ص: 166.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 106.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: 107.

وتستعمل الوظيفة كذلك بمفهوم العلاقة؛ وما يشهد على ذلك مفهوم "أحمد المتوكل" للوظيفة التي يراد بها: «العلاقة القائمة بين مكونات الجملة »[1]. أي أن التراكيب السياقية المختلفة للجمل؛ متوقفة على العلاقات القائمة بين الوحدات اللسانية المختلفة، الناتجة عن اختيارات المتكلم فيما يحقق له أساسياته أولا في عملية التبليغ والتواصل.

إرتأى بعض الباحثين إلى التعبير عن مفهوم الوظيفة خاصة الوظيفة النحوية بمعنى الحالة، ولكن نجد أن هذا المصطلح قُوبِل بالرفض والإعراض عن ارتضاء هذا النحو؛ أمثال "أندري مارتني" الذي وسّع في مفهوم الوظيفة مما استدعى به إلى تجاوز حدود التركيب دون أن يستبدل الوظيفة النحوية بمصطلح الحالة، في إطار دراسته لوظيفة اللّغة باعتبارها ظاهرة من ظواهر التواصل والتخاطب، إذ يقول في هذا السياق: «أن نعبر كما يفعل بعضهم؛ عن وظيفة نحوية بحالة، فهذا أمر محيّر بالنسبة إلى من ينتظر من حالة ما أن تتجلى بالضرورة عن طريق علامة الإعراب. وهذا لا يسمح أبدا بإزالة أي تعدّد دلالات، إلاّ إذا انتزعنا من "حالة" قيمتها التواردية العادية، وهو بالطبع أمر لا يعقل»[2]. فالقضية هنا قضية مصطلحية مفهومية.

❖ **القيمة التمييزية:** يرتبط مفهوم الوظيفة عند "أندري مارتني" بمبدأ الاختيار والتوقع؛ اختيار المتكلم الواعي لأدواته التعبيرية بموجب القصد لا السياق، في إطار تأثير تلك الشحنات الاخبارية الاعلامية لكل وحدة لغوية مشاركة في تركيب الخطاب في السامع. فمن هنا تصير الوظيفة هي القيمة التمييزية من الناحية الدلالية العامة [3]، وأنه عند نسبة الوظيفة لأي عنصر من العناصر اللغوية التي تميزه وتفاضله عن عنصر آخر؛ مرهونة بقيامه «بدور تمييزي تفاضلي في اللغة »[4]. ولا ننسى في هذا

1- أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 46.

2- ينظر أندري مارتني، وظيفة الألسن وديناميتها، تر نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، كانون الأول (ديسمبر)، 2009م، ص: 212.

3- ينظر أندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر أحمد الحمو، المطبعة الجامعية، دمشق، ط 1985م، ص: 34.

4- خولة طالب إبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، ص: 25.

المقام حضور القيمة التمييزية (الوظيفة) للأصوات، في تميّز صوت (فونيم) عن آخر داخل الوحدة اللغوية الواحدة، من ناحية الشكل والدلالة في إطار الحدث الكلامي.

4-2- تصنيف أقسام الوظائف:

إن عملية تصنيف الوظائف باعتبارها علاقات وأدوار وقيم تمييزية لوحداتها داخل السياق التركيبي، على أنواعها دلالية، تركيبية، تداولية القائمة بين التراكيب الجملية؛ والخاضعة لاعتبارات اللغويين المتفاوتة المتمثلة في الأغراض والمقاصد، فمن أولئك من يعتد بها جميعها ليتسع صدره لها، ومنهم من يضيق بحملها جميعا، فيأخذ ببعض ويقصر النظر بالبعض الآخر [1]. فمن الوظائف التي جرى فيها الحديث وتبسيط القول، باختلاف القيم المفهومية التي أعطيت لها، التي تلقفتها ألسنة الباحثين على اختلاف مشاربهم الفكرية ومبادئهم المنهجية؛ بيانها كالآتي:

4-1-1- الوظائف اللغوية:

وهذه الوظائف تمثل الوظيفة الأساسية والعامة التواصلية للّسان منذ الأزل، التي تحقق مقاصد المتكلم وأغراضه وتوصلها إلى المستمع، ولتوحد العقل اللغوي بالمنطقي. وفيما يلي بيان موجز لهذه الوظائف انطلاقا من تحليلات أهم الباحثين ومنطلقاتهم الفكرية واللغوية، عربا أم أجانب قديما وحديثا، متمثل في جدول اختصر لنا فيه الأستاذ "ملاوي صلاح الدين" أهم القيم المفهومية للوظائف اللغوية التي رصدها أولئك الباحثين[2]:

المصنفون	نماذج التصنيف	
أرسطو طاليس.	فكرية معرفية	إنشائية خطابية
العرب.	خبرية	إنشائية
أوجدن وريتشارد.	عرفانية	تأثيرية انفعالية
مالينوفسكي.	مقامية	سحرية

1- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 45- 46.

2- ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 138.

	فاعلة		روائية						
بوهلر.	تعبيرية		عرفانية				تمثيلية		
جاكبسون.	انفعالية	إفهامية	تنبيهية	مرجعية	ميتا لسانية	مرجعية			
دزموند موريس.	الحديث الإخباري		الحديث المزاجي			الحديث الاستكشافي		الحديث المتلطف	
هاليداي.	تجريبية		تبادلية			نصانية			
أندري مارتني.	تبليغية		عرفانية		تعبيرية			جمالية	
استيفن أولمان.	نقل الأفكار وتوصيلها			التعبير عن العواطف				استثارة المشاعر	
فندريس.	منطقية						انفعالية		
ب. براون وج. يول.	تعاملية						تفاعلية		
تمام حسان.	تعاملية						إفصاحية		
جورج مونان.	ابلاغية	تعبيرية	ندائية	فكرية	جمالية	ور لسانية	تنبيهية		
سيمون ديك.	بعد علاقي		بعد توجيهي		بعد إخباري		بعد تعبيري		بعد استثاري
فولفجانج هاينه منه وديتر فيهفيجر.	تعبيرية			اتصالية			إعلامية		توجيهية
عبد السلام المسدي.	المحاكاة	التحليل		التفسير		التنظيم	التأويل		التخييل

4-2-2- الوظائف النحوية:

وهي التي يسميها الجرجاني معاني النحو، فالوظيفة النحوية هي المعنى المستنبط من نظم البناء التركيبي للجملة مكتوبة كانت أم منطوقة في علاقاته المختلفة بالسياق المقامي، بواسطة قرينة الربط التي تضم الألفاظ المتوافقة دلاليا.

ويرى الباحث "ملاوي" أن رهطا من الدارسين عادة ما يميّزون؛ بين وجهين من هذه الوظائف معتمدين في ذلك على معايير منها؛ الخصوص والعموم، وتفاصيل هذا السياق كالآتي[1]:

- **وظائف نحوية عامة:** وهي جملة المعاني المحصّلة من مجموع التركيب أو السياق اللغوي أثناء جريانه في طبقات مقامية مخصوصة، نحو: الإثبات والنفي، التأكيد، الأمر، النهي، الشرط، وغير ذلك.
- **وظائف نحوية خاصة:** ويعنى بها وظيفة المركبات النحوية منظورا إليها من داخل التركيب أو السياق اللغوي لا من خارجه، أي باعتبار ما يقوم بين مكونات الجملة من علاقات دلالية.[2] أي أنه يتم دراسة هذه الوظائف أولا؛ على مستوى البنية التحتية العميقة في علاقتها مع البنية السطحية المكونة من الوحدات اللسانية التي تجسد تلك العلاقة على شكل أدوار وظيفية نحوية، فعندما يحصل هذا التوافق، والترابط، والتناغم، الانسجام، والاتساق دلاليا؛ تتشكل علاقة تلك المركبات الجملية النحوية بالعناصر الخارجية اللغوية منها وغير اللغوية، لتحقيق الأدوار الوظيفية، التداولية، التواصلية للغة.

ولكن نجد أن هذا التقسيم أو التنميط للوظائف النحوية لم يقف عند هذا الحد، بل وجد ضالته إلى تنميط وتقسيم آخر احتكم إلى معايير أخرى، وهذا فإنّه يدّل على أنّ الدارسين اختلفوا في المعايير التي ينشدونها، وهذه أهم مفاصل هذه المعايير لجملة من الأنماط الوظيفية النحوية:

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 139.

2- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 45.

أولا- وظائف أولية/ غير أولية: يميز أندري مارتني بين صنفين من الوظائف النحوية، الوظائف الأولية ويقصد بها؛ «وظائف العناصر التي ترتبط مباشرة بالقول ككل وليس بجزء من القول »[1]. أما الصنف الثاني؛ فهو الوظائف غير الأولية فهي عكس الأولى، فهي ترتبط بكل عنصر لغوي على حدى من العناصر المكونة لقول ما.

ثانيا- وظائف تركيبية/ دلالية/ تداولية: وبيانها كالآتي:

1- الوظائف التركيبية: تتحدد عند "سيمون ديك" من خلال الوجهة المنطلق منها في وصف الواقعة الدالّ عليها المحمول، فتتقسم -تبعا لذلك- إلى وظيفتي الفاعل والمفعول. تسند الوظيفة الأولى إلى الحدّ الذي يشكلّ المنظور الرئيس للوجهة، وتسند الثانية إلى الحدّ الذي يشكلّ المنظور الثانوي لها.[2]

2- الوظائف الدلالية: يُمثل لها في مستوى الإطار الحملي، باعتبارها تحدد الأدوار التي يقوم بها المشاركون في الواقعة (الحدث الكلامي، فعل المتكلم) الدالّة عليها العناصر اللغوية المحمولة التي تمثل خطية التركيب [3]، مثل: أهدى بابا ماما خاتما البارحة، تأخذ الوحدات التركيبية "بابا"، و"ماما"، و"خاتما"، و"البارحة"، الأدوار التي تقوم بها بالنسبة إلى الحدث، أو الفعل "أهدى"، الوظائف الدلالية التالية على الترتيب: المنفّذ، والمستقبل، والمتقبل، والزمان، وهي وظائف على الترتيب لـــ: الفاعل، المفعول به أول، مفعول به ثان، زمن الفعل، أو الواقعة، أو الحدث.

3- الوظائف التداولية: تحدّد الوظيفة (المنزلة) الاعلامية، الاخبارية، التبليغية، التواصلية، التداولية للعناصر المكونة للتركيب اللساني، وفقا لدور المقام (الظروف الخارجية المحيطة بتلك العناصر اللغوية). وهي تنقسم طبقا لتكوين الجملة إلى قسمين:

1- أندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، ص: 107.

2- ينظر أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص: 145.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 142.

أ -**وظائف داخلية:** وتسند إلى أحد موضوعات الحمل (التركيب): المنفذ، المستقبل، المتقبل، الزمان، وتتمثل في:

1 -**المحور:** يسند إلى المكون الذي يشكل محط الحديث داخل الحمل في مقام مخصوص. أو يسند (يحدّد) إلى الذات المتحدث عنها في الاسناد بالاعتماد على استراتيجية الإحالة.[1]

2 -**البؤرة:** تسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهمية والأكثر بروزا في مقام معيّن.[2]

ب-وظائف خارجية: تسند إلى مكونات خارجية عن الحمل، وتتمثل في:

1 -**المبتدأ:** هو المكون المحدّد لمجال الخطاب الذي يعتبر الحمل بالنسبة إليه واردا.

2 -**الذيل:** هو المكون القائم بدور المعدّل أو الموضّح أو المصحّح للمعلومة الواردة في الحمل.[3] والذيل هنا يمثل الطرف المقابل والمكمّل للمبتدأ وهو الخبر.

إنّ ما يُلاحظ عن الوظائف الداخلية والخارجية أنها تمثل المستوى النحوي للتركيب النحوي (الحمل)، حيث أنّ المدقق في النظر إلى الوظائف الداخلية؛ يجدها تدرس النظام النحوي للجملة الفعلية النحوية التي تمثل إحدى أنواع الجمل، خاصة ما يتعلق بصنفين من مكونات الحمل هما: الفاعل والمفعول، المنفذ والمستقبل. أما بالنسبة للوظائف الخارجية فهي تمثل الجملة الاسمية المقابلة للفعلية.

4 3 2 -الوظائف الصرفية:

يراد بها مجموع المعاني الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمباني التقسيم[4]. كدلالة الاسم على التسمية التي تمثل وظيفته، ووظيفة الفعل الدلالة على الحدث والزمن، ودلالة الاتصاف بالحدث وظيفة الصفة، وغيرها من المعاني الصرفية التي تكسب التركيب النحوي أجمل حلة صيغية صرفية.

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 143.

2- المرجع نفسه.

3- ينظر المرجع نفسه، ص: 144.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: 145.

وصفوة القول؛ أن الباحث "ملاوي صلاح الدين" قد دقق بالنظر في مصطلح الوظيفية أنّما تدقيق، بالتنقيب عن كل معنى قد يحتمله هذا المصطلح، قد تم وروده في مفاصل كل المصنفات التي صادفته في مسيرة بحثه، فكانت تلك المعاني التي أجادها لنا، إن ما يدلّ على سعة صدره وطول باله ورجاحة عقله. ف مفهوم الوظيفة يُعدّ من المفاهيم الأكثر تداولاً في علم اللسان الحديث، وقد استجابت نشأته لحاجات الباحثين اللسانية، معتمدين في ذلك على مبادئ منهجية، أدت بالدراسة البنيوية إلى تبني مبدأ الشرح والتفسير اللذان تقوم عليهما الظاهرة اللغوية.

4-3- مفهوم التحليل الوظيفي وأسس (مبادئ) الصياغة المنهجية عند الباحث "ملاوي":

4-3-1- مفهوم التحليل الوظيفي:

لقد أحاط الباحث بمفهوم التحليل الوظيفي من كل جوانبه، انطلاقا أولا من معناه المطّرد، الذي يراه على أنه، مركب نعتي، ينهض أساسا على الجمع بين التحليل والوظيفة على جهة التخصيص.[1] فيرى أنّ؛ الناظر إلى التحليل الوظيفي يجد أن معناه يتضمن «أن الاقوال اللغوية تُحَلَّلُ بالعودة إلى الطريقة التي تؤدي بواسطتها إلى سيرورة التواصل»[2]. فالمقصود بالطريقة هنا الملائمة الوظيفية التي على أساسها يبني المتكلم مهما كان صنفه اختياراته وتصنيفاتها، التي تحقق فهم ديناميكية اللغة ومنها ديناميكية التواصل أو الاتصال.[3]

ونجد الباحث قد استنبط مفهوم التحليل الوظيفي انطلاقا من تخطيه الثنائيات السويسرية التي لا يمكن الاعتداد بها في التحليل الوظيفي؛ كثنائية اللغة (اللسان) والكلام. فالذي يعنى به الوظيفي في مسالك التحليل الوظيفي إنما هو السلوك اللغوي المدرك المتمثل في الكلام.[4]

1- ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 151.

2- ينظر أندري مارتني، وظيفة الألسن وديناميتها، ص: 96- 97.

3- ينظر المرجع نفسه، ص: 76- 96.

4- ينظر المرجع نفسه، ص: 47.

ونجد أيضا أن التحليل الوظيفي يأخذ بعين الاعتبار أحد أوجه ثنائية الدال والمدلول السويسرية؛ وهو المدلول الذي يحقق غايته والمقصود والغرض منه، فهناك تفاضل في المنزلة بين الوجهين.[1]

فما هو ملاحظ على المحلل الوظيفي أثناء تحليله ترهقه الأغراض والمقاصد التي يسعى إلى تجليها وتحقيقها، المجسدة من خلال تحليله للعملية التواصلية بدءا بمباني الألفاظ وصولا به إلى المعاني التي هي عماد الأولى، وهذه الأخيرة –المباني– زينة الثانية –المعاني–، فالألفاظ تمثل الأجساد بالنسبة للمعاني التي تمثل الأرواح لتلك الأجساد. والتحقيق أن المراد والمقصود ليسا سوى المعنى المحصّل عليه الذي هو مناط العملية التواصلية.[2]

فالوظيفية إذن تدرس اللغات الطبيعية؛ بإعطاء جل عنايتها لوظائف الوحدات اللسانية اللغوية داخل التراكيب السياقية المختلفة للجملة الواحدة، بعكس النظرية الشكلانية التي تغض نظرها عن الوظائف (المعاني الوظيفية)؛ بحيث تعطي الأولوية للأشكال اللغوية. ويؤكد هذا السياق الباحث "ملاوي" إذ يقول فيه: الوظيفية منهج يُتَوَسَّلُ به إلى دراسة المعنى من حيث هو قيم دلالية تستوجب تنظيما خاصا في المبنى، فهو لا يخرج على الأقل؛ على المعاني الثلاثة التالية[3]:

1 -أخذ وجهة نظر وظيفية بالنسبة إلى طبيعة اللغات.

2 -صرف العناية الأساسية إلى العلاقات الدلالية في مستويات النحو المختلفة.

3 -السعي نحو تحقيق الإجراءات العملية لتحليل السمات المتنوعة للغة واستعمالها.

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 152.

2- ينظر المرجع نفسه، ص: 152- 153.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية (المفهوم والإجراء)، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الاسلامية، فصلية محكّمة، الشروق، القاهرة، 2000م، قسم الأدب العربي، بسكرة، الجزائر، ع 29، ذو الحجة 1428ه- 2007م، ص: 304.

4-3-2- أسس (المبادئ) الصياغة المنهجية التي يقوم عليها التحليل الوظيفي:

1 -اللغة كآلة للتفاعل والتواصل الاجتماعي ، يستعملها المتكلم لتحقيق مآربه وأغراضه. ومنه يكون لزاما أن توصف الخصائص البنوية للّغة، على أساس دورها التفاعل الاجتماعي الانساني، أي من حيث المتطلبات الواقعية للتواصل. فالباحث يتحدث هنا الوظيفة العامة والأساسية للغة؛ وهي وظيفة التواصل، التي تحكمها نوعين من الأنظمة القواعدية ذو طابع اجتماعي في الدراسات اللسانية:

- **قواعد تداولية:** تحكم التفاعل الشفوي كشكل من أشكال الأنشطة التعاونية.[1]
- **قواعد دلالية وتركيبية وصواتية:** يحكم بنية التعابير اللغوية المستعملة كآلات في هذا النشاط الاجتماعي.

2 -التعابير اللغوية تتحدّد بالمحدّدات التداولية، حيث لا يمكن وصف الخصائص التداولية للعبارات اللغوية في معزل عن الطبقات السياقية التي يمكن أن تستعمل فيها، التي تتحدد تبعا للأغراض التداولية للاستعمال اللغوي.

3 -التركيب لا يعتبر من منظور وظيفي مستقلا عن علم الدلالة؛ ذلك أن الغرض الرئيس من النشاط اللغوي هو إبلاغ المعنى. انطلاقا من هذا المبدأ؛ فإن الدراسات الوظيفية تعطي الأولوية للوظيفة قبل الشكل، فتنطلق من دراسة المعنى إلى المبنى.

4 -ينطلق الوظيفيون من نقطة مفادها؛ أن اللغة تتسم بطابع الثبات في تطورها لخدمة الوظائف التي نحتاجها، انطلاقا من ملكة التفاعل [التواصل] عند استعمالنا للّغة.[2]

5 -تعدّ الوظائف مفاهيم أولى غير مشتقة من بنية مركبية، فهي تنتمي إلى الأبجدية النظرية للنحو، على خلاف ما عليه في النماذج التوليدية التحويلية الكلاسيكية من عدّ الوظائف مشتقة من ترتيب المقولات (الاسم والفعل) داخل شجرة التركيب.[3]

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية (المفهوم والإجراء)، ص: 304.

2- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: من 153-156. ينظر ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي (المفهوم والاجراء)، ص: 304- 306.

3- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص : 46. أحمد المتوكل: دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص: 10- 27.

6 -إن القدرة (اللسان) قدرة أداء (كلام) في مقامات تواصلية، تبعا لأهداف محدّدة بأغراض متنوعة في ضمير المتكلمين، فهي بتعبير المتوكل: «معرفة المتكلم للقواعد التي تمكنه من تحقيق أغراض تواصلية معينة بواسطة اللغة»[1].

7 -يكتسب الطفل لغته باكتشاف العلاقات التي تنهض بين الأغراض التواصلية والوسائل اللغوية.[2]

إن المتمعن بنظرة واعية لتلك المبادئ السالفة الذكر؛ يوجب في نفسه بالقول أن حقيقة التحليل الوظيفي للغة، ليس برؤيا فحسب، فهو متنوع الدلالة متعدد الاتجاهات، بحيث يخترق الحدود المنهجية لجميع الدراسات اللسانية المعاصرة، وهذا ما جعله مفهوما انسيابيا مائعا ينطلق منه اللسانيون من مختلف مذاهب علم اللسان الحديث؛ البنيوية، والتوليدية، والتداولية، ولكن بتوجهات ذو أغراض منهجية مختلفة ومتناقضة أحيانا.

والسياق السالف الذكر يوحي بالفروق المستبينة بين التحليل الوظيفي والتحليل الشكلي الصوري، من شأنها أن تؤسس لنا؛ دراسة نحوية وظيفية، ودراسة شكلية صورية. وهذا ما تراءى عند الباحث "صلاح الدين" في تدقيقه لماهية التحليل الوظيفي قيد بحثه، ليجمل لنا تلك الفروق بين المنوالين السالفا الذكر في الجدول البياني الآتي[3]:

	المنوال الشكلي	المنوال الوظيفي
كيف تعرف اللغة.	اللغة مجموعة من الجمل.	اللغة آلة للتفاعل الاجتماعي
الوظيفة الأساسية للغة.	الوظيفة الأساسية للغة هي: التعبير عن الأفكار.	الوظيفة الأساسية للغة هي: التواصل.
التعالق السيكولوجي.	التعالق السيكولوجي للغة هو: القدرة على الإنتاج والتأويل والحكم على الجمل.	التعالق السيكولوجي للغة هو: القدرة التواصلية.

1- ينظر أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، ص: 13.

2- المرجع نفسه. ينظر ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي (المفهوم والاجراء)، ص: 307.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص: 158. ينظر ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي (المفهوم والاجراء)، ص: 307- 309.

النظام واستعماله.	إعطاء الأولوية لدراسة قدرة اللغة المنطقية عن دراسة الأداء.	دراسة نظام اللغة يجب من البداية أن تحدث ضمن إطار نظام استعمال اللغة.
علاقة اللغة بالمقام.	يجب أن توصف اللغة مستقلة عن المقام، والسياق، والحال.	وصف التعابير اللغوية يجب أن يكون في إطار علاقتها بالظروف الخارجية عن واقع استعمالها أي في علاقتها بمقام معين، السياق، مقتضى الحال.
اكتساب اللغة.	الطفل يبني نحو اللغة باستعمال ملكاته الفطرية، على أساس ضيق جدّا وغير منظم من المعطيات اللغوية.	الطفل يكتشف النظام الكامن في اللغة واستخدامها بمساعدة شاملة ومنظمة جدّا من المعطيات اللغوية الممثلة للمقامات الطبيعية.
كلية اللغة.	كلية اللغة تعتبر ملكة فطرية في الكائن الحي الإنساني.	كلية اللغة تتضح من خلال القيود المتأصلة في: **1** –أهداف التواصل. **2**– المكون (البعد) الحيوي والنفسي لمستعملي اللغة. **3**–المقامات التي تستعمل فيها اللغة.
العلاقة بين علم التراكيب وعلم الدلالة والتداولية.	علم التراكيب مستقل ذاتيا عن علم الدلالة، وهذين الأخيرين مستقلان استقلالا ذاتيا عن التداولية. إعطاء الأولوية لعلم التراكيب مرورا بعلم الدلالة وصولا إلى التداولية.	التداولية هي الإطار المهيمن على أية دراسة دلالية أو تركيبية. فالأولوية للتداولية مرورا بعلم الدلالة وصولا إلى علم التراكيب.

4-4- محـــاولات الانتحـــاء الوظيفي لدى الباحثين العرب المحدثين؛ عبد الجبار توامة أنموذجا:

لقد سعى "صلاح الدين ملاوي" من خلال هذه المداخلة ؛ إلى فحص المقولات الوظيفية التي تلقفها الباحثون المحدثون، مُدَقِقِينَ النظر فيها ؛ ساعين من ورائها تجديد الفكر النحوي العربي، وتخليصه من أي لبس تغلغله واعتراه مع مرور الأيام ، وإثرائه بما انتهى إليه الفكر الإنساني اللساني قديما وحديثا. وحري بالبيان أنّ نقد التجربة الوظيفية في الجزائر أولى، وإطلاق العنان إلى إسهامها في إعادة قراءة التراث النحوي العربي مدعاةٌ إلى النهوض بخدمة البحث العلمي في الجزائر. فلن تقوى شوكة هذا الأخير في وطننا إن لم يصاحب المنجزَ اللساني فيه نقد بناء، يحمله على التطور.

فصرفَ الباحث نظره في هذه المداخلة إلى؛ العناية بكتابات الباحث عبد الجبار توامة، ومحاولة نقدها وتقويمها؛ فه و باحث ينحو منحاةً وظيفية، فقد استفرغ الجهد في سبيل إقامة منهج وظيفي عربي جديد لتجديد النحو العربي.[1]

4-5- نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية من منظور ملاوي صلاح الدين الوظيفي:

قام الدكتور "صلاح الدين ملاوي" باسلاط الضوء على التراث العربي القديم؛ ودراسته دراسة وظيفية تتوافق مع ما جاءت به نظرية الأفعال الكلامية التي جاء العالم "أوستين" "Austin"؛ أي أثر هذه الأخيرة في لسانيات التراث، المنوطة بدراسة الأداء الكلامي الفعلي المتداول "المنجز اللغوي، إنتاج الخطاب، الاستعمال اللغوي"، من الناحية المفهومية الاصطلاحية والاجرائية؛ لما يحمله من أغراض ومقاصد، التي تضمنها البنى اللغوية اللسانية المتباينة المتشكل منها.

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، " محـــاولات الانتحـــاء الوظيفي لدى الباحثين العرب المحدثين؛ عبد الجبار توامة أنموذجا"، كتاب ملخَّصات الملتقى الدَّوليّ : التَّفكير اللّساني والنَّظرية النَّقدية المعاص رة من هاجس التَّأصيل إلى كشوفات الحداثة البعدية، جامعة العربي التبسيّ، تبسّة، 4- 5 محرَّم 1434هـــ- 18- 19 نوفمبر 2012م، ص: 50.

فعلى هذا الأساس يرى "أوستين" بمذهبه الخاص؛ أن وظيفة اللغة في الاستعمال وإنجاز لمجموعة من الأفعال اللغوية، مما جعله يتجاوز مستوى الجملة، والنظرة التي ترى في الجملة أداة التواصل الإنساني، إلى الأفعال اللغوية، باعتبارها أصغر وحدة التواصل، ولقد سمى هذا الاتجاه بالاتجاه الأوستيني، نسبة إليه، حيث يعتبر أكسفورد "جون.ل. أوستين" رائد الاعتقاد السائد في النظرية الكلاسيكية لأفعال اللغة، إن الوحدة الدنيا للتواصل الإنساني ليست هي الجملة، ولا أي تعبير آخر بل هي استعمال إنجاز بعض أنماط الأفعال نظرا لما تمتلكه الأفعال من قدرة تجسيد خاصية الاستعمال، والإنجاز لما يتمتع به الفعل من حركية، وحيوية لأنه يتضمن معنى الحدث[1].

فقد استطاع الباحث بما وفقه الله من خلال تحليله الوظيفي لنظرية الأفعال الكلامية؛ أن ينفذ إلى استخلاص ما يخص تراكيب أساليب الإنشاء والخبر اللذان يعتبران صنفين من أصناف الكلام، عند جمهور أعظم من النحاة والبلاغيين في الأبواب النحوية، متتبعا ذلك في المصادر والمراجع الكبرى قديمها وحديثها، فقام بمناظرة حول مسألة الخبر والإنشاء بين ما جاءت به الدراسات النحوية القديمة وامتداداتها إلى "نظرية الأفعال الكلامية" لـــ"أوستين". يقول الباحث في هذا السياق: «ومع إقرارك بحداثة نشأة هذه النظرية، فإنك لا تعدم لها أثرا في الموروث اللغوي العربي، وإذا رُمْتَ بيانها في أوساط الدارسين العرب، فإن المدخل إليها هو نظرية الإنشاء والخبر، أو ما كان يُعَبَّرُ عنه قديما؛ بأقسام الكلام »[2]. إن ما يُلاحظ في مضامين هذا القول؛ أن الباحث يقر بتواجد أثر نظرية الأفعال الكلامية –صراحة أو ضمنا– في التراث العربي، التي من صورها فيه؛ الأساليب الانشائية والخبرية التي تقابل أقسام الكلام.

1– بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006م، ص: 195، 196.

2– ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع4، جانفي 2009م، ص: 31.

ويقول عبد السّلام محمد هارون في صدد مفهوم الأساليب الانشائية: «ووجه الحصر في ذلك: أنّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب لذاته، [...] سُمِّي كلاما خبريا، وإن كان الكلام بخلاف ذلك، أي لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، [...] لعدم تحقيقه مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به؛ سُمِّي كلاما إنشائيا»[1].

هذه لمحة موجزة عن مفهوم الأساليب الانشائية؛ كتمهيد للدخول في الحديث عن أقسام الكلام كونها تمثلها وتجسدها. على ضوء هذا الاعتبار الوظيفي؛ سار الباحث في دراسته هذه الحديثة من منظور وظيفي لتحليل صنفين من أصناف الكلام: الخبر والانشاء، بالمعنى الذي يفهمه علماء البلاغة، وكيف تُعامل هذه الأساليب في لغتنا العربية الكريمة. متقصيا بذلك لنوادر النّصوص النحوية في زوايا المراجع اللغوية، مبينا خلاف النحاة والبلاغيين وعللهم في ذلك، معقبا على ذلك بما تقتضيه الموازنة بين الآراء والفصل فيها بكل موضوعية. وهذا تفصيل القول فيها:

4 5 1 -الفروق الوظيفية بين أقسام الكلام (الخبر والإنشاء) عند العرب:

اختلف العلماء قديما في تقسيم الكلام على أقوال كثيرة، عدّدها "السيوطي" فبلغ بها عشرة أقواها: القسمة الثنائية؛ الخبر والإنشاء. [2] وهناك ما يقابل هذا التقسيم ويضاهيه، وهو التقسيم الثلاثي، مما استدعى ببعض النحويين بتمييز الطلب عن الإنشاء، بإخراج الأوّل من الثاني الذي يطابق وجود معناه وجود لفظه.

هذا ابن هشام من الذين ينشدون القسمة الثلاثية، فهو لا يعتد بالقسمة الثنائية، فيقسّم الكلام في مصنفه "شذور الذهب" إلى أضرب ثلاثة: (خبر، طلب، إنشاء)، ولكنه ما لبث أن استدرك خطأه بأن عدّ الطلب من أقسام الإنشاء. [3] ذلك أن مدلول طلب

1- عبد السلام محمد هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، الناشر مكتبة الخانجي، مصر، ط 2، 1399ه-1979م، ص: 13

2- ينظر السيوطي، همع الهوامع، تح عبد العال سالم مكرم وعبد السّلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1987م، ج1، ص: 34- 35.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 32. نقلا عن ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د، ط)، 1990م، ص: 39- 40.

الأمر بفعل القيام "قم"؛ حاصل عند التلفظ به لا يتأخر عنه، وإنّما نتأخر عند أو في استجابة وتلبية ذلك الطلب، وهو خارج عن مدلول اللفظ.

فإن مصطلح الإنشاء، لم يحظ بالشيوع في مصنّفات الأوّلين، فكان ما يقابل الخبر لديهم هو الطلب، فلا تجد للإنشاء ذكرا عند كثير من أرباب المعاني كـــ"عبد القاهر الجرجاني"، و"أبي يعقوب السكاكي"من بعده. فقد عبّر عنه أغلبهم بمصطلح الطلب، باستثناء فئة قليلة هُديت إلى جعله قسيما للخبر ابتداء من القرن الخامس الهجري، إلى أن تلقفه "محمد بن علي الجرجاني". [1] وهذا إن ما يدل على أن مفهوم الإنشاء لم تستقم معالمه في بادئ الأمر، لتضارب الآراء بشأنه.

4 5 2 -أسس (معايير) التفريق بين الخبر والإنشاء:

1- معيار الصدق والكذب: نجد المبرّد يأخذ اعتبارا لهذا المعيار في مساق حديثه عن باب الإبتداء؛ إذ يقول: «والخبر ما جاز على قائله التصديق والتكذيب».[2]

وقد فهم "ابن سرّاج" أن القيمتين تتعلقان بخبر المبتدأ من حيث أنه؛ «هو الذي يستفيده السامع، ويصير به المبتدأ كلاما [...]، ألا ترى أنّك إذا قلت: عبد الله جالس. فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي جلوس عبد الله».[3] وكأن "ابن سرّاج" يوحي بالوظيفة (الفائدة) النحوية للمحل الإعرابي للمبتدأ في المثال التركيبي(الجملة) الذي ساقه لنا، الدالة على أنّه الأصل (العمدة) عند جمهور النحاة.

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 32- 33.

2- المبرّد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج 3، ص: 89.

3- ينظر ابن سرّاج، الأصول في النّحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3، 1988م، ج1، ص: 62.

وهناك من عارض تحميل الخبر المفرد هاتين القيمتين؛ كـــ"ابن هشام" الذي يرى ان الخبر الذي يحتمل الصدق والكذب إنّما الخبر الذي هو قسيم الإنشاء لا خبر المبتدأ، ذلك أن الصدق والكذب من صفات الكلام.[1]

وقد أشار إلى هذا المعيار أيضا؛ عبد السّلام محمد هارون في معرض حديثه عن مفهوم الأساليب الإنشائية، ليقول فيه: «المراد بالكلام الصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع».[2]

إنه من خلال النصوص التي تم رصدها من شأن هذا المعيار، وكأنها قد تحدثت عن تعلقه بمدى تحقيقه الإفادة المرجوة من الكلام ومنه الجملة المتعلقة بردة فعل السامع أكثر من المتكلم كونه المصدر لتلك القدرة التواصلية لأداء الكلامي، وهذا ما يتوضح أكثر في قول الأستاذ "ملاوي": «يبدو أنّ إقحام ركائز قبول الصدق والكذب أدخل في الدلالي وليس من التكوين الدلالي في شيء، فهو اعتبار يرجع إلى تقدير السامع لا المتكلم، وهذه مسألة أساسية ينبغي التنبه إليها».[3] ترى أن الأستاذ أن المسألة التي ينبغي لنا أن نتبه لها ونراعيها هي القوة الانجازية الحرفية والقوة الانجازية المستلزمة في الكلام للتوصل إلى مراميه والفائدة التواصلية المتحققة من ورائه المتعلقة بطرفي المنجز اللغوي.

إذن فإن هذا المعيار لا يمكن الاعتداد به في تصنيفنا لأقسام كلامنا العربي، فهو بعبارة الأستاذ "ملاوي"؛ يظل مفهوما ملبسا، تردّد القدامى أنفسهم في ضبطه وبيان مراده.[4]

2 -مطابقة نسبة الكلام النسبة الخارجية:

إرتأى الباحث إلى أنّه هناك من النحاة والبلاغيين يعتد بالنسبة التي في الكلام، من حيث مطابقتها لنسبة أخرى، فأتى لنا بنصوص مختارة من مصنّفات التراث العربي

1- ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد اللّه، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425ه- 2005م، ص: 384.

2- ينظر عبد السلام محمد هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، ص: 13.

3- ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 34.

4- المرجع نفسه.

التي جاء فيها تعريف الإنشاء والخبر محتكمة بهذا المعيار، ليبين لنا من خلالها صوره. فقد جاء في تعريف الإنشاء أنه؛ كلام لفظه سبب لنسبة غير مسبوق بنسبة أخرى.[1] فنجد في هذا التعريف الأوّل؛ أن الإنشاء لا يحتمل المطابقة ولا عدمها، لأن المطابقة في واقع استعمالها اللغوي نسبة، ما يشترط وجود منتسبين سابقين لها. أمّا الخبر ما جاء فيه، أنه إن كان لفظه سببا لنسبة هي صورة الكلام، لكنها مسبوقة بنسبة أخرى هي حكاية عنها. فإن تطابقا؛ فالخبر صادق، وإلاّ فكاذب.

وجاء في تعريف الإنشاء أيضا أنّه؛ هو الكلام الذي ليس له متعلق خارجي يتعلق الواقع (الاعتقاد) النفسي الذاتي به بالمطابقة وعدم المطابقة. إذن فتحقيق القول في هذه النصوص أن المطابقة في الخبر والإنشاء تأخذ صورا أربع هي[2]:

1 -أن يطابق الواقع واعتقاد المتكلم.

2 -أن يطابق الواقع دون الاعتقاد.

3 -أن يطابق الاعتقاد دون الواقع.

4 -أن لا يطابق شيئا منهما.

فنلاحظ أن هذا المعيار فيه إشارة إلى مراعاة ملابسات القول الخارجية عن الاستعمال اللغوي. فنجد أن معيار المطابقة لقي من الحظ الأوفر أكثر منه في المعيار الأوّل، من اشتغال عقول الباحثين به، ومن أولئك "القزويني" في كتابه "الإيضاح" [3]. ونجد "ابن خلدون" في "مقدمته" يقول: «الجملة الإسنادية تكون خبرية وهي التي لها خارج تطابقه أو لا، والإنشائية وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه»[4].

1- المرجع نفسه، ص: 35- 36.

2- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 36.

3- ينظر القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، ص: 17.

4- ابن خلدون، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1425ه-2004م، ص: 505.

فالوظيفية التداولية للحديث أو القول الطبيعي، أو الجملة، أو الأداء أو الفعل الكلامي، تتحقق من خلال مقصدية هذا المعيار، التي تكمن أيضا في مطابقة القول للفعل، وتصديق العمل للكلام، وصياغته بـــ «لا تقل لغيرك قولا لا يصدقه فعلك»[1].

3- القصد: وهو المعيار الثالث المنوط بالتفريق بين الخبر والإنشاء. فكان البلاغيون أحرص على دراسة الخبر والطلب المدرجين ضمن مباحث الإنشاء الطلبي، في مقابل ذلك لا يلقون وزنا للإنشاء غير الطلبي.

فالإنشاء الطلبي؛ ما يستلزم مطلوبا حاصلا وقت الطلب. [2] فيرى الباحث " صلاح الدين" الذي استنفذ حظه من الدراسة والتحليل، لما يعني من تلوّنات خطابية من شأنها أن تجدّد نشاط المتلقي، وتغير شعوره وتحرّك انتباهه، فينعكس ذلك على المخاطب فيصير أكثر تجاوبا مع تطلّعات المتكلم (مقاصده وأغراضه)[3].

أما بيان الإنشاء غير الطلبي؛ ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلا وقت الطلب، الذي يتحقق وجود معناه الوقت الذي يتحقق فيه وجود لفظه، معظمه أخبارٌ في الأصل نُقِلَتْ إلى معنى الإنشاء. [4] فلم تتوقف عنده مصادر البلاغة الأولى إلا قليلا، لقلة المباحث المتعلقة به.

وتحقيق القول؛ أنّ الأساليب الانشائية والخبرية تعتبران قرينتين تساعدان على تحليل الجملة، ولا سيما إذا كان للجملة وظيفة نحوية، لها أثر واضح في التحليل النّحوي، ومن ثمّ يكون النمط الأسلوبي للجملة قرينة معتبرة تساعد على دراستها، وتحليل الوظائف والعلاقات داخلها.

4 5 3 -مدى وجاهة التقسيم الثنائي للكلام من منظور الأفعال الكلامية:

التحقيق عن الإخبار (الخبر) لا يلبث أن يكون عملا يصدر عن المتكلم ويحصل من جهته. وهو لا يختلف من هذه الناحية عن مختلف ضروب الإنشاء كالاستفهام

1- طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 1، 1998م، ص: 249.

2- عبد السّلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص : 13.

3- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 37.

4- ينظر عبد السّلام محمد هارون، الأساليب الإنشائية في النحو العربي، ص : 13.

والتعجب ونحوهنّ، بدليل أن ما تجده من فرق بين الإخبار والاستفهام الذي ل يفرق كثيرا عن نظيره التعجب، باعتبارهما من الإنشاءات.

مثلا: هل جاء زيد؟، جاء زيد. فالفرق بين الجملتين؛ أن الأولى تمثل عمل الاستفهام، والثانية عمل الإخبار (الاثبات). لأن الاثبات كالاستفهام تماما؛ معنى يحدثه وينشئ بنيته، فهو إنشاء أي عمل إنجازي (إنشاء)، إذن فالأولى إنشاء إثبات الخبر، والثانية إنشاء استفهام للخبر، لا يختلفان إلا من الناحية المعجمية. ولتوضيح هذا السياق ساق لنا الباحث التحليل الآتي:[1]

-**الإخبار:** متكلم + عمل (أو فعل) إثبات + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة مستقرة.

Ø + Ø + جاء زيد + .

-**الاستفهام:** متكلم+ عمل (أو فعل) إستفهام+ قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة صاعدة.

Ø + هل + جاء زيد + ؟ .

فمن خلال هذا التحليل لا يوجد هنالك ما يفرق بين الخبر والإنشاء، فالعلاقة بينهما علاقة خصوص وعموم لا غير. إذ الانشاء أعم من الخبر، فكل اخبار إنشاء ولا ينعكس.

وما نجده من فرق بين الاخبار والانشاء أنك إذا جئت إلى تركيب التعجب القياسي مثلا طلبا بحقيقته. فحاصل الاختلاف بين التعجب والاستفهام ما يجسده المثال الآتي: ما أَجْمَلَ الوفاءَ !. ما أجملُ الوفاءِ. فالتعجب يحلل إلى إسنادين: يمثل ما في الصدر إنشاء، ويمثل معموله إحالة قضوية، وذلك طبقا لهذا التحليل الآتي[2]:

-**التعجب:** متكلم + عمل (أو فعل) تعجب + قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة هابطة.

Ø + ما + أجملَ الوفاءَ + .

-**الاستفهام:** متكلم+ عمل (أو فعل) استفهام+ قضية (خبر ذو إحالة) + نغمة صاعدة.

Ø + ما + أجملُ الوفاءِ + .

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 39- 40.

2- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 40- 41.

فخلاصة القول أن الكلام على اختلاف أساليبه عبارة عن أعمال إنشائية تتصل بمنشئها، ولا تختلف فيما بينها إلا من حيث العمل المنجز الذي يحدّده القصد وفقا لاختيارات المتكلم من استعمالات لغوية؛ خبر، استفهام، نداء، أمر، تعجب، رجاء، تمني ونحو ذلك. ووجه الاختلاف مُكْمَنٌ في بنية التركيب من حيث اشتمال بعضها على عنصر الإحالة، والآخر اقتصاره على مجرد الإنشاء دون أن يكون له معمول قضوي إحالي.

ويمكن تقسيم الكلام باعتباره أعمالا لغوية وفقا لإحدى الطريقتين [1]:

-**الطريقة الأولى:** تصنيف الأعمال أفرادا أفرادا، لأن الغاية من هذا التصنيف عادة؛ هي غاية تعليمية تتمثل في السيطرة على المادة اللغوية المدروسة. وإما أن يصنفها في أسر وعائلات كبرى باعتبار الفروق والأشباه معا. فتم تنميط الأعمال الكلامية إلى خمس عائلات هي:

- **الإخباريات:** تصف واقعة في العالم الخارجي.
- **الطلبيات:** تضم كل الهيئات التركيبية الدالة على الطلب.
- **العقديات:** تعمل جميع الأعمال اللغوية في إبرام العقود وفسخها.
- **الوعديات:** تختص بإلزام النفس بعمل ما في المستقبل.
- **البوحيات:** تشير إلى جميع التعبيرات التي ينقل بها المتكلم إلى البوح بمشاعره من فرح وسرور، ورضى ونفور.

-**الطريقة الثانية:** أن يصنف الباحث الأعمال اللغوية في قسمين رئيسيين باعتبار توافر الإسناد القضوي الإحالي من عدمه، فإن وجدت الإحالة في الكلام فهو إنشاء قضوي إحالي، على غرار أن الكلام إنشاء غير قضوي. فهذا وجه الفرق ومحصول الخلاف.

1 -**الإنشاء القضوي:** وهو الذي عبّر عنه الرضي الاستراباذي بقوله: فهو أي إنشاء المدح إنشاء جزئه الخبر، وهذا ما يمكن تمثيله الإنشاء التعجبي، والإنشاء في كم

1- ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 41 وبعدها.

الخبرية، وربّ أيضا، ومن جهة أخرى نجده قد طرد –الرضي– الأمر في جميع الأخبار.[1]

وبشأن الإنشاءات التي صيغها أخبار؛ نجد لها نسبتين؛ نسبة إلى متعلقاتها الخارجية هي إنشاءات محضة، ونسبة إلى قصد المتكلم وإرادته هي خَبَرٌ قُصِدِ إنشاؤه.

ونمثل للإنشاءات القضوية بـــ: الإخبار، الاستخبار، العقود، التحايا، والتعجب، صيغ المدح والذم وغيرها. مثل التي تمثل الاخبار والاستخبار: المتعلقة بعلاقة المتكلم بفحوى ما يتلفظ به، مثل: هل جاء زيد فعلا؟، وبعلاقة المتكلم بمخاطبه: فعلا هل جاء زيد؟.

ومثال آخر للإنشاءات القضوية: المتهم لم يتحدث أمام القاضي بصراحة. أو بصراحة المتهم لم يتحدث أمام القاضي. ففي الجملة الاولى "بصراحة" ظرفا إنجازيا متعلقا بالقوة الإنجازية. أمّا في الثانية يعود إلى القضية، فلا يزيد تركيب (بصراحة) عن كونه ظرفا قضويا فقط.[2]

2 –**الإنشاء غير القضوي:** وهو الذي لا يستغني عن الإحالة، فيكون إنشاء خالص لا يقع الحبر جزءا له، من ذلك: النداء، والتشبيه، والندبة وغيره ممّا لا يكون معموله إسنادا قضويا.[3]

3 –**القوة الانجازية والاستلزام الحواري:**

تميز الدراسة الوظيفية والتداولية؛ عادة بين قوتين انجازيتين تواكبان العبارة اللغوية: قوة إنشائية حرفية مدلول عليها بصيغة العبارة كالتنغيم، والأداء، والفعل. وأخرى مستلزمة متولّدة عن السابقة طبقا لمقتضيات مقامات تداولية مخصوصة.

وإن الإنتقال من القوة الأولى إلى الثانية أصطلح عليه بالاستلزام الحواري. ذلك أن العبارة الواحدة تتجاوز معناها الحرفي الممثل له داخل البنية، لتكتسب دلالات إضافية عبر مساق التخاطب. وكان الفيلسوف غرايس "Grice" قد شغل بضبط المبادئ

1– الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415ه– 1998م، ج2، ص: 311.

2– ينظر ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، ص: 43– 44.

3– ينظر المرجع نفسه، ص: 44.

التي تتحكم في كيفية قول شيء وإرادة آخر، وكيفية سماع قول ما وفهم سواه. والحل عنده هو أنّ مصدر الاستلزام يتجلى في الخرق المقصود لأحد المبادئ الأربعة التالية:[1]

1 -**مبدأ الكم:** أن تجعل اسهامك في الحوار بالقدر المطلوب دونما زيادة أو نقصان.

2 -**مبدأ الكيف:** يراد به النهي عن قول ما يعتقد خطئه أو ما لا برهان على صوابه.

3 -**مبدأ الملائمة:** يحرص المتكلم أن يجعل مشاركته ملائمة.

4 -**مبدأ الجهة:** تنصّ على وجوب الوضوح في الكلام، ويتأتى ذلك بالابتعاد عن اللّبس، وتحري الايجاز، وتحري الترتيب.

وقد عبّر أحمد المتوكل عن ذلك بصوغ القاعدة التالية: «تنتقل الجملة من أحد شروط إجراء (س) إلى ما يقابله من شروط إجراء (ص)»[2]

إن الباحث المدقّق يلاحظ أن القدماء سبقوا إلى ظاهرة الاستلزام الحواري، فلم يغفلوا عن التمثيل للمعاني المقامية التي يدعوها عبد القاهر الجرجاني بمعنى المعنى.[3]

إذن هذه ما هي إلا جملة من الأساليب والصيغ الإنشائية المتمثلة في صيغ أساليب الخبر والإنشاء، التي يؤدى بها غرض ما، أو فائدة، أو قصد تواصلي ، وهي من خلال كثرتها وتنوعها تدل على ثراء اللغة العربية ودقتها في التعبير عن مكنونات الأنفس بشيء يشبه السحر، ولا عجب في ذلك فهي لغة القرآن. إذ أن البلاغة هي مراعاة مقتضى الحال كما هو في التعريف المرضي عند أهل الشأن، وقد تؤدي بعض صيغ الأساليب الإنشائية بطريقة تفضل وتربو عن أخرى.

فإن الجمال الذي تضفيه تلك الصيغ والأساليب المختلفة والمتعددة للخبر والإنشاء في الكلام، يحتاج إلى ذوق وإحساس فني وشفافية يتحلى به مستعمل اللغة؛ لكي تدرك مراميها نظرا للتراكيب الدلالية التي تتميز بها، ولبنيتها الظاهرة المحملة بالغرض البلاغي أو المعنى الأساسي المرافق الذي يحجب البنية الباطنية.

فخلاصة القول أن العلماء العرب لم يغفلوا عن التمثيل للبعد الوظيفي التداولي في الدراسة اللغوية اللسانية الوظيفية، وذلك في إطار نظرتهم الوظيفية للجملة، التي عالجوها تبعا لاستعمالاتها التخاطبية اللغوية، لتحقيقها الفائدة اللغوية، الاتصالية، والتواصلية، والتبليغية (الابلاغية)، باعتبار الجملة ليست بنية جامدة، ولكنها حية، ومتداولة بين المتكلم والمخاطب، يراعي فيها المتكلم ما يأخذ باهتمام مخاطبه، فيقدم ما يجب تقديمه ويؤخر ما يجب تأخيره.

1- ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دلر الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، تموز (يوليو)، 2005م، ص: 33- 44.

2- أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة الوظيفي، ص: 102.

3- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الاعجاز، ص : 177.

فالأفعال اللغوية الدالة على معنى في مثل ما جاء في معنى وجهة نظر الباحث "ملاوي" الوظيفية؛ تعد مبحثا أساسيا بتحققها من خلال دراسة مقاصد المتكلم ونواياه، في تحديدها الغرض من أي فعل لغوي، كما تحدد هدف المرسل من وراء سلسلة تلك الأفعال اللغوية التي يتلفظ بها، ما يساعد المتلقي على فهم ما أرسل إليه، فالقصد والنية من الوظائف الأساسية في تداولية الخطاب، كما يعدان شرطين كذلك في البحث في مميزات الجمل كونها أفعال لغوية. [1] وقصد الباحث من خلال دراسته هذه بمذهبه الوظيفي؛ المتضمنة للمواضيع اللسانية الوظيفية التي سبق تناولها، تجاوز اللفظ والشكل وصولا إلى المعنى الوظيفي ، ليحقق لنا مقصدية هامة، كان فحواها نموذج راقي في التعليم وطريقة فنية في إيصال المعلومة إلى الآخر، بحسب الظرف والمقام، تفرض على المتكلم أن يُعلم، وعلى الجاهل أن يتعلم ، حتى ترقى لغتنا العربية. فعلى هذا الأساس اتسمت كتابات الباحث "ملاوي صلاح الدين" الوظيفية بالآتي:

- اعتمد الباحث على البساطة والوضوح، والبعد عن التعقيد. حيث اتسمت دراسته على أنها أفكار ومبادئ منهجية وظيفية، حتى لا يجد القارئ لها، والباحث، والدارس فيها صعوبة في فهمها وهضمها.
- يطبع المنهج المعياري على دراساته، وذلك باتباعه القديم، وفي الوقت ذاته محاولة إضفاء الجديد بمحاولة التطوير في وظيفية الدرس اللغوي النحوي، بالانتفاع بما جاء به الفكر المعاصر، من آراء حول سمات المنحى الوظيفي للدرس النحوي المعاصر. وهذا ما رأيناه مع الباحث "صلاح الدين" في تتبعه لمصطلح الوظيفة الذي رآه مصطلحا فضفاض، ودراسته لنظرية الأفعال الكلامية لأوستين في البلاغة العربية.
- تتسم دراساته بطابع الموضوعية بعيدا عن الذاتية، بالجمع بين الأصالة والمعاصرة، معتمدا في بعض الأحايين على الآراء الذاتية، غير مشفوعة بالأدلة قديما وحديثا دون التعصب لرأي أحدهم. اتباعه المنهج الوظيفي في موضوعات دراساته، الذي يعتبر مذهبه الخاص.

1- بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية، ص: 194.

خاتمة

وبعد فإنه يجمل بنا ونحن في نهاية هذه الدراسة؛ أن نختمها ببعض النتائج التي هدانا إليها البحث الدؤوب هذا. الذي ابتدأ بجمع المادة من مناهل متعددة وموارد متنوعة، واتصل بإعمال النظر فيها بالنقاش والتحليل الوظيفي، والترتيب والتهذيب إلى أن استقر في صيغته النهائية، وقد وقر في نفسي في آخر المطاف الملاحظات والنتائج الآتية:

– التأكيد على أهمية الدراسة الوظيفية لمواضيع النحو العربي، لأنها كفيلة برد الاعتبار للمعنى في الدرس النحوي، وبإطلاق العنان للطاقات التعبيرية للغة العربية في الموافق السياقية التداولية المختلفة من أجل تحقيق الغاية الأساسية للغة التي هي التبليغ والتواصل.

– تباين المنطلقات اللسانية والمبادئ المنهجية للتيارين اللغويين الغربيين المعاصرين الشكلي والوظيفي، والتفريق بينهما من حيث تطبيقهما على تراكيب اللغة، من خلال ثنائية البنية والوظيفة. حيث أن الاتجاه البنيوي يطلق أعنة جهوده لدراسة البنية وغض الطرف عن الوظيفة. على غرار الاتجاه الثاني الوظيفي؛ الذي يرى أن الوظيفة هي المسؤولة عن إبراز الخصائص اللغوية للبنيات اللسانية التي هي خدم لها.

– إثراؤها –الوظيفي– المنهجي للدرس اللساني بإضافة إطار نظري جديد، لوصف وتفسير بنى اللغة (العربية) وقد استجابت نشأته لحاجة ابستمولوجية ومنهجية، أدت بالدراسة البنيوية إلى تبني مبدأ الشرح والتفسير.

– اعتبارها نظرية صورية ووظيفية ثارت على البنيوية.

– بيان مقدار الديناميكية التي تساهم بها كل الجمل والنّصوص في عملية التواصل اللغوي؛ بينما البنيوية تكاد تخلص للنظام اللغوي على حساب الاستعمال.

– التحليل الوظيفي يتميز بتنوع الدلالة وتنوع الاتجاهات، إذ يخترق الحدود المنهجية لجميع الدراسات اللسانية المعاصرة، فهو مفهوم انسيابي ينطلق منه اللسانيون من مختلف مذاهب علم اللسان الحديث (البنيوية التركيبية،النحوية، التوليدية، التداولية).

– ارتباط البنية بمفهوم العلاقة ضمن إطار النسق، ومن هذه الخصيصة الجوهرية تم نقل النسق اللساني إلى نسق أدبي، إذ ربط بالسياق الثقافي العام.

– الوظيفية لا تغفل عن العلاقات الوظيفية بين العناصر اللغوية، وهي ەدف (مبدأ منهجي) إلى وصف شبكة العلاقات التي توحد الطبقات، صوت، معنى، مضمون، ثم العلاقة بين التراكيب والمقام.

– إن تزاوج التحليل النحوي القائم على الخلفيات الدلالية، والعمل الصوري هو الذي ولد المفهوم الوظائفي للدراسات النحوية المعاصرة.

– إن الطاقة الفنية والجمالية للنّحو العربي، لا تأتيه من المستوى الإفرادي لأن الاهتمام بالترتيب جوهر العمل النحوي، ودراسة العلاقة بين المبنى والمعنى تستدعي التوسع في بيان ما يطرأ على تلك العلاقات من تغيرات وتفاعلات.

– عودة المعنى ليتصدر التحليل اللغوي، وعودة تفسير جراء العلاقة الحميمية بين النقد واللسانيات.

– حطّ الرحال عند كل من خلفيات المنهج الوظيفي الغربي والعربي، وأبعاده المتابينة، التي استفدنا منها، في دراسة تراكيب اللغة، ووصف نظامها.

– التحليل الوظيفي للجمل الذي ارتضاه "تمام" بتجاوزه التحليل القديم والبنيوي، نتج عن ذلك أن بنية الجملة غير ثابتة، ومع هذا فقد حافظ على المسند والمسند إليه.

– انتبه "أحمد المتوكل" إلى أن للمبادئ الوظيفية جذورا في التراث اللغوي القديم خاصة عند عبد القاهر الجرجاني والسّكاكي، فقام باستثمار المعطيات الواردة في "الدلائل" و"المفتاح" في إطار نظرية النحو الوظيفي مشرعا بذلك بإمكانية إقامة حوار تقارضي بين الفكر اللغوي العربي القديم والدرس اللساني الحديث. خاصة فيما يتعلق بالمبدأ المتعلق بتبعية البنية للوظيفة الذي يعتبر من أهم المبادئ الوظيفية وأشدها إجراء وأقواها حضورا في الممارسة التطبيقية، فللعلاقة بين ثنائية الوظيفة والبنية لقيت اهتماما من قبل الدارسين قديما وحديثا.

– الدور المنوط بالنحو العربي، الذي لا يجعل من نظاما يعمل شكل آلي بل يجعله ميدانا لدراسة اللغة وتحليل ظواهرها انطلاقا من واقعها وسياقها الحالي (نظرة وظيفية).

– التأكيد على العلاقة الوثيقة بين النحو والبلاغة، بأنه لا انفصام بينهما. بالإضافة إلى طابع التكامل بين فروع المعرفة اللغوية العربية (النحو، البلاغة، التفسير...).

– البلاغة العربية تمثل نظرية قائمة للاتصال، فهي تناولت المبنى (الصياغة) مما له علاقة بالمعنى وارتباطهما؛ إذ لا يستغني الشكل عن المضمون ولا المعنى عن ظروف الاستعمال.

– لا يزال المصطلح القديم حاضرا في تحليل اللساني العربي الحديث والمعاصر، وهو موقف منهجي مدروس وان كان هناك اجتهاد لسن مصطلحات جديدة. لذا بعض القضايا التي تناولها "تمام" من وجهة نظر وظيفية؛ كالزمن، والجهة واردة في التحليل اللغوي القديم، لكن بصورة جزئية، أو ضمنية؛ لذا فالتحليل اللغوي العربي نحوا وبلاغة لم يزحزح.

– المنهج الوظيفي هو الأنسب بدراسة التراكيب السياقية المختلفة للغة العربية، الذي تقوم وتتأسس عليه الدراسات اللسانية الوظيفية الجزائرية عند أربع أعلام وظيفيين؛ صالح بلعيد. عبد الجبار توامة، يحي بعيطيش، صلاح الدين ملاوي. بتطبيق أهم المبادئ الوظيفية لا كلّها، خاصة فيها يتعلق بمبادئ نظرية النحو الوظيفي.

– إن "نظرية النحو الوظيفي" تُعد نظرية ذات فائدة لسانية هامة، بالنظر إلى أنها نجحت في استقطاب كثير من الباحثين؛ نذكر خصيصا الباحث الوظيفي الجزائري "يحي بعيطيش" الذي تبنى مبادئها، لأنها اهتمت بتغطية جوانب أساسية في الظاهرة اللغوية، وسد ثغرات خلفتها النظريات اللسانية غير الوظيفية في نقاط وجوانب حيوية كالكلام، وسياق الحال، وملابسات الخطاب وغيرها، وإدراج ذلك كله ضمن وصف وتفسير الظواهر اللغوية.

– أشار الباحث "ملاوي صلاح الدين" في دراسته "نظرية الأفعال الكلامية" في البلاغة العربية من منظور وظيفي، إلى ملامح أثرها الموجودة ضمنيا في لسانيات التراث ضمن مباحث علم المعاني، من خلال الظاهرة الأسلوبية " الخبر والإنشاء"، وقد أولى عناية كبيرة بالارتباط التداولي بين الأسلوب خبرا كان أم إنشاء، و بين معناه الإبلاغي ووظيفته التواصلية، مع حرصه القوي على الاهتمام بـ"المعاني" و"الأغراض"

الإبلاغية المتوخاة من "الخطاب". والظواهر التي درسها الباحث هي بلغة المعاصرين "أفعال كلامية" طالما أنه يراد بها تخصيص الخطاب، أو تنبيه المخاطَب، أو تأكيد الرسالة الإبلاغية له.

– سعت الدراسات اللسانية الجزائرية إلى تعصير التراث اللساني العربي، باعتمادها المنهج الوظيفي، وتوظيفه في التراث العربي، شريطة عدم خروجه عن أصالته، بأن أرادت بعثه واحيائه بإقرارها بإنتمائه الحضاري وتقدير خصوصياته الابستيمولوجية والمنهجية، كما أرادت تيسيرا وتجديدا يستجيب لمتطلبات التطور الحضاري والتواصل الفكري، لكي لا تبقى اللغة العربية على هامش الطريق بمسايرتها ركب الأمم.

إن اعتماد "المنهج الوظيفي" وتوظيفه في قراءة التراث العربي، ولا سيما "نظرية النحو الوظيفي"، يكون كفيلا بأن يفتح نافذة جديدة على هذا التراث الضخم، ويوسع من آفاق رؤيتنا له، وإدراكنا لخصائصه الإبستيمولوجية والمنهجية، والتي تجعل منه منظومة مستقلة ومتكاملة في سياق تاريخي معين. ويتمثل هذا المنهج في تلك الأسس والمبادئ والمفاهيم الإجرائية التي اعتمدها كثير من علمائنا القدامى – صراحة أو ضمنا – في دراسة اللغة العربية ورصد خصائصها، ونذكر منها على الخصوص "مبدأ مطابقة المقال لمقتضى الحال"، وما يتعلق به من مفاهيم إجرائية أهمها مراعاة سياق الحال، والغرض الذي يريده المتكلم من كلامه، والفائدة التي يجنيها المخاطَب من الخطاب.

وصفوة ختام بحثنا هذا، التماس العذر عن كل خطأ أو سهو أو تقصير، ونأمل أن نتمم نقائص هذا البحث في مستقبل الأيام، لأنه لا يخلو بحث من نقص. ووفقنا الله لما يحبه ويرضاه، وتجاوز عنّا في كل خطأ أو زلل.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

1 -إبراهيم خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط1، 2007م،

2 -ابن خالويه، الحجّة في القراءات السبعة، تح وشر عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط6، 1417ه- 1996م.

3 -ابن خلدون، المقدمة، ضبط وشرح وتقديم محمد الاسكندراني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1425ه- 2004م.

4 -ابن سرّاج، الأصول في النّحو، تح عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م، ج1.

5 -ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 1، 1997م، مج 6، مادة (و، ظ، ف).

6 -ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، تح محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د، ط)، 1990م.

7 -ابن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى بل والصدى، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1427- 1428ه- 2007م.

8 -ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، حققه وعلّق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد اللّه، وراجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1425ه- 2005م.

9 -أبو البقاء أبوب بن موسى الحسيني الكفوي، الكليات، ت عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1992م.

10 - أبي الفتح عثمان ابن جني ، الخصائص، تح محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، مطبعة الهلال، 1331ه- 1913م، ج1.

11 -أحمد الشامية، في اللغة، دار البلاغ للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1423ه- 2002م.

12 -أحمد المتوكل، الجملة المركبة في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، المغرب، (د، ط)، 1988م.
13 -أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري)، منشورات عكاظ، 1989م.
14 -أحمد المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربي (الأصول والامتداد)، دار الأمان، الرباط، ط1، 1427ه- 2006م.
15 -أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.
16 -أحمد المتوكل، الوظيفة والبنية مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، منشورات عكاظ، الرباط، 1993م.
17 -أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1406ه- 1986م.
18 -أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل التداولي، دار الأمان، الرباط، المغرب، 1995م.
19 -أحمد حساني، مباحث في اللسانيات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
20 -أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1996م.
21 -أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د، ط)، 2002م.
22 -أندري مارتني، مبادئ في اللسانيات العامة، تر أحمد الحمو، المطبعة الجامعية، دمشق، ط 1985م.
23 -أندري مارتني، وظيفة الألسن وديناميتها، تر نادر سراج، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة بن راشد آل مكتوم، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، كانون الأول (ديسمبر)، 2009م.
24 -إيناس عياظ، "إستراتيجية التلقي الأدبي في الفكر النقدي المعاصر"، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ماجستير، 2000م-2001م.

25 -بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1972م.

26 -براون ج ب، وج يول، تحليل الخطاب، تر محمد الزليطني منير التريكي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1997م.

27 -بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006م.

28 -تمام حسّان، الأصول دراسة ابستيمولوجية "نحو فقه اللغة، بلاغة"، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2000م.

29 -تمام حسّان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية أسلوبية للنّص القرآني، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م.

30 -تمام حسّان، الخلاصة النحوية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، 2000م، ص: 15.

31 -تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994م.

32 -تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، 1958م.

33 -تمام حسّان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ط1986م.

34 -جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز في علم المعاني، مطبعة الجليل، دمشق، 1980م.

35 -جفري سامسون، مدارس اللسانيات التسابق والتطور، تر محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض، (د.ط)، 1996م.

36 -حسن مرضي حسن، مدخل إلى فهم اللغة والتفكير، الأولى للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، (د، ط)، (د، ت).

37 -الخطيب القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، دار الجيل، بيروت، ط3، 1993م.

38 -خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبة للنشر، الجزائر، ط 2000م.

39 -دفة بلقاسم، "التركيب اللغوي من منظور اللسانيات التداولية ديوان -كأني أرى- للشاعر عبد القاهر الحصني أنموذجا"، مجلة المخبر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع5، مارس 2009م.

40 -الرضي الاستراباذي، شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1415ه- 1998م، ج2.

41 -رضي الدين الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تح إميل بديع يعقوب، دار الكتب العملية، ط1، 1998م، ج1.

42 -روبنز، "موجز تاريخ علم اللغة"، تر أحمد عوض، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1997م.

43 -رومان جاكبسون، الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، تر علي حاكم صالح وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 2002م.

44 -زكريا إبراهيم، مشكلة البنية، مكتبة مصر، القاهرة، ديسمبر 1976م.

45 -السيوطي، همع الهوامع، تح عبد العال سالم مكرم وعبد السّلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1987م، ج1.

46 -الشريف الجرجاني، التعريفات، ت محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

47 -صالح بلعيد، "شكوى مدرس النحو من مادة النحو"، أعمال ندوة تيسير النحو، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، 23-24 أبريل 2001م.

48 -صالح بلعيد، الإحاطة في النحو، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر. (د، ط)، (د، ت).

49 -صالح بلعيد، التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1994م.

50 -صالح بلعيد، الصرف والنحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1998م.

51 -صالح بلعيد، الصرف والنحو، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 1998م.

52 -صالح بلعيد، النحو الوظيفي، ديوان المطبوعات الجامعية، (د، ب)، (د، ط)، 1994م.

53 -صالح بلعيد، دروس في اللّسانيات التطبيقية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، (د، ت).

54 -صالح بلعيد، محاضرات في قضايا اللغة العربية، دار الهدى، الجزائر، (د، ط)، 1999م.

55 -الطاهر بومزبر، التواصل اللساني والشعرية مقاربة تحليلية لنظرية جاكبسون، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

56 -طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

57 -الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنيوية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دار القصبة، الجزائر، 2001م.

58 -عباس حسن، النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط3، (د، ت)، ج2.

59 -عبد الجبار توامة وآخرون، تقويم المقرر التدريسي في النحو العربي للمرحلتين الإعدادية والثانوية، طبع الدار العربية، غرداية، الجزائر، مخبر اللغة العربية وآدابها، جامعة الأغواط، 2005م.

60 -عبد الجبار توامة، "القرائن المعنوية في النحو العربي"، أطروحة دكتوراه مخطوطة في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، 1994-1995م.

61 -عبد الجبار توامة، "القرائن المعنوية في النحو العربي"، رسالة دكتوراه في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، 1994- 1995م.

62 -عبد الجبار توامة، "نقد ترجمات القرآن في ضوء المنهج السياقي"، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات والإسلامية، مج 5، ع1، 2003م.

63 -عبد الجبار توامة، التعدية والتضمين في الأفعال في اللغة العربية دراسات في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 1994م.

64 -عبد الجبار توامة، زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، (د، ط)، 1994م.

65 -عبد الرحمن الحاج صالح، "مدخل إلى علم اللسان الحديث"، مجلة اللسانيات، مج 2، 1972م، ع 1، الجزائر.

66 -عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللسان الحديث، مجلة اللسانيات، الجزائر، 1997م، ع 7.

67 -عبد الرحمن الحاج صالح، مفهوم البنية والوظيفة عند البنويين والوظيفيين الأوروبيين، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، بوزريعة، الجزائر، 2003- ــ2004م.

68 - عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، ط2، 1986م،

69 -عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط1، 1986م.

70 -عبد السلام محمد هارون، الأساليب الانشائية في النحو العربي، الناشر مكتبة الخانجي، مصر، ط2، 1399ه- 1979م.

71 -عبد القادر المهيري وآخرون، اللسانيات الوظيفية، ضمن أهم المدارس اللسانية، المعهد القومي لعلوم التربية، ط2، 1990م.

72 -عبد الوهاب جعفر، الفلسفة واللغة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط2، 2004م.

73 -علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، أبو الهول للنشر، القاهرة، ط 1996م.

74 -عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتّى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1401ه- 1981م.

75 -فاضل صالح السامرائي، الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1، (د، ت).

76 -فاطمة الطبّال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون دراسة ونصوص، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

77 -فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدرس اللساني العربي الحديث، اتيراك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، ط1، 2004م.

78 -فان دايك، النّص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، تر عبد القادر قنيني، إفريقيا الشرق، بيروت، لبنان، ط2000م.

79 -فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر سعيد حسن بحيري، الناشر مكتبة الزهراء للشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.

80 -فولفجانج هاينه من وديتر فيهفيجر، مدخل إلى علم اللغة النصي، تر فالح بن شبيب العجمي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، سلسلة اللغويات الجرمانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1419هـ- 1998م.

81 -مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، سوريا، 1989م.

82 -المبرّد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د، ط)، (د، ت)، ج3.

83 -محب الدين أبي فيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، دراسة وتحقيق علي شيري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1414هـ- 1994م، مج 12، باب الغين- باب الفاء.

84 -محب الدين أبي فيض محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس.

85 -محمد الحناش، البنيوية في اللسانيات، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1401هـ- 1980م.

86 -محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت).

87 -محمد الصغير بناني، المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت).

88 -محمد الهادي الطرابلسي، عبد السلام المسدي، الشرط في القرآن الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، (د، ط)، 1985م.

89 - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق مصطفى ديب البغا، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، ط4، 1990م.

90 -محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

91 -محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النّحوي- الدلالي، دار الشروق، بيروت، ط1، 1420ه- 2000م.

92 -محمد خطابي، لسانيات النص مدخل إلى انسجام النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 1991م.

93 -محمد سمير اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافة، الجزائر، (د، ط)، (د، ت).

94 -محمد عيد، أصول النحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، (د، ط)، 1982م.

95 -محمد محمد داوود، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، (د، ط)، 2001م.

96 -محمد محمد يونس علي، مدخل إلى اللسانيات، الاتجاهات اللسانية، دار الكتاب الجديد المتحدة.

97 -محمد نظيف، الحوار وخصائص التفاعل التواصلي دراسة تطبيقية في اللسانيات التداولية، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2010م.

98 - محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،(د، ط)، (د، ت).

99 -مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، تموز (يوليو)، 2005م.

100 - مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراث اللغوي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، مج 5، ع 1، أفريل- يونيه، 2003م.

101 - ملاوي صلاح الدين، " محـــاولات الانتحـــاء الوظيفي لدى الباحثين العرب المحدثين؛ عبد الجبار توامة أنموذجا"، كتاب ملخَّصات الملتقى الدَّوليّ : التَّفكير اللّساني والنَّظرية النَّقدية المعاصرة من هاجس التَّأصيل إلى كشوفات الحداثة البعدية، جامعة العربي التبسيّ ، تبسّة ، 4- 5 محرَّم 1434هـــ- 18- 19 نوفمبر 2012م.

102 - ملاوي صلاح الدين، "نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع4، جانفي 2009م.

103 - ملاوي صلاح الدين، التحليل الوظيفي في الدراسات اللسانية (المفهوم والإجراء)، صحيفة دار العلوم للغة العربية وآدابها والدراسات الاسلامية، فصلية

محكّمة، الشروق، القاهرة، 2000م، قسم الأدب العربي، بسكرة، الجزائر، ع 29، ذو الحجة 1428ه- 2007م.

104 - ملاوي صلاح الدين، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، أطروحة دكتوراه العلوم في الأدب، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 15- 12- 2007م.

105 - مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت ــ لبنان، ط2، 1406ه-1986م.

106 - ميشال زكريا، الألسنية قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط 2، (د، ت).

107 - ميشال زكريا، الألسنية قراءات تمهيدية، المؤسسة الجامعية، بيروت، لبنان، ط 2، (د، ت).

108 - ميلود نزار، الإحالة التكرارية ودورها في التماسك النّصي بين القدامى والمحدثين، قسم الأدب واللغة العربية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، ع 44، س7، شتاء 2010م.

109 - نعيمة توكاني، لسانيات الجهة في اللغة العربية، الفكر العربي، ع 80- 81 سبتمبر- أكتوبر، 1990م.

110 - هنريش بليت، البلاغة والأسلوبية نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، تر وتق وتع محمد العمري، إفريقيا الشرق، المغرب، بيروت، لبنان، 1999م.

111 - يحي أحمد، "الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة"، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع3، الكويت، 1989م.

112 - يحي بعيطيش، "النحو العربي بين التعصير والتسيير"، المجلس الأعلى للغة العربية، أعمال ندوة تيسير النحو، المكتبة الوطنية، الحامة، الجزائر، 2001م.

113 - يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه دولة، قسنطينة، 2006م.

114- André Martinet, Elément de linguistique générale, Armand colin, 1976.

115- Roman jakobson, Essais de linguistique général, Paris, minuit, 1973.

فهرس الموضوعات

-شكر وعرفان.

-مقدمة..... أ- ز

-الفصل الأول: ماهية الوظيفية وأبعادها في اللسانيات العربية

والغربية..... 8- 65

1) الوظيفية في اللسانيات الغربية..... 9- 48

1 1- ماهية الوظيفية..... 10- 15

أ -الوظيفية لغة..... 10- 12

ب-الوظيفية اصطلاحا..... 13- 15

ب -1- اللسانيات الوظيفية..... 16- 18

ب -2- المدارس الوظيفية..... 18- 37

أولا مدرسة براغ..... 18- 33

1 -الأفكار والمبادئ التي إنبنت عليها المدرسة الوظيفية (مدرسة براغ)

..... 25- 28

2 -النظرة الوظيفية للجملة..... 28- 31

3 -الدراسات الصياتية والصرفية..... 31- 33

ثانيا مدرسة لندن النسقية..... 33- 35

ثالثا نظرية النحو الوظيفي..... 36

1 2- الوظيفية عند أندري مارتيني..... 37- 41

1 3- النموذج الوظيفي عند رومان جاكسون..... 41- 45

1 4- الوظيفية عند سيمون ديك..... 45- 48

2) الوظيفية في اللسانيات العربية..... 48- 65
2-1- المنحى الوظيفي "الإجراء الوصفي الوظيفي" عند تمام حسان "محاولته لتجديد النّحو" 51- 60
1 -منهج المستوى الوظيفي عند تمام..... 51- 55
2 -مبدأ تضافر القرائن عند تمام..... 55- 59
2-2- نموذج النحو الوظيفي عند أحمد المتوكل..... 60- 65
الفصل الثاني: نماذج من التحليل اللساني الوظيفي في الدراسات اللسانية الجزائرية 66- 157
1) السمات الوظيفية في كتابات صالح بلعيد..... 68- 86
1 1- الوظيفية عند النّحاة والبلاغيين..... 68- 73
1-2- تعليم الدروس النحوية في إطار وحدات تعليمية من منظور صالح بلعيد الوظيفي 73- 75
1-3- قرينة التخصيص عند صالح بلعيد..... 76
1-4- معالجة "صالح بلعيد" لشكاوى مدرس النحو من مادة النحو من منظور وظيفي معاصر..... 77- 81
1 5 -عوامل ظهور علم تعليمية اللغات عند صالح بلعيد..... 81- 83
1 6 -المقومات اللسانية الوظيفية في كتابات "صالح بلعيد"..... 84- 85
2) السمات الوظيفية في كتابات عبد الجبّار توامة..... 87- 112
2-1- خصائص النّحو العربي..... 87- 91
2-2- خصائص النظام الصرفي..... 91- 93
2-3- الوظائف اللسانية للقرائن عند عبد الجبار توامة..... 93- 94
2-4- القرائن المعنوية عند عبد الجبار توامة..... 95- 100

2-5- زمن الفعل بين الصيغة والسياق..... 101- 111
3) السمات الوظيفية في كتابات يحي بعيطيش..... 113- 130
3-1- تعصير النحو العربي..... 113- 114
3-2- مفهوم تيسير النحو العربي..... 114- 115
3-3- نظرية النحو الوظيفي..... 116- 129
4) السمات الوظيفية في كتابات صلاح الدين ملاوي..... 130- 157
4-1- مفهوم الوظيفة..... 130- 135
4-2- تصنيف أقسام الوظائف..... 131- 141
4-3- مفهوم التحليل الوظيفي وأسس (مبادئ) الصياغة المنهجية عند الباحث "ملاوي" 141- 145
4-4- محـــاولات الانتحـــاء الوظيفي لدى الباحثين العرب المحدثين؛ عبد الجبار توامة أنموذجا..... 146
4-5- نظرية الأفعال الكلامية في البلاغة العربية من منظور ملاوي صلاح الدين الوظيفي..... 146- 157
-خاتمة..... 159- 162
-قائمة المصادر والمراجع..... 164- 173
-فهرس الموضوعات..... 175- 177